

وقفات مع فقه الصلاة

خالد النجار

صلاة الجمعة.. تنبیهات فقهية

صلاة الجمعة من الشعائر التي تطوي علي حسنات جزيلة ومعانى عظيمة وحكم ربانية جليلة، ويکفي أن حاضري المسجد ضيوف الرحمن، فضلا عن توکيد أواصر المحبة والتآلف بين المسلمين، وترسيخ معانى الوحدة والتآزر، ولذا وجب الاهتمام بفقها، والعناية بآدابها علما وعملا، ومن هذا المنطلق رأيت أن أقتطف من البحوث الفقهية بعض الدرر والتنبيهات النادرة التي ربما لا يتفطن لها البعض، سائلا المولى عز وجل النفع والمثوبة وهو حسبنا ونعم الوکيل.

• روی ابن ماجة عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، قال -صلى الله عليه وسلم-: (من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له إلا من عذر) [صحيح] حديث ٦٣٠٠ صحيح الجامع.

• من كان بعيدا نائيا من المسجد بحيث لا يسمع النداء بلا مكبات الصوت مع سكون الرياح والضوضاء ونحو ذلك مما يؤثر على السمع فلا تجب عليه صلاة الجمعة في المسجد.

وهذا بالنسبة للصلوات الخمس مع الجمعة، وأما الجمعة فلها شأن مختلف، فإنها تجب على كل من كان في المدينة أو القرية التي تقام فيها الجمعة، سواء سمع النداء أم لم يسمع، مهمما ترا مت أطراف البلد، وهذا بإجماع العلماء.

• قال عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-: "كنا إذا فقدنا الرجل في الفجر والعشاء أنسنا به الظن" [رواوه الحاکم في المستدرک وغيره، وصححه على شرط الشیخین، ووافقه الذہبی والألباني].

• روی الترمذی عن أنس بن مالک -رضي الله عنه- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ صَلَّى لِلَّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ النَّفَاقِ) والحديث ضعفه الترمذی، وضعفه جماعة

من العلماء المتقدمين وأعلوه بالإرسال، وحسنه بعض المتأخرين منهم الألباني في صحيح الترمذى.

• روى أبو داود والنسائي عن أنس -رضي الله عنه- أنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (رَأَصُوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا، وَحَادُوا بِالْأَعْنَاقِ) [صححه الألباني]. قال السندي رحمه الله: " قَوْلُه (رَأَصُوا صُفُوفَكُمْ) بِانْضِمَامِ بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ عَلَى السَّوَاءِ (وَقَارِبُوا بَيْنَهَا) أَيْ: إِجْعَلُوا مَا بَيْنَ صَفَّيْنِ مِنْ الْفَصْلِ قَلِيلًا، بِحِيثُ يَقْرَبُ بَعْضُ الصُّفُوفِ إِلَى بَعْضٍ ".

وقال المناوي رحمه الله: "(وقاربوا بينها) بحث لا يسع بين كل صفين صف آخر حتى لا يقدر الشيطان أن يمر بين أيديكم".

• إذا أدرك المأموم الإمام حال الركوع أجزاءه تكبيرة واحدة، وهي تكبيرة الإحرام عن تكبيرة الركوع، روى ذلك عن زيد بن ثابت وابن عمر وسعيد وعطاء والحسن وإبراهيم النخعي، وبه قال الأئمة الأربع (أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد).

قال أبو داود: " قلت لأحمد: أدرك الإمام راكعاً؟ قال: يجزيك تكبيرة " فإن أمكن أن يأتي بتكبيرتين: الأولى للإحرام، والثانية للركوع فهذا أولى، قال أبو داود: " قلت لأحمد: يكبر مرتين أحب إليك؟ قال: فإن كبر مرتين فليس فيه اختلاف ".

وعلى الداخل أن يكبر للإحرام قائماً، فإن أتى به على حال انحنائه للركوع لم يصح. قال أبو داود: " سمعت أحمد سئل عنمن أدرك الإمام راكعاً، فكبر ثم ركع فرفع الإمام ؟ قال: إذا أمكن يديه من ركبتيه قبل أن يرفع الإمام فقد أدرك ".

• قال ابن عثيمين-رحمه الله-: «إذا صلى الإمام صلاة يسرع فيها، لا يطمئن فيها، ولا يدع من خلفه أن يطمئن، فهاهنا لا تجوز الصلاة خلفه، ويجب على من خلفه أن يفارقه ويتم الصلاة وحده؛ لأنه إذا كان تطويل الإمام إطالة مخالفه للسنة تبيح للمأموم أن يدع إمامه ويتم الصلاة وحده، فإن ترك الإمام الطمأنينة يبيح الإنفراد، فإذا كان الإمام يسرع إسراعاً لا يتمكن المأموم فيه من القيام بواجب الطمأنينة فإنه

يجب على المأمور في هذه الحال أن يفارق الإمام وأن يصل إلى وحده؛ لأن المحافظة على الطمأنينة ركن من أركان الصلاة» [مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين]

• إن زاد الإمام ركناً ناسياً، كما لو قام لرکعة خامسة من الرباعية مثلاً، أو زاد سجوداً: وجب على المأمور تبليغه، فإن لم يرجع، لم يجز له متابعته، وعليه أن يبقى جالساً ويتشهد ويسلم، فإن تابعه عالماً بأن هذه الرکعة هي الخامسة بطلت صلاته، وإن تابعه جاهلاً أو ناسياً، فصلاته صحيحة.

• يجوز للمرأة أن تفتح على محرمتها في الصلاة إذا أخطأ بشرط أن لا يكون هناك رجال أجانب يسمعونها ونهي المرأة عن التسبيح وأمرها بالتصفيق في الحديث إنما هو في مثل الحال التي ورد فيها الحديث، وهي وجود النساء مع الرجال الأجانب. فمع وجود الرجال الأجانب فإنه لا ينبغي للنساء رفع أصواتهن بالتأمين في الصلاة ولا التسبيح لرد الإمام عند خطئه.

قال الزركشي: وقد أطلقوا التصفيق للمرأة، ولا شك أن موضعه إذا كانت بحضور رجال أجانب، ولو كانت بحضور النساء أو الرجال المحارم فإنها تسبح كالجهر بالقراءة بحضورتهم. [معنى المحتاج].

• "المشروع للمأمور إذا كان واحداً أن يقف عن يمين الإمام مساوياً له، وليس في الأدلة الشرعية ما يدل على خلاف ذلك" [مجموع فتاوى الشيخ ابن باز]. وإذا كان المأمور أكثر من واحد فإنه يكون خلفه ويمين الصف أفضل من يساره وهذا إذا كانوا متقاربين، فإذا بعد اليمين بعضاً فإن اليسار والقرب من الإمام أفضل.

• قال الشيخ محمد ابن عثيمين رحمه الله [في الشرح الممتع]: والتَّخْلُفُ عن الإمام نوعان: تَخْلُفٌ لِعَذْرٍ. وَتَخْلُفٌ لِغَيْرِ عَذْرٍ.

فالنوع الأول: أن يكون لعذر، فإنه يأتي بما تخلّف به، ويتابع الإمام ولا حرج عليه، حتى وإن كان ركناً كاملاً أو ركنين، ولو أن شخصاً سها وغفل، أو لم يسمع إمامه حتى سبقه الإمام بركنٍ أو ركنين، فإنه يأتي بما تخلّف به، ويتابع إمامه، إلا أن يصل الإمام إلى المكان الذي هو فيه؛ فإنه لا يأتي به ويقوى مع الإمام، وتصح له رکعة واحدة

ملفقةٌ مِن ركعتي إمامه الركعة التي تخلَّفَ فيها والركعة التي وصلَ إليها الإمامُ. وهو في مكانِه. مثال ذلك:

رَجُلٌ يصلِّي مع الإمامِ، والإمامُ رَكعَ، ورفعَ، وسَجَدَ، وجَلسَ، وسَجَدَ الثانيةَ، ورفعَ حتى وقفَ، والمأمومُ لم يسمعْ «المكْبَرَ» إلا في الركعةِ الثانية؛ لأنَّ انقطاعَ الكهرباءِ مثلاً ولنفترضْ أنه في الجمعة، فكان يسمعُ الإمامَ يقرأُ الفاتحةَ، ثم انقطعَ الكهرباءُ فأتَى الإمامُ الركعةَ الأولىَ، وقامَ وهو يظنُّ أنَّ الإمامَ لم يرکعْ في الأولى فسمعَه يقرأُ {هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ} [الغاشية: ١]

فنقولُ: تبقى مع الإمامِ وتكونُ ركعةُ الإمامِ الثانيةُ لك بقية الركعة الأولى فإذا سلمَ الإمامُ فاقضِي الركعةَ الثانيةَ، قالَ أهْلُ العِلْمِ: وبذلك يكونَ للمأمومِ ركعةٌ ملفقةٌ مِن ركعتي إمامِه؛ لأنَّه أنتَ بإمامته في الأولى وفي الثانية.

فإنْ عَلِمَ بِتَخْلُفِه قَبْلَ أَنْ يَصِلَّى الإِيمَامُ إِلَى مَكَانِه فَإِنَّه يَقْضِيه وَيَتَابُعُ إِمامَه، مثَالُه:

رَجُلٌ قَائِمٌ مع الإمامِ فرَكعَ الإِيمَامُ وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ الرُّكُوعَ، فَلَمَّا قَالَ الإِيمَامُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَه» سَمِعَ التَّسْمِيعَ، فَنَقَولُ لَهُ: ارْكِعْ وارْفِعْ، وَتَابُعْ إِمامَكَ، وَتَكُونَ مَدْرِكاً لِلرَّكْعَةِ؛ لأنَّ التَّخْلُفَ هُنَا لَعْذُرٌ.

النوع الثاني: التخلُّفُ لغيرِ عذرٍ.

إِما أنْ يَكُونَ تخلُّفاً في الرُّكْنِ، أو تخلُّفاً بِرُكْنٍ.

فالـتخلُّفُ في الرُّكْنِ معناه: أن تتأخرَ عن المتابعةِ، لكن تدركُ الإمامُ في الرُّكْنِ الذي انتقلَ إليه، مثل: أن يرکعَ الإمامُ وقد بقيَ عليكَ آيةً أو آياتانِ مِن السُّورَةِ، وبقيتَ قائماً تكمِّلُ ما بقيَ عليكَ، لكنكَ رکعتَ وأدركتَ الإمامَ في الرُّكُوعِ، فالـرَّكْعَةُ هنا صحيحةٌ، لكنَّ الفعلَ مخالفٌ للسُّنَّةِ؛ لأنَّ المشرعَ أَنْ تَشْرَعَ في الرُّكُوعِ من حينِ أَنْ يصلَ إمامَكَ إلى الرُّكُوعِ، ولا تـتخلُّفُ؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَكَعَ فَارْكِعُوا». والــتخلُّفُ بالــرُّكْنِ معناه: أَنَّ الإِيمَامَ يسبِّقُكَ بِرُكْنٍ، أي: أَنْ يرکعَ ويرفعَ قبلَ أَنْ ترکعَ. فالــفقهاءُ رحْمَهُمُ اللَّهُ يَقُولُونَ: إِذَا تَخَلَّفَ بِالرُّكُوعِ فَصَلَّاثُكَ باطِلٌ كَمَا لو سبقَتهُ به، وإنْ تَخَلَّفَتَ بِالسُّجُودِ فَصَلَّاثُكَ عَلَى مَا قَالَ الــفقهاءُ صحيحةٌ؛ لأنَّه تَخَلَّفَ بِرُكْنٍ غيرِ الرُّكُوعِ.

ولكن القول الراجح أنه إذا تخلف عنه برُكْنٍ لغير عذرٍ فصلاته باطلةٌ، سواءً كان الرُّكْنُ ركوعاً أم غير ركوع. وعلى هذا ؛ لو أنَّ الإمام رفعَ من السجدة الأولى، وكان هذا المأموم يدعو الله في السجود فبقي يدعوه الله حتى سجدَ الإمام السجدة الثانية فصلاته باطلةٌ؛ لأنَّه تخلفَ برُكْنٍ، وإذا سبقه الإمام برُكْنٍ فأين المتابعة؟

• إذا أحدث الإمام أثناء الصلاة وخرج منها ولم يستخلف فللأمومتين الخيار بين أن يقدموا واحداً منهم يكمل بهم الصلاة، أو يتموها فرادى.

• إذا كان المصلي يدافعه البول أو الغائط ولا يجد الماء ليتوضأ به، فالأفضل له أن يقضي حاجته، ثم يتيمم ويصلي.

• لا مقارنة بين جماعة البيت وجماعة المسجد، والأجر والفضائل إنما هي لجماعة المسجد، فمن ترك جماعة المسجد واختار جماعة البيت أو العمل: لم يحصل أجر جماعة المسجد، وهذا إن سليم من الإثم أصلاً.

• عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من توضأ فاحسن الوضوء ثم خرج عامداً إلى المسجد فوجد الناس قد صلوا كتب الله له مثل أجر من صلاتها وحضرها ولا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً). [رواه أبو داود وصححه الألباني] وهذا إذا لم يكن التأخير ناشئاً عن التقصير.

• إذا كان في المسجد يصلي النافلة وأقيمت صلاة الفريضة فإنه يقطع صلاته النافلة من غير تسليم.

• لا يجوز التخلف عن صلاة العشاء جماعة في المسجد بلا عذر، وحضور العشاء مع جماعة المسجد مقدم على مصلحة تأخيرها إذا فعلت في البيت جماعة؛ لأن ذلك واجب، وهذا مستحب.

• الصلاة خلف المبتدة كالصوفية فيها تفصيل: فإن كان متلبساً ببدعة شركية كدعاء غير الله، أو اعتقاده أن الأولياء يعلمون الغيب، أو يتصرفون في الكون، فلا تصح الصلاة خلفه. وإن كانت بدعته غير شركية [كالتلفظ بالنية، والاجتماع على الذكر]، صحت الصلاة خلفه.

- تغفل الموظف بعد الصلاة بغير السنن الرواتب لا يجوز؛ لأن وقته مستحق لغيره بمقتضى عقد الإجارة أو الوظيفة، وأما السنة الراتبة فلا بأس بها لأنها ممن جرت العادة بالتسامح فيه من المسؤولين. [مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين]
- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "التبليغ خلف الإمام لغير حاجة بدعة غير مستحبة باتفاق الأئمة، وإنما يجهر بالتكبير الإمام، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يفعلون، ولم يكن أحد يبلغ خلف النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، لكن لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم ضعف صوته، فكان أبو بكر رضي الله عنه يسمع بالتكبير، وقد اختلف العلماء: هل تبطل صلاة المبلغ؟ على قولين في مذهب مالك، وأحمد وغيرهما" [مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية].
- قال الشيخ ابن عثيمين: "تحطى الرقاب حرام حال الخطبة وغيرها، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لرجل رأه يتخطى رقاب الناس: (اجلس فقد آذيت) ويتأكد ذلك إذا كان في أثناء الخطبة؛ لأن فيه أذيةً للناس، وإشغالاً لهم عن استماع الخطبة، حتى وإن كان التخطي إلى فرحة؛ لأن العلة وهي الأذية موجودة". [فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين].
- لا حرج على الصبي المميز أن يصف مع الجماعة، بل ينبغي تعويذه ذلك وتشجيعه عليه، وتمكينه من الصف الأول وغيره إذا سبق إليه. والتميز يكون غالباً في سبع سنين، لكنه لا يختص حسراً بسن السابعة، فقد يكون الطفل ذكياً نابها وهو في السادسة أو الخامسة، فيعقل الصلاة، ويلتزم بآداب المسجد.
- إذا رکع المسبوق قبل الوصول إلى الصف، كي يدرك الركعة مع الإمام، فقد وقع في المكره، ولكن صلاته صحيحة، لما روى البخاري من حديث أبي بكر رضي الله عنه، أَنَّهُ انتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تَعْدُ). قال الإمام الشافعي رحمه الله في الأم: "فكأنه أحب له الدخول في الصف، ولم ير عليه العجلة بالركوع حتى يلحق بالصف، ولم يأمره بالإعادة، بل فيه دلالة على أنه رأى رکوعه منفرداً مجزئاً عنه".

• حمل المأموم المصحف في صلاة التراويح بحججة متابعة الإمام مخالف للسنة

وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أنه يفوت الإنسان وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في حال القيام.

والثاني: أنه يؤدي إلى حركة كثيرة لا حاجة لها وهي فتح المصحف وإغلاقه ووضعه تحت الإبط.

والثالث: أنه يشغل المصلي في الحقيقة بحركاته هذه.

والرابع: أنه يفوت المصلي النظر إلى موضع السجود وأكثر العلماء يرون أن النظر إلى موضع السجود هو السنة والأفضل.

والخامس: أن فاعل ذلك ربما ينسى أنه في صلاة إذا لم يكن يستحضر قلبه أنه في صلاة، بخلاف ما إذا كان خائعاً واضعاً يده اليمنى على اليسرى مطأطئاً رأسه نحو سجوده فإنه يكون أقرب إلى استحضار أنه يصلى وأنه خلف الإمام. [من فتاوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين]

• يجب على المسلم أن يصلى الجماعة في المسجد إذا قدر على ذلك. فإذا وجد عذر، فلا حرج عليه أن يصلى قبل صلاة الجماعة منفرداً، ثم ينصرف. ومن الأعذار: أن يتذكر أن له مالاً يخاف عليه من السرقة أو مريضاً لا بد من مرافقته أو موعداً يتضرر بتركه.. أو غير ذلك من الأعذار المسقطة للجماعة. [موقع الإسلام سؤال وجواب]

• إذا دخل اثنان فوجدا الصف الأخير ليس فيه إلا مكان رجل واحد فإنهما يصفان جميعاً في صف جديد، فإنه لو دخل أحدهما لبقي الآخر منفرداً، ففي هذه الحالة الأفضل أن يصليا معاً بصف جديد.

• تشبيك الأصابع مكروه لمن خرج إلى الصلاة، حتى يفرغ من الصلاة، وأن الجالس في المسجد لا حرج عليه في تشبيك أصابعه إلا إذا كان ينتظر الصلاة، فيكره له تشبيكها.

- لا يصح تغيير النية من نفل إلى فرض؛ لأن الواجب في صلاة الفريضة أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام، أو قبلها بزمن يسير. فلو كان يصلي نفلا (تحية المسجد مثلا) واجتمع وراءه جماعة لصلاة فرض كالمغرب لا يصح تغيير نيته لفرض المغرب.
- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "صلاة التطوع في جماعة نوعان: أحدهما: ما تسن له الجماعة الراتبة كالكسوف والاستسقاء وقيام رمضان، فهذا يفعل في الجماعة دائما كما مضت به السنة. الثاني: ما لا تسن له الجماعة الراتبة كقيام الليل، والسفن الرواتب، وصلاة الضحى، وتحية المسجد ونحو ذلك. فهذا إذا فعل جماعة أحيانا جاز. وأما الجماعة الراتبة في ذلك فغير مشروعة بل بدعة مكرورة".
- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين) [صححه الألباني في صحيح أبي داود]. (الإمام ضامن) قال أهل اللغة: الضامن في كلام العرب معناه: الراعي. والضمان معناه: الرعاية

فالإمام ضامن: بمعنى أنه يجب عليه أن يحفظ صلاة المأمومين من البطلان، ويحفظ عليهم عدد الركعات، ولا ينقر بهم الصلاة نقرأ مخلا بالأركان، ولا يقصر في العناية بشروط الصلاة وتحقيق سنتها وهيئاتها، ونحو ذلك.

والإمام ضامن بمعنى: أنه يتحمل عن المأموم الجهر في الصلاة الجهرية، ويتحمل عنه قراءة السورة القصيرة أيضا، كما يتحمل سهو المأموم إذا ترك بعض السنن، بل ويتحمل عنه قراءة الفاتحة إذا جاء مسبوقا، كل ذلك من معاني الضمان المتفق عليها.

والإمام ضامن أيضا بمعنى: أنه متকفل بالدعاء لجميع المأمومين إذا قنت بهم، أو دعا لهم، متکفل بتعليم المأمومين أحكام الصلاة كي لا تفسد عليهم، ولا يحرموا ثوابها الكامل.

- قال أبو داود: سمعت أَحْمَدَ، رَحْمَهُ اللَّهُ، سُئِلَ عَنْ إِمَامٍ، قَالَ: أَصَلَّى بِكُمْ رَمَضَانَ بِكَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا. قَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ، مَنْ يُصَلِّي خَلْفَ هَذَا؟ وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "لَا تُصَلُّوا خَلْفَ مَنْ لَا يُؤْدِي الزَّكَاةَ، وَقَالَ: لَا تُصَلِّ خَلْفَ مَنْ يُشَارِطُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْفَعُوا إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ"

• قال ابن قدامة رحمه الله: "إذا صلى الإمام بالجماعة محدثا، أو جنبا، غير عالم بحديثه، فلم يعلم هو ولا المأمورون، حتى فرغوا من الصلاة، فصلاتهم صحيحة، وصلاة الإمام باطلة. روي ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن عمر رضي الله عنهم، وبه قال مالك والشافعي. روي أن عمر رضي الله عنه صلى بالناس الصبح، ثم وجد في ثوبه احتلاما، فأعاد ولم يعيدوا.

• قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الفتاوى الكبرى»: "وَتَنَازَّعُوا فِيمَا إِذَا تَرَكَ الْإِمَامُ مَا يَعْتَقِدُ الْمَأْمُومُ وُجُوبَهُ، مِثْلَ أَنْ يَتَرَكَ قِرَاءَةُ الْبَسْمَلَةِ وَالْمَأْمُومُ يَعْتَقِدُ وُجُوبَهَا، أَوْ يَمْسَّ ذَكْرَهُ وَلَا يَتَوَضَّأُ، وَالْمَأْمُومُ يَرَى وُجُوبَ الْوُضُوءِ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ يُصَلِّي فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ الْمَدْبُوغَةِ، وَالْمَأْمُومُ يَرَى أَنَّ الدَّبَاغَ لَا يُطَهَّرُ، أَوْ يَحْتَجِمْ وَلَا يَتَوَضَّأُ وَالْمَأْمُومُ يَرَى الْوُضُوءَ مِنْ الْحِجَامَةِ. وَالصَّحِيحُ الْمَقْطُوعُ بِهِ أَنَّ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ صَحِيحَةٌ خَلْفَ إِمَامِهِ، وَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ مُخْطِطاً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ: لِمَا ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (يُصَلِّوْنَ لَكُمْ فَإِنْ أَصَابُوكُمْ فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوكُمْ فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ). وَكَذَلِكَ إِذَا افْتَدَى الْمَأْمُومُ بِمَنْ يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ، أَوْ الْوَتْرِ، قَنَّتْ فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ). سَوَاءً قَنَّتْ قَبْلَ الرُّكُوعِ، أَوْ بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقْنُتُ، لَمْ يَقْنُتْ مَعَهُ. وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ يَرَى اسْتِحْبَابَ شَيْءٍ، وَالْمَأْمُومُونَ لَا يَسْتَحْبِبُونَهُ، فَتَرَكَهُ لِأَجْلِ الْإِتْفَاقِ وَالْإِتْلَافِ: كَانَ قَدْ أَحْسَنَ.

مِثَالُ ذَلِكَ الْوَتْرِ فَإِنَّ لِلْعُلَمَاءِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِثَلَاثٍ مُتَّصِلَةٍ. كَالْمَغْرِبِ: كَقُولٍ مَنْ قَالَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا رُكْعَةً مَفْصُولَةً عَمَّا قَبْلَهَا، كَقُولٍ مَنْ قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْحِجَاجِزِ. وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْأَمْرَيْنِ جَائِزَانِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَذَهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَادَ وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَإِنْ كَانَ هُؤُلَاءِ يَخْتَارُونَ فَصَلَةً عَمَّا قَبْلَهُ، فَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ يَرَى الْفَضْلَ، فَاخْتَارَ الْمَأْمُومُونَ أَنْ يُصَلِّي الْوَتْرَ كَالْمَغْرِبِ فَوَافَقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ تَالِيفًا لِقُلُوبِهِمْ كَانَ قَدْ أَحْسَنَ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِعَائِشَةَ: (لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُو عَهْدِ بِجَاهِلِيَّةِ لَنَقْضَتِ الْكَعْبَةَ، وَلَا لَصَقْتَهَا بِالْأَرْضِ؛ وَلَجَعَلْتَ لَهَا بَابَيْنِ، بَابًا يَدْخُلُ النَّاسُ مِنْهُ، وَبَابًا يَخْرُجُونَ مِنْهُ). فَتَرَكَ الْأَفْضَلَ عِنْدَهُ ؛ لِئَلَّا يَنْفَرِ النَّاسُ"

• لا ينبغي أن يقف أحد بجانب الإمام إلا للضرورة القصوى، كما لو امتلاً المسجد ولم يوجد مكاناً إلا جنب الإمام فلا بأس، وإذا كانوا اثنين واحتاجا إلى أن يكونا إلى جنب الإمام فليكن أحدهما عن اليمين والآخر عن الشمال، ولا يكونا جميعاً عن يمينه. [لقاء الباب المفتوح لابن عثيمين]

• لا يعتبر من أدرك مع الإمام التشهد الأخير من الصلاة مدركاً للجماعة، لكن له ثواب بقدر ما أدرك مع الإمام من الصلاة، وإنما يعتبر مدركاً للجماعة من أدرك مع الإمام ركعة على الأقل، والأفضل لمن فاته الركوع الأخير أن يدخل مع الإمام ولا يتضرر فراغ الصلاة وإنشاء جماعة ثانية، لما رواه أبو داود عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا ولا تدعوها شيئاً ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة).

• يحرم البيع والشراء إذا كان في أذان صلاة الجمعة الذي يكون بعد صعود الخطيب المنبر، لقول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [الجمعة: ٩]. أما إذا كان ذلك في سائر الصلوات (الفجر والظهر والعصر والمغرب والعشاء) فلا حرج من ذلك، بشرط ألا يشغل عن صلاة الجمعة، ويكون سبباً في تضييعها.

• إذا ذهب المسلم للإصلاح بين شخصين أو جماعتين، وحضرت الصلاة، وخشى إن قام للصلاة أن يتفرق الجمع ولا يتم الصلح فلا حرج عليه من تأخير صلاة الجمعة عن الجمعة الأولى، ثم يصلى الجمعة بعد ذلك أو منفرداً إن لم يتيسر له صلاة الجمعة، ويكون هذا عذرًا لترك صلاة الجمعة أو تأخيرها.

فقد روى البخاري ومسلم عن سهل بن سعدٍ رضي الله عنه أنَّ أنساً من بنى عمرو بن عوفٍ كانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمُ الْبَيْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَ بِالْأَلْلَامْ فَأَذَنَ بِالصَّلَاةِ وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَ إِلَيْ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: إِنَّ

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُسْنَ وَقَدْ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَؤْمِنَ النَّاسَ ؟
فَقَالَ: نَعَمْ، إِنْ شِئْتَ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وإذا كانت الصلاة مما تجمع إلى ما بعدها، كالظهر تجمع إلى العصر، أو المغرب تجمع إلى العشاء جمع تأخير، فلا حرج عليه من تأخيرها، وصلاتهما جمعاً. [موقع الإسلام سؤال وجواب]

• قال الشيخ ابن عثيمين: الذي يظهر لي من صنيع الصحابة رضي الله عنهم، أن المسبوق لا يتخذ ستراً، وأنه يقضي بلا ستراً " [لقاء الباب المفتوح]

• الصحيح أن المحاذاة في الصفوف تكون بالمناكب والأقدام. فقد روى البخاري من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أقيموا صفوفكم، فإني أراكما من وراء ظهري». قال أنس: وكان أحدهنا يلزق منكبته بمنكب صاحبه، وقدمه بقدمه. وقد بَوَّبَ عليه البخاري رحمه الله بقوله: (باب إلزاق المنكب بالمنكب والقدم بال القدم). وقال: قال النعمان بن بشير: رأيت الرجل منا يلزق كعبه بکعب صاحبه.

[موقع الإسلام سؤال وجواب]

• سُئِلَ الشِّيخُ ابْنُ عَثِيمِينَ رَحْمَهُ اللَّهُ: إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ وَالْمُؤْذِنُ يُؤْذِنُ فَهَلْ الأُولَى أَنْ أَصْلِي تَحْيَةَ الْمَسْجِدِ أَوْ أَتَابِعَ الْمُؤْذِنَ؟ فَأَجَابَ:
هذا فيه تفصيل، إذا دخلت والمؤذن يؤذن لصلاة الجمعة، الأذان الذي بين يدي الخطيب، فها هنا نقول: بادر بتحية المسجد، ولا تنتظر انتهاء المؤذن؛ لأن تفرغك لسماع الخطبة أولى من متابعتك للمؤذن؛ حيث إن استماع الخطبة واجب، وإجابة المؤذن غير واجبة.

وأما إذا كان الأذان لغير ذلك (يعني: لغير صلاة الجمعة) فالأفضل أن تبقى قائماً حتى تجيء المؤذن، وتدعوا بالدعاء المعروف بعد الأذان: " اللهم صل على محمد، اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاحة القائمة، آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه المقام المحمود الذي وعدته، إنك لا تخلف الميعاد "، ثم بعد ذلك تأتي بتحية المسجد.

[فتاوي ابن عثيمين].

• من ترك ركناً من الركعة الأخيرة ولم يعلم إلا بعد التسليم فإنه يأتي بركة كاملة. وهو مذهب الإمام أحمد رحمه الله. وقد اختار هذا القول الشيخ ابن باز رحمه الله، فإنه سُئل عن إمام نسي السجدة الأخيرة من صلاة العصر، فقام وصلى ركعة كاملة وتشهد وسلم ثم سجد للسهو، فقال: (هذا هو المشروع، إذا نسي الإمام سجدة وسلم ثم ذكر أو نبه، يقوم ويأتي بركرة ثم يكمل ثم يسلم ثم يسجد سجدة السهو بعد السلام وهو أفضل، وهكذا المنفرد حكمه حكمه. وإن سجد للسهو قبل السلام فلا بأس ولكن بعده أفضل) [مجموع فتاوى ابن باز].

والقول الثاني في المسألة أنه لا يلزم الإتيان بركرة كاملة وإنما يأتي بالركن الذي نسيه وبما بعده. وهو مذهب الإمام الشافعي رحمه الله. وقد اختاره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله. [موقع الإسلام سؤال وجواب]

• قال الشيخ ابن عثيمين: «لا تبطل صلاة المأموم ببطلان صلاة الإمام، لأن صلاة المأموم صحيحة، والأصل بقاء الصحة، ولا يمكن أن تبطل إلا بدليل صحيح، فالإمام بطلت صلاته بمقتضى الدليل الصحيح، ولكن المأموم دخل بأمر الله فلا يمكن أن تفسد صلاته إلا بأمر الله، والقاعدة: (أن من دخل في عبادة حسب ما أمر به، فإننا لا نبطلها إلا بدليل). ويستثنى من ذلك ما يقوم به مقام المأموم مثل السترة، فالسترة للإمام ستره لمن خلفه، فإذا مرت امرأة بين الإمام وستره بطلت صلاة الإمام وبطلت صلاة المأموم، لأن هذه السترة مشتركة، ولهذا لا نأمر المأموم أن يتخذ ستراً، بل لو اتخذ ستراً لعد متنطعاً مبتدعاً» [مجموع فتاوى ابن عثيمين]

يَوْمُ الْجُمُعَةِ .. قَضَايَا وَأَحْكَامٍ

** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: (خَيْرٌ يَوْمٌ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلُقُ آدَمَ، وَفِيهِ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرَجَ مِنْهَا، وَلَا تَقْوُمُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ)

** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: (نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأُوتَيْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ، وَهَذَا الْيَوْمُ الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ، [يَعْنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ]، فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعُّ اليَهُودُ غَدًا وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ) [النسائي]

** وَفِي مسند أَحْمَدَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (...إِنَّهُمْ لَا يَحْسُدُونَا عَلَى شَيْءٍ كَمَا يَحْسُدُونَا عَلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ الَّتِي هَدَانَا اللَّهُ لَهَا وَضَلَّوْنَا عَنْهَا، وَعَلَى الْقِبْلَةِ الَّتِي هَدَانَا اللَّهُ لَهَا وَضَلَّوْنَا عَنْهَا، وَعَلَى قَوْلِنَا خَلْفَ الْإِمَامِ: آمِينَ)

** عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: (أَتَانِي جِبْرِيلٌ بِمِثْلِ الْمِرْأَةِ الْبَيْضَاءِ فِيهَا نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْجُمُعَةُ، جَعَلَهَا اللَّهُ عِيدًا لَكَ وَلَا مُنْتَكَ، فَأَنْشَمْتُ قَبْلَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، فِيهَا سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ "، قَالَ: " قُلْتُ: مَا هَذِهِ النُّكْتَةُ السَّوْدَاءُ؟ قَالَ: هَذَا يَوْمُ الْقِيَامَةِ، تَقْوُمُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَنَحْنُ نَدْعُوهُ عِنْدَنَا يَوْمَ الْمَزِيدَ "، قَالَ: " قُلْتُ: مَا يَوْمُ الْمَزِيدِ؟ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ فِي الْجَنَّةِ وَادِيًّا أَفْيَحَ [وَاسِعًا]، وَجَعَلَ فِيهِ كُثُبَانًا مِنَ الْمِسْكِ الْأَبْيَضِ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَنْزِلُ اللَّهُ فِيهِ، فَوُضِعَتْ فِيهِ مَنَابِرٌ مِنْ ذَهَبٍ لِلْأَنْبِيَاءِ، وَكَرَاسِيٌّ مِنْ دُرّ لِلشَّهَدَاءِ، وَيَنْزَلُنَ الْحُورُ الْعِينُ مِنَ الْعُرْفِ فَحَمَدُوا اللَّهَ وَمَحَدُوهُ "، قَالَ: " ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: اكْسُوا عِبَادِي، فَيُكْسَوُنَ، وَيَقُولُ: أَطْعِمُوا عِبَادِي، فَيُطْعَمُونَ، وَيَقُولُ: اسْقُوا عِبَادِي، فَيُسْقَوْنَ، وَيَقُولُ: طَبَّبُوا عِبَادِي فَيُطَبَّبُونَ، ثُمَّ يَقُولُ: مَاذَا تُرِيدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا رِضْوانَكَ "، قَالَ: " يَقُولُ: رَضِيتُ

عَنْكُمْ، ثُمَّ يَأْمُرُهُمْ فَيَنْتَلِقُونَ، وَتَصْبَدُ الْحُورُ الْعِينُ الْغُرْفَ، وَهِيَ مِنْ زُمُرْدَةِ حَضْرَاءَ، وَمِنْ يَاقُوتَةِ حَمْرَاءَ " [مسند أبي يعلى، وسنه صحيح]

أحكام وفضائل يوم الجمعة

** عن أوس بن أوس الشفقي -رضي الله عنه- عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: (مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَغَسَّلَ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَدَنَا وَاسْتَمَعَ وَانْصَتَ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوْهَا أَجْرٌ سَنَةٌ صِيَامُهَا وَقِيَامُهَا) [الترمذى]
وفي رواية أبي داود: (مَنْ غَسَّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ، ثُمَّ بَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ، وَلَمْ يَلْعُغْ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلٌ سَنَةٌ أَجْرٌ صِيَامُهَا وَقِيَامُهَا)

قوله (غسل): روی غَسَّلَ، وَغَسَّلَ بتشدیدها. والمقصود به الجمعة [أي كان سببا في اغتسال زوجته] وإنما استحب ذلك ليكون أسكناً لنفسه، وأغضّ لطرفه في طرقه .. لكن الراجح أن أحداً من الأحاديثالأمر بالغسل يوم الجمعة متعلقة بالراح للجمعة، لما يستحب لها من الاغتسال والتطيب والادهان، وليس شيء منها متعلقاً باستحباب الجمعة في هذا الوقت.

ويحتمل أن المقصود غسل رأسه .. والمحترار ما اختاره البيهقي وغيره من المحققين أنه بالتحفيف وأن معناه غسل رأسه، ويؤيد هذه رواية لأبي داود في هذا الحديث (من غسل رأسه يوم الجمعة واغتسال).

إنما أفرد الرأس بالذكر؛ لأنَّ الْقَوْمَ كَانَتْ لَهُمْ جُمُمٌ احْتَاجُوا إِلَى تَعَاهِدِهَا، وَلَا نَهُمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ فِيهِ الدَّهْنَ وَالْخَطْمِيَّ وَنَحْوَهُمَا وَكَانُوا يَغْسِلُونَهُ أَوْلَأَ ثُمَّ يَغْتَسِلُونَ.

وقال النووي في "شرح مسلم": قوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ)، معناه: غُسْلًا كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ فِي الصَّفَاتِ. هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي تَفْسِيرِهِ.

وأما قوله: (وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ) راح في الساعة الأولى و"ابتكر": أدرك باكورة الخطبة، وهي أولها.

قوله (ومشى ولم يركب) للتأكيد، وأنهما بمعنى.

قوله (ودنا واستمع) فقد يستمع ولا يدنو من الخطبة، وقد يدنو ولا يستمع فندب إليهما جمياً.

قوله (ولم يلغ) ولم يتكلّم؛ لأن الكلام حال الخطبة لغو، أي استمع الخطبة ولم يستغل بغيرها.

واللغو أيضاً قد يكون بغير الكلام كمس الحصى وتقليله بحيث يشغل سمعه وفكرة وفي بعض الأحاديث: (ومن مس الحصى فقد لغا)

وقد يقول قائل: ألا يعتبر هذا قدرًا كبيراً من الأجر يمكن كسبه كل أسبوع، بينما تكون ليلة القدر مرة كل عام وتوصف في القرآن بأنها {خَيْرٌ مِّنْ أَلْفٍ شَهْرٍ} بدلاً من ألف سنة؟ كذلك يمكن للمرء بسهولة أن يخطو ألف خطوة في الطريق إلى المسجد كل أسبوع والتي سوف يحصل على أجر صيام وقيام ألف سنة؟

وجوابه: أن فضل الله عظيم، فهو الشكور الذي يعطي الجزيل من الأجر على القليل من العمل، ولذا جاء في بعض روايات هذا الحديث قوله -صلى الله عليه وسلم-: (وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ)

وقد قال ابن حجر الهيثمي: قيلَ لَيْسَ فِي السُّنَّةِ فِي خَبَرٍ صَحِيحٍ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا الشَّوَّابِ؛ فَلَيُتَبَّعَنَّهُ لَهُ

وقال القاري في "مرقة المفاتيح": قالَ بَعْضُ الْأئِمَّةِ: لَمْ نَسْمَعْ مِنَ الشَّرِيعَةِ حَدِيثًا صَحِيحًا، مُشْتَمِلًا عَلَى مِثْلِ هَذَا الشَّوَّابِ؛ أَيْ: فَيَتَأَكَّدُ الْعَمَلُ لِيُنَالَ الْأَمْلُ.

فليس العجب من ثبوته، ففضل الله لا يحيط به مخلوق، وإنما العجب من تفريطنا فيه، مع علمنا بثبوته.

إن الفضل العظيم في هذا الحديث يليق بعظيم فضل الله، متى جمع العبد بين ما جاء في الحديث ولم يترك منها شيئاً، وذلك على الله يسير، فإنه لن يهلك على الله إلا هالك؛ ومن استكثر، فالله أكثر !!

** عن الحسن عن سمرة بن جندب - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل).
 [الترمذى]

والحديث من رواية الحسن البصري عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، ولم يسمع منه إلا حديث العقيقة، وقد صحّ بعض الأئمة إرساله وجعلوه من مرسّل الحسن البصري، وهو على الحالتين حديث ضعيف، إلا أن للحديث شواهد كثيرة، لا يخلو واحد منها من مقال، لكن ذهب غير واحد من أهل العلم لتحسين الحديث لأجلها، وقد حسنه الترمذى رحمه الله، وحسنه الألبانى، وحسنه محققى "مسند أحمد" وقالوا - بعد أن ساقوا شواهد للحديث -: "ولا يخلو واحد من هذه الشواهد من مقال، لكن بمجموعها مع حديث سمرة بن جندب يتحسين الحديث" وهذا هو القول الوسط في الحديث.

قال الخطابي - رحمه الله -: "قوله: (فيها) فبالسنة أخذ (ونعمت) ونعمت الخصلة ونعمت الفعلة."

والجمهور على أن غسل الجمعة سنة مستحب، قال النووي رحمه الله: "هو سنة عند الجمهور، وأوجبه بعض السلف" والأقوى في حكمه ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى الكبرى" حيث قال: "ويجب غسل الجمعة على من له عرق أو ريح يتاذى به غيره"

** التكبير في الذهاب إلى المسجد يوم الجمعة من الآداب المهمة التي ينبغي العناية بها في هذا اليوم.

// روى البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: (إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد الملايكة يكتبون الأول فالأخير فإذا جلس الإمام طعوا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر)
 // وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: (من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكانما قرب بدنه، ومن راح في

السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَانَمَا قَرَبَ بَقْرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَانَمَا قَرَبَ كُبْشًا أَفْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَانَمَا قَرَبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَانَمَا قَرَبَ بَيْضَةً، فَإِذَا حَرَّجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْهِ [البخاري ومسلم]

ف بهذه الساعات تبدأ من طلوع الشمس إلى مجيء الإمام، وتقسم على حسب الوقت بين طلوع الشمس إلى الأذان الثاني خمسة أجزاء، ويكون كل جزء منها هو المقصود بالـ "الساعة" التي في الحديث.

// ولكن سنة التبشير إنما هي في حق المؤمنين، أما الإمام: فقد كانت سنة رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في الذهاب إلى الجمعة أن يأتيها بعد اجتماع الناس لها، وعندما يحين وقتها، فيخرج من بيته ويصعد المنبر، ولا يصلи تحية المسجد، ولم يكن من سنته التبشير لها.

قال ابن القيم رحمه الله في "زاد المعاد": "وكان -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يمهل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس، فإذا اجتمعوا، خرج إليهم، فإذا دخل المسجد سلم عليهم، فإذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم، ثم يجلس، ويأخذ باللitan في الأذان، فإذا فرغ منه، قام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"

قال النووي رحمه الله في "المجموع": يستحب للخطيب أن لا يحضر الجمعة إلا بعد دخول الوقت، بحيث يشرع فيها أول وصوله المنبر؛ لأن هذا هو المنقول عن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإذا وصل المنبر صعده، ولا يصلي تحية المسجد، وتسقط هنا التحية: بسبب الاشتغال بالخطبة، كما تسقط في حق الحاج إذا دخل المسجد الحرام، بسبب الطواف .."

وقت الجمعة

** اختلف أهل العلم في أول وقت صلاة الجمعة على قولين:

// **القول الأول**: زوال الشمس، كوقت صلاة الظهر، ولا تجوز الجمعة قبله.

وهذا قول جماهير أهل العلم من الحنفية والمالكية والشافعية، وعزاه النووي لجمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

بل قال الإمام الشافعي -رحمه الله-: "ولا اختلاف عند أحد لقيته أن لا تصلى الجمعة حتى تزول الشمس"

واستدلوا بحديثين صريحين صحيحين:

١/ عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسِ. [رواه البخاري وبأب عليه رحمه الله بقوله: "باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس، وكذلك يرى عن عمر وعلي والنعمان بن بشير عمرو بن حرث رضي الله عنهم"]

٢/ عن سلمة بن الأكوع -رضي الله عنه- قال: كُنَّا نُجَمِّعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ نَرْجِعُ نَسْبَعَ الْفَقِيْهَ [مسلم]

// القول الثاني: تجوز قبل الزوال، يعني أن بداية وقتها يسبق بداية وقت الظهر.

وهذا قول الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

واستدل من ذهب إلى ذلك بهذه الأحاديث:

١/ عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- قال: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ثُمَّ نَرْجِعُ فَنُرِيْخُ نَوَاضِحَنَا" قَالَ حَسَنٌ: فَقُلْتُ لِجَعْفَرٍ: فِي أَيِّ سَاعَةٍ تِلْكَ؟ قَالَ: زَوَالَ الشَّمْسِ. رواه مسلم لكنه ليس نصا على أن الصلاة كانت قبل الزوال، ولذلك فقد بأب عليها الإمام النووي في صحيح مسلم بقوله: (باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس) وقال: فيه إخبار أن الصلاة والروح إلى جمالهم كانوا حين الزوال لا أن الصلاة قبله.

٢/ وعن سهل -رضي الله عنه- قال: مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ.

[رواه مسلم]

لكن معناه أنهم كانوا يؤخرن القليلة والغداء في هذا اليوم إلى ما بعد صلاة الجمعة؛ لأنهم ندبوا إلى التبشير إليها، فلو اشتغلوا بشيء من ذلك قبلها خافوا فوتها أو فوت التبشير إليها.

ومما يؤيد هذا ما رواه مالك في الموطأ بإسناده الصحيح عن عمر بن أبي سهل بن مالك عن أبيه قال: "كنت أرى طِنْفَسَه [بساط له حمل] لعقيل بن أبي طالب

تطرح يوم الجمعة إلى جدار المسجد الغربي، فإذا غشي الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم نخرج بعد صلاة الجمعة فنقيل قائلة الضحي".

٣/ وعن سلمة بن الأكوع -رضي الله عنه- قال: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْجُمُعَةَ فَنَرْجِعُ وَمَا نَجِدُ لِلْحَيْطَانِ فَيْئًا نَسْتَظِلُ بِهِ [البخاري ومسلم]

لكنه حجة في كونها بعد الزوال؛ لأنه ليس معناه أنه ليس للحيطان شيء من الفيء، وإنما معناه ليس لها في شيء كثير بحيث يستظل به المار.

وأوضح منه الرواية الأخرى: "تسبع الفيء" فهذا فيه تصريح بوجود الفيء، لكنه قليل، ومعلوم أن حيطانهم قصيرة وبلا دهم متوسطة من الشمس، ولا يظهر هناك الفيء بحيث يستظل به إلا بعد الزوال بزمان طويل.

ومن جهة النظر لما كانت الجمعة تمنع من الظهور دون غيرها من الصلوات دل على أن وقتها وقت الظهر، وقد أجمعوا على أن من صلاتها في وقت الظهر فقد صلاتها في وقتها.

يقول الشيخ ابن باز رحمه الله:

الأفضل بعد زوال الشمس خروجا من خلاف العلماء؛ لأن أكثر العلماء يقولون لا بد أن تكون صلاة الجمعة بعد الزوال، وهذا هو قول الأكثرين.

وذهب قوم من أهل العلم إلى جوازها قبل الزوال في الساعة السادسة، وفيه أحاديث وآثار تدل على ذلك صحيحة، فإذا صلى قبل الزوال بقليل فصلاته صحيحة، ولكن ينبغي ألا تفعل إلا بعد الزوال، عملا بالأحاديث كلها، وخروجا من خلاف العلماء، وتيسيرا على الناس حتى يحضروا جمیعا، وحتى تكون الصلاة في وقت واحد. هذا هو الأولى والأحوط"

دراسة أصولية في اجتماع عيد وجمعة!!!

قد يجتمع العيد مع الجمعة فهل تجب الجمعة على من صلى العيد؟

بداية نقول إن صلاة العيد ليست فريضة كالجمعة بإجماع، فكيف تقوم هذه بدل الجمعة؟ وهناك نصوص في المسألة تحتاج إلى شيء من التفصيل في التخريج.

** الحديث الأول:

عَنْ إِيَّاسِ بْنِ أَبِي رَمْلَةِ الشَّامِيِّ، قَالَ: شَهَدْتُ مُعاوِيَةَ يَسَّالُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ: أَشَهَدْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ؟ قَالَ: "نَعَمْ" ، قَالَ: كَيْفَ صَنَعَ؟ قَالَ: "صَلَّى الْعِيدَ ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ" ، فَقَالَ: (مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّي فَلْيُصَلِّي). [أخرجه أبو داود. وفي رواية النسائي «قال : نعم ، صَلَّى العيد من أول النهار ورَخَّصَ في الجمعة»].

وفي السنن الصغرى للبيهقي: وروي هذا عن عمر بن عبد العزيز، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً مقيداً بأهل العالية، وكذلك قال عثمان بن عفان -رضي الله عنه- مقيداً بهم.

هذا الحديث رواه الكثيرون، كلهم من طريق إياس بن أبي رملة.
فماذا قال الأئمة عنه؟؟.

- سكت عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل.. والسكوت منه يعني عدم معرفته به. وسكت عنه الذهبي في كتابه الكافش.

- قال عنه ابن المنذر: مجهول.. وقال ابن القطان: مجهول.. وقال ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: مجهول.. قال النووي: المجهول عند أهل الحديث من لم يعرفه العلماء.

- ذكره ابن حبان فقط في كتابه (الثقات) يعني هو ثقة عنده.. ومعلوم عند الكل أنه لا يعتمد على توثيق ابن حبان لأنه يوثق المجاهيل.. وهذا منهم..

الخلاصة: إِيَّاسٌ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ أَهْلُ الْعِلْمِ..

وهذا يكفي لرد الرواية؛ لأن الأمر دين، ويُحتمل أنه ضعيف جداً، ويُحتمل غيره، ولو كان ثقة مشهوراً لغيره.. وتكتفي جهالته لرد روایته، فالدين لا يؤخذ عن مجاهل.. وعليه: فحدیثه مردود... والقول بالتضعيف قاله أيضاً من المعاصرین أیمن صالح شعبان في تحقيق «جامع الأصول»

لَكِنَ الْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي سِنِّ أَبِي دَاوُودَ، وَقَالَ حَسِينُ سَلِيمَ فِي تَحْقيقِ

سِنَادِهِ جَيدٌ

وَقَالَتِ الْجُنَاحَةُ الدَّائِمَةُ: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالْدَارَمِيُّ
وَالْحَاكِمُ فِي "الْمُسْتَدِرَكَ" وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِلَيْهِ إِنْسَادٌ وَلَمْ يَخْرُجْهُ، وَلَهُ شَاهِدٌ
عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وَقَالَ النَّوْوَيُّ فِي الْمَجْمُوعِ إِنْسَادٌ جَيدٌ

** الْحَدِيثُ الثَّانِي:

حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْمُغِيرَةِ الضَّبَّيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: (فَقَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيَادَةٌ، فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجَمِّعُونَ).

رواه جمع من الحفاظ بهذا السندي [أبو داود، وابن ماجه، والحاكم، وقال:
صحيح على شرط مسلم] .. فماذا قال أهل الجرح والتعديل فيه؟؟.

قال عنه الإمام أحمد: "رواه أبو صالح عن النبي وتعجب، مرسلاً كيف يرويه بقية
وصولاً بذكر الصحابي" ... والم Merrill: هو سقوط الصحابي من رجال السندي، وهو من
أنواع الضعيف.

وقال الدارقطني: روایته متصلة بذكر الصحابي غريب، وال الصحيح أنه مرسلي. قاله
ابن عبد الهادي في تنقیح التحقیق.

قال الذهبي: رواه جماعة مرسلا دون ذكر الصحابي. وهو غريب.

قال المنذري: في إسناده بقية وفيه مقال.

وجاء الحديث نفسه من طريق آخر فيه: زياد بن عبد الله البكائي. وهو ضعيف،
بل اتهموه بقوله للكذب.

قال ابن حجر: وقد جاء بذكر ابن عمر بدل أبي هريرة وهو ضعيف.

وجاء بذكر ابن عباس بدل أبي هريرة وهو ضعيف. [تلخيص الحبير]

الخلاصة: الحديث غير صحيح وإن صحيحة قوم.

وحدث في هذا الاختلاف في سنته لا يقبل في تخصيص عموم آية في كتاب الله وهي قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} فمن أباح إسقاط الجمعة الثابتة بالقرآن فعليه الإتيان بحديث عن نبينا صحيح كالشمس وليس بالظنو.

لكن الحديث صححه الألباني في سنن أبي داود

** ما جاء عن الصحابة:

روى أبو داود عن الأعمش، عن عطاء بن أبي رياح، قال: صلى لنا ابن الزبير في يوم عيد، في يوم جمعة أول النهار، ثم رحنا إلى الجمعة، فلم يخرج إلينا فصلينا وحدانا، وكان ابن عباس بالطائف، فلما قدم ذكرنا ذلك له، فقال: «أصحاب السنة» لكن ابن الزبير من صغار الصحابة، لم يصل الجمعة نهائيا، بل صلى العيد ثم صلى العصر.. وفي رواية صلوا الظهر وحدانا أي في بيته كما هنا. فماذا قال الأئمة عن الأعمش إذا روى عن غيره بصيغة: «عن...» فكل لفظ يقوله الراوي في نقله عن غيره له مدلول.

قال الذهبي في الميزان: فمتى قال الأعمش (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال (عن) تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيخ له أكثر منهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال. انتهى.

ومن يدلّس لا تُقبل روايته إذا قال عن فلان.. ولا بد أن يقول: حدثنا أو سمعت.. والأعمش مدلّس وقد روى بقوله: عن عطاء..

ومن قال عن الرواية المنقولة عن ابن الزبير: رجالها رجال الصحيح فقد أوهمنا أن الرواية صحيحة.. لأن عطاء ليس من شيوخ الأعمش الذين أكثر منهم، وقد رواها عنه بقوله: عن عطاء.

إذن الرواية غير مقبولة لتدعيس الأعمش مع أن الأعمش من رجال الصحيح إذا روى بقوله: حدثنا عطاء.. وليس بقوله: عن عطاء.

فالرواية لا يُطمئن إليها.. ولا تصل إلى حد تخصيص الآية التي توجب صلاة الجمعة..

روى البخاري عن أبي عبيدة أنه قال: شهدت العيد مع عثمان بن عفان ثم خطب فقال: «يا أيها الناس، إن هذا يوم قد اجتمع لكم فيه عياداً، فمن أحبت أن ينتظر الجمعة من أهل العوالي فلينتظر، ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له» فقد رخص عثمان لأهل القرى فقط بترك الجمعة بعد صلاتهم العيد معه في المدينة. ونحن هنا أمام تعارض قول عثمان وفعل ابن الزبير –إن صح–:

ونحن نرجح قول عثمان لاعتبارات التالية:

١) قول عثمان كان في محضر كبار الصحابة ومنهم أبو عبيدة، ولم يعترض أحد منهم على قول عثمان من أن الرخصة فقط لأهل القرى البعيدة.. فلو سمع واحد منهم شيئاً عن نبينا لعارضوه به. ولم يعارضه أحد.. وهذا يقوّي ضعف الرواية عن ابن الزبير وقول ابن عباس السابق.

٢) عثمان من الخلفاء الراشدين المشهود له بالجنة ومن السابقين الأولين، ومن فقهاء الصحابة فلا يصل إلى هذه الدرجة لا ابن عباس ولا ابن الزبير.. ونحن مأمورون بالنص النبوي بالطاعة للخلفاء الراشدين تحديداً فقال نبينا: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي) وابن الزبير ليس من الخلفاء الراشدين.

ويبقى قوله تعالى هو الأصل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}

وبناء على هذا اختلف أهل العلم فيما نصّي العيد؛ هل تسقط عنه الجمعة إذا

كانا في يوم واحد؛ على قولين:

/١/ القول الأول: أنها لا تسقط، وهو مذهب الجمهور: الحنفية، والمالكية، والشافعية، وبه قال أكثر الفقهاء، واختاره ابن المنذر، وابن حزيم، وابن عبد البر

فقال الحنفية والمالكية أنه إذا اجتمع يوم العيد ويوم الجمعة فإن إحدى الصلاتين لا تجزئ عن الأخرى. وهذا هو مذهب الشافعی غير أنه يرخص لأهل القرى الذين بلغهم النداء وشهدوا صلاة العيد ألا يشهدوا صلاة الجمعة. ومن أدلةهم:

// قال الله تعالى: {إِذَا نُودِيَ لِصَلَوةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ}[الجمعة:٩] .. وجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّهُ لَمْ يَخُصْ يَوْمَ عِيدٍ مِنْ غَيْرِهِ.

// من الآثار قال أبو عبيدة: ثم شهدت مع عثمان بن عفان، فكان ذلك يوم الجمعة، فصلّى قبل الخطبة، ثم خطب فقال: يا أيها الناس، إن هذا يوم قد اجتمع لكم فيه عيدان؛ فمن أحب أن يتضطر الجمعة من أهل العوالى فليتضرّ، ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له .. وجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّهُ إِنَّمَا خَصَّ أَهْلَ الْعَالِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ جُمُعَةٌ.

// أَنَّ الْجُمُعَةَ فَرْضٌ، وَالْعِيدَ تَطْوِعُ، وَالتَّطْوِعُ لَا يُسْقِطُ الْفَرْضَ

// وقال بعضهم أنهما صلاتان واجبتان، فلم تسقط إحداهما بالأخرى، كالظهر مع العيد.

/ ٢ القول الثاني: أَنَّهُ يَسْقِطُ وَجُوبُ حضور الجمعة لِمَنْ حَضَرَ صلاة العيد، وإن كان يجُب على الإمام إقامتها، وهذا مذهب الحنابلة، وبه قالت طائفة من السلف، واختاره ابن تيمية، وابن باز، وابن عثيمين، ونقل عن عدد من الصحابة بلا مخالف لهم، ومن أدلةهم:

// عن إيسٍ بن أبي رملة الشامي، قال: شهدت معاوية بن أبي سفيان وهو يسأل زيد بن أرقم، قال: أشهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيدَيْنِ اجتمعا في يوم؟ قال: نعم، قال: فكيف صنع؟ قال: صلى العيد ثم رخص في الجمعة، فقال: (من شاء أن يصلّي، فليصلّي)

// حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: اجتمع عيدان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلّى بالناس ثم قال: (من شاء أن يأتي الجمعة فليأتها، ومن شاء أن يتخلف فليتخلف) [رواه ابن ماجه وصححه الألباني]

ورواه الطبراني في "المعجم الكبير" بلفظ: اجتمع عيدان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم: يوم فطر و الجمعة، فصلى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد، ثم أقبل عليهم بوجهه فقال: (يا أيها الناس إنكم قد أصبتم خيراً وأجرأ وإننا مجمعون، ومن أراد أن يجمع معنا فليجمع، ومن أراد أن يرجع إلى أهله فليرجع).

// حديث ابن عباس رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (اجتمع عيدان في يومكم هذا فمن شاء أجزاء من الجمعة، وإننا مجمعون إن شاء الله).

رواہ ابن ماجہ، و قال البوصیری: إسناده صحيح و رجاله ثقات. وصححه الألبانی

// مرسل ذکوان بن صالح قال: اجتمع عيدان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم جمعة ويوم عيد فصلی ثم قام، فخطب الناس، فقال: (قد أصبتم ذکرًا و خیراً وإننا مجمعون، فمن أحب أن يجلس فليجلس -أي في بيته- ومن أحب أن يجمع فليجمع). رواه البیهقی فی السنن الکبری.

// عن عطاء بن أبي رباح قال: صلى بنا ابن الزبير في يوم عيد في يوم الجمعة أول النهار ثم رحنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا، فصلينا وحداناً، وكان ابن عباس بالطائف فلما قدمنا ذكرنا ذلك له، فقال: (أصاب السنة).

رواہ أبو داود، وأخرجه ابن خزيمة بلفظ آخر وزاد في آخره: قال ابن الزبير: (رأيت عمر بن الخطاب إذا اجتمع عيدان صنع مثل هذا)

// في صحيح البخاري رحمه الله تعالى وموطأ الإمام مالك رحمه الله تعالى عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال أبو عبيد: شهدت العيدين مع عثمان بن عفان، وكان ذلك يوم الجمعة، فصلى قبل الخطبة ثم خطب، فقال: (يا أيها الناس إن هذا يوم قد اجتمع لكم فيه عيدان، فمن أحب أن يتضرر الجمعة من أهل العوالى فليتضرر، ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له)

// عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لما اجتمع عيدان في يوم: (من أراد أن يجمع فليجمع، ومن أراد أن يجلس فليجلس). قال سفيان: يعني: يجلس في بيته. [رواه عبد الرزاق في المصنف ونحوه عند ابن أبي شيبة].

// أَنَّ الْجُمُعَةَ إِنَّمَا زادَتْ عَنِ الظُّهُرِ بِالْخُطْبَةِ، وَقَدْ حَصَلَ سَمَاعُهَا فِي الْعِيدِ،
فَأَجْزَأَهَا سَمَاعُهَا

// يَوْمُ الْجُمُعَةِ عِيدُ، وَيَوْمُ الْفِطْرِ وَالنَّحرِ عِيدُ، وَمِنْ شَأنِ الشَّارِعِ إِذَا اجْتَمَعَ
عَبَادَاتٍ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ أَدْخَلَ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى، كَمَا يَدْخُلُ الْوَضْوَءُ فِي الْغُسْلِ،
وَأَحَدُ الْغُسْلَيْنِ فِي الْآخَرِ.

// جاءَ فِي الْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ: "مَذَهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: أَنَّ مَنْ شَهَدَ الْعِيدَ سَقَطَتْ
عَنْهُ الْجُمُعَةُ إِلَّا إِلَمَامٌ لَا تَسْقَطُ عَنْهُ إِلَّا يَجْتَمِعُ مَعَهُ مَنْ يَصْلِي بِهِ الْجُمُعَةُ، وَقَلِيلٌ فِي
وَجْهِهَا عَلَى الْإِمَامِ رَوَيْتَانِ، وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا صَلَّيَ الْجُمُعَةَ فِي وَقْتِ الْعِيدِ
أَجْزَأَتْ صَلَاتَةَ الْجُمُعَةِ عَنْ صَلَاتَةِ الْعِيدِ وَذَلِكَ مُبْنَىٰ عَلَى رَأْيِهِ فِي جَوازِ تَقْدِيمِ الْجُمُعَةِ
قَبْلِ الرَّوَالِ.

// سُئِلَ شِيخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تِيمِيَّةَ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ،
إِذَا اجْتَمَعَ الْجُمُعَةُ وَالْعِيدُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَلِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:
أَحَدُهَا: أَنَّهُ تَجْبَ الْجُمُعَةَ عَلَى مَنْ شَهَدَ الْعِيدَ، كَمَا تَجْبَ سَائِرُ الْجَمْعِ لِلْعُمُومَاتِ
الْدَّالَّةِ عَلَى وَجْهِهَا.

الثَّانِي: تَسْقَطُ عَنْ أَهْلِ الْبَرِّ، مُثْلُ أَهْلِ الْعَوَالِيِّ وَالشَّوَادِ، لَأَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ
أَرْخَصَ لَهُمْ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ لِمَا صَلَّى بِهِمِ الْعِيدَ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: وَهُوَ الصَّحِيحُ: أَنَّ مَنْ شَهَدَ الْعِيدَ سَقَطَتْ عَنْهُ الْجُمُعَةُ، لَكِنَّ عَلَى
الْإِمَامِ أَنْ يَقِيمَ الْجُمُعَةَ لِيُشَهِّدَهَا مِنْ شَاءَ شَهُودَهَا، وَمِنْ لَمْ يُشَهِّدْ الْعِيدَ، وَهَذَا هُوَ
الْمَأْتُورُ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأَصْحَابِهِ: كَعْمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَابْنَ مُسَعُودَ،
وَابْنَ عَبَّاسَ، وَابْنَ الزَّبِيرِ وَغَيْرِهِمْ. وَلَا يَعْرِفُ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ خَلَافَ، وَأَصْحَابِ
الْقَوْلَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ لَمْ يَبْلُغُهُمْ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-
لَمَّا اجْتَمَعَ فِي يَوْمِهِ عِيدَانَ صَلَّى الْعِيدَ ثُمَّ رَخَصَ فِي الْجُمُعَةِ، وَفِي لَفْظِهِ قَالَ: "أَيُّهَا
النَّاسُ إِنَّكُمْ قَدْ أَصْبَתُمْ خَيْرًا، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُشَهِّدَ الْجُمُعَةَ فَلِيُشَهِّدْ، إِنَّا مَجْمُونُونَ"،
وَأَيْضًا إِذَا شَهَدَ الْعِيدَ حَصَلَ مَقْصُودُ الْاجْتِمَاعِ، ثُمَّ إِنَّهُ يَصْلِي الظُّهُرَ إِذَا لَمْ
يُشَهِّدَ الْجُمُعَةَ، فَتَكُونُ الظُّهُرُ فِي وَقْتِهَا، وَالْعِيدُ يَحْصُلُ مَقْصُودُ الْجُمُعَةِ.

وفي إيجابها على الناس تضييق عليهم، وتكدير لمقصود عيدهم، وما سن لهم من السرور فيه، والانبساط، فإذا حبسوا عن ذلك عاد العيد على مقصوده بالإبطال، ولأن يوم الجمعة عيد، ويوم الفطر والنحر عيد، ومن شأن الشارع إذا اجتمع عبادتان من جنس واحد أدخل إحداهما في الأخرى، كما يدخل الوضوء في الغسل، وأحد الغسلين في الآخر. والله أعلم.

// قال الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى: وإذا وافق العيد يوم الجمعة جاز لمن حضر العيد أن يصلى جمعة وأن يصلى ظهراً، لما ثبت عنه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في هذا، فقد ثبت عنه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أنه رخص في الجمعة لمن حضر العيد وقال: "اجتمع في يومكم هذا عيدان، فمن شهد العيد فلا جمعة عليه" ولكن لا يدع صلاة الظهر، والأفضل أن يصلى مع الناس جمعة، فإن لم يصل الجمعة صلى ظهراً، أما الإمام فيصلى بمن حضر الجمعة إذا كانوا ثلاثة فأكثر منهم الإمام، فإن لم يحضر معه إلا واحد صلياً ظهراً.

وبناء على هذا

- ١/ من حضر صلاة العيد فيرخص له في عدم حضور صلاة الجمعة، ويصليها ظهراً في وقت الظهر، وإن أخذ بالعزيزية فصلى مع الناس الجمعة فهو أفضل.
- ٢/ من لم يحضر صلاة العيد فلا تشمله الرخصة، ولذا فلا يسقط عنه وجوب الجمعة، فيجب عليه السعي إلى المسجد لصلاة الجمعة، فإن لم يوجد عدد تعتقد به صلاة الجمعة صلاتها ظهراً.
- ٣/ يجب على إمام مسجد الجمعة إقامة صلاة الجمعة ذلك اليوم ليشهدها من شاء شهودها ومن لم يشهد العيد ، إن حضر العدد التي تعتقد به صلاة الجمعة وإلا فتصلى ظهراً.
- ٤/ من حضر صلاة العيد وترخص بعدم حضور الجمعة فإنه يصليها ظهراً بعد دخول وقت الظهر.

٥/ لا يشرع في هذا الوقت الأذان إلا في المساجد التي تقام فيها صلاة الجمعة، فلا يشرع الأذان لصلاة الظهر ذلك اليوم.

٦/ القول بأن من حضر صلاة العيد تسقط عنه صلاة الجمعة وصلاة الظهر ذلك اليوم قول غير صحيح، ولذا هجروه العلماء وحكموا بخطئه وغراحته، لمخالفته السنة وإسقاطه فريضةً من فرائض الله بلا دليل، ولعل قائله لم يبلغه ما في المسألة من السنن والآثار التي رخصت لمن حضر صلاة العيد بعدم حضور صلاة الجمعة، وأنه يجب عليه صلاتها ظهراً.

السفر يوم الجمعة

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: "السفر يوم الجمعة إن كان بعد أذان الجمعة فإنه لا يجوز؛ لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ} [الجمعة/٩]

فلا يجوز للإنسان أن يسافر في هذا الوقت؛ لأن الله تعالى قال: {فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ}

وإذا كان السفر قبل ذلك، فإن كان سيصلـي الجمعة في طريقـه مثلـاً أن يسافـر من بلـده وهو يعلم أنه سـيـمر على بلد آخر في طـريقـه ويـعرـج عـلـيـه ويـصلـي الجمعة فيـهـ، فـهـذا لا بـأـس بـهـ، وإنـكانـ لا يـأـتيـ بهاـ فيـ طـريقـهـ، فـمـنـ الـعـلـمـاءـ منـ كـرـهـهـ، وـمـنـ الـعـلـمـاءـ منـ حـرـمـهـ، وـمـنـ الـعـلـمـاءـ منـ أـبـاحـهـ وـقـالـ: إـنـ اللهـ تـعـالـيـ لـمـ يـوـجـبـ عـلـيـنـاـ الـحـضـورـ إـلـاـ بـعـدـ الأـذـانـ.

والـأـحـسـنـ أـلـاـ يـسـافـرـ إـلـاـ إـذـ كـانـ يـخـشـيـ مـنـ فـوـاتـ رـفـقـتـهـ أـوـ مـشـلـاـنـ يـكـونـ موـعـدـ الطـائـرـةـ فـيـ وـقـتـ لـاـ يـسـمـحـ لـهـ بـالـحـضـورـ أـوـ مـاـ أـشـبـهـ ذـلـكـ، إـلـاـ فـالـأـفـضـلـ أـنـ يـقـيـ."

العدد الذي تتعقد به الجمعة

إقامة الجمعة واجبة على المسلمين في قراهم يوم الجمعة، ويـشـرـطـ فيـ صـحـتـهاـ الجـمـاعـةـ. وـلـمـ يـبـثـ دـلـيلـ شـرـعيـ عـلـىـ اـشـرـاطـ عـدـدـ معـيـنـ فـيـ صـحـتـهاـ، فـيـكـفـيـ لـصـحـتـهاـ

إقامتها بثلاثة فأكثـر، ولا يجوز لمن وجبت عليه أن يصلـي مكانها ظهـرا من أجل نقص العـدد عن أربعـين على الصحيح من أقوـال الـعلمـاء.

هل للجمـعة سـنة راتـبة قبلـية؟

ليس لصلـاة الجـمـعة سـنة راتـبة قبلـية، وهذا مذهب المـالـكيـة، والـحنـابـلة، وعليـه جـماـهـير الأـمـةـ، وهو اـخـتـيـارـ ابنـ تـيمـيـةـ، وابـنـ القـيـمـ، وابـنـ حـجـرـ العـسـقـلـانـيـ // فـعـنـ اـبـنـ عـمـرـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـاـ قالـ: صـلـيـتـ معـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ سـجـدـتـيـنـ قـبـلـ الـظـهـرـ، وـسـجـدـتـيـنـ بـعـدـ الـمـغـرـبـ، وـسـجـدـتـيـنـ بـعـدـ الـعـشـاءـ، وـسـجـدـتـيـنـ بـعـدـ الـجـمـعةـ.

// أـنـ الـمـرـادـ مـنـ الصـلـاةـ الـمـسـنـوـنـةـ أـنـهـ مـنـقـولـةـ عـنـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ قـوـلـاـ وـفـعـلـاـ، وـالـصـلـاةـ قـبـلـ الـجـمـعةـ لـمـ يـأـتـ مـنـهـ شـيـءـ عـنـ النـبـيـ عـلـيـهـ الـصـلـاةـ وـالـسـلـامـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـهـ سـنـةـ، وـلـاـ يـجـوزـ الـقـيـاسـ فـيـ شـرـعـيـةـ الـصـلـواتـ.

// أـنـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ كـانـ يـخـرـجـ مـنـ بـيـتـهـ يـوـمـ الـجـمـعةـ فـيـصـعـدـ مـنـبـرـهـ ثـمـ يـؤـذـنـ الـمـؤـذـنـ، فـإـذـاـ فـرـغـ أـخـذـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـيـ خـطـبـتـهـ، وـلـوـ كـانـ لـلـجـمـعةـ سـنـةـ قـبـلـهـ لـأـمـرـهـمـ بـعـدـ الـأـذـانـ بـصـلـاةـ السـنـةـ، وـفـعـلـهـاـ هـوـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ، وـلـمـ يـكـنـ فـيـ زـمـنـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ غـيـرـ هـذـاـ الـأـذـانـ الـذـيـ بـيـنـ يـدـيـ الـخـطـيبـ.

// لـوـ كـانـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ يـصـلـيـ فـيـ بـيـتـهـ قـبـلـ خـرـوجـهـ إـلـىـ الـجـمـعةـ لـضـبـطـ ذـلـكـ، كـمـاـ ضـبـطـتـ صـلـاتـهـ بـعـدـهـاـ، وـكـمـاـ ضـبـطـتـ صـلـاتـهـ قـبـلـ الـظـهـرـ، وـلـنـقـلـ ذـلـكـ أـزـوـاجـهـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـنـ، كـمـاـ نـقـلـنـ سـائـرـ صـلـواتـهـ فـيـ بـيـتـهـ لـيـلاـ وـنـهـارـاـ، وـكـيـفـيـةـ تـهـجـدـهـ وـقـيـامـةـ بـالـلـيلـ، وـحـيـثـ لـمـ يـنـقـلـ شـيـءـ مـنـ ذـلـكـ، فـالـأـصـلـ عـدـمـهـ، وـدـلـلـ عـلـىـ أـنـهـ لـمـ يـقـعـ، وـأـنـهـ غـيـرـ مـشـروـعـ.

التطـوـعـ قـبـلـ الـجـمـعةـ

يـسـتـحـبـ التـطـوـعـ يـوـمـ الـجـمـعةـ، نـصـ عـلـيـهـ المـالـكـيـةـ، وـالـشـافـعـيـةـ، وـالـحنـابـلـةـ

فعن سلمان الفارسي -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من طهير ثم أدهن أو مس من طيب ثم راح فلم يفرق بين اثنين فصلى ما كتب له ثم إذا خرج الإمام أنسأ غفر له ما بيته وبين الجمعة الأخرى) [البخاري]

فالحديث يدل على فضل الصلاة قبل الجمعة من غير تقدير للصلاة؛ فيكون أقل ذلك ركعتين، والزيادة عليهما بحسب التيسير.

// وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (من اغتسل ثم آتى الجمعة فصلى ما قدر له ثم أنسأ حتى يفرغ من خطبته ثم يصلى معه غفر له ما بيته وبين الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام) [مسلم]

// عن مالك عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك القرطبي أنه أخبره أنهم كانوا في زمان عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر فإذا خرج عمر وجلس على المنبر وأذن المؤذنون قال ثعلبة جلسنا نتحدث فإذا سكت المؤذنون وقام عمر يخطب أنسانا فلم يتكلم من أحد قال ابن شهاب فخروج الإمام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام [الموطأ]

// عن نافع قال: كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة، ويصلى بعدها ركعتين في بيته، ويحدث أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان يفعل ذلك.

** **فلو قيل إنها صلاة في وقت الزوال من يوم الجمعة**، نقول انه اختلف أهل العلم في الصلاة يوم الجمعة وقت استواء الشمس وقيامها في وسط السماء إلى أن تزول، على أقوال، أقوالها قولان:

// **القول الأول: أنه وقت نهضة كباقي الأيام**، وهذا مذهب الحنفية والحنابلة، وهو اختيار ابن عثيمين

ودليلهم ما روي عن عقبة بن عامر الجهنمي -رضي الله عنه-، قال: "ثلاث ساعات كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ينهانا أن نصلى فيهن، أو أن نغسل فيهن موتنا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهرة حتى تميل الشمس، وحين تصفيق الشمس للغروب حتى تغرب"

// القول الثاني: أنه ليس بوقت نهي يوم الجمعة، وهذا مذهب المالكية، والأصح في مذهب الشافعية، وهو قول أبي يوسف من الحنفية، وهو وجه عند الحنابلة، وقول طائفه من السلف، واختاره ابن تيمية، وابن القيم، والصنعاني، وابن باز ودليلهم ما رواه سلمان الفارسي -رضي الله عنه-: قال النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (لا يغسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر ما استطاع من طهر، ويَدْهُنُ من دُهْنِه، أو يمس من طيب بيته، ثم يخرج فلا يُفرِّقُ بين اثنين، ثم يُصلِّي ما كُتِبَ له، ثم يُنصِّتُ إذا تكلَّم الإمام، إلَّا غُفرَ له ما بينه وبين الجمعة الأخرى)

فالحديث فيه مندوبيَّة الصلاة، وأن المانع منها خروج الإمام لا انتصاف النهار.

والناس كانوا في زمان عمر -رضي الله عنه- يُصلُّون يوم الجمعة حتى يخرج عمر، فالصحابيَّة كانوا يُصلُّون وقت الزوال؛ لأنَّهم كانوا يُصلُّون إلى خروج عمر رضي الله عنه، وكان عمر لا يخرج إلَّا بعد وقت الزوال، وهذا لا يكون إلَّا توقيقاً؛ فيكون مخصوصاً لعموم النهي عن الصلاة في ذلك الوقت.

والنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- استحبَّ التبشير إليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الإمام من غير استثناء.

سُنَّة الْجُمُعَةِ الْبَعْدِيَّةِ

اختلف أهل العلم في عدد ركعات سُنَّة الْجُمُعَةِ الْبَعْدِيَّة على ثلاثة أقوال:

// القول الأول: أن سُنَّة الْجُمُعَةِ الْبَعْدِيَّة أربع ركعات، وهذا مذهب الحنفية والشافعية

فعن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قال: (من كان منكم مصلِّياً بعد الجمعة، فليصلِّ أربعاً) [مسلم]، وفي رواية لمسلم (إذا صَلَّى أحدكم الجمعة فلْيُصَلِّ بعدها أربعاً) وفي رواية: قال سُهيل: (إِنْ عَجَلْتَ بِكَ شَيْئاً فصلِّ ركعتين في المسجد، وركعتين إذا رجعت)

// القول الثاني: أنه مُخيّر بين أن يُصلّي ركعتين أو أربعًا، وذلك جمًعاً بين حديث أبي هريرة، وبين حديث ابن عمر رضي الله عنهما: "أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ".

// القول الثالث: إن صَلَّى في المسجد صَلَّى أربعًا، وإن صَلَّى في بيته صَلَّى ركعتين وهو أشهر الأقوال

وذلك جمًعاً بين حديثي أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم؛ فحديث ابن عمر رضي الله عنهم نص فيه أنه كان يُصلّي الركعتين في بيته، وحديث أبي هريرة رضي الله في الصَّلَاةِ أربعًا يُحمل على الصلاة في المسجد؛ جمًعاً بين الحديدين.

وابن عمر نفسه كان إذا صَلَّى في المسجد صَلَّى أربعًا وإذا صَلَّى في بيته صَلَّى ركعتين. [رواه أبو داود].

معالم في الخطبة

** ثبت عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشْهِيدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ)

وفي رواية [شهادة] وقوله (فهي كاليد الجذماء) أي المقطوعة، أو التي بها جذام .. يعني كل خطبة لم يؤت فيها بالشهادتين فهي كاليد المقطوعة التي لا فائدة بها لصاحبها.

قال ابن جبرين في شرح عمدة الأحكام

ذكر العلماء خمسة شروط للخطبة، وهي تجتمع في الخطبيتين:

١/ الشرط الأول: حمد الله والثناء عليه، ولم يكن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يبدأ خطبه إلا بالحمد، وذلك استفتاحاً لذكر الله تعالى، وأنه إذا لم يبدأ بذلك الأمر فخطبته بتراء أي: ناقصة البركة.

قال ابن حجر: فالابداء بالحمد واشتراط التشهد خاص بالخطبة بخلاف بقية الأمور المهمة فبعضها يبدأ فيه بالبسملة تامة كالمواسلات وبعضها بـ بسم الله فقط كما في أول الجماع والذبيحة وبعضها بلفظ من الذكر مخصوص كالتكبير.

٢/ الشرط الثاني: الصلاة على النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ وذلك لأن الخطب تشمل على تعليمات، وتشتمل على أدعية، والصلاحة على النبي -صلى الله عليه وسلم- من أسباب القبول، كما ورد في الحديث: (الدعاء موقوف بين السماء والأرض حتى يصل إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-).

٣/ الشرط الثالث: الوصية بتقوى الله، يعني: أن يكون هناك تذكير وموعظة وتنبيه للناس وتحويف لهم وما أشبه ذلك، ولو لم تأتِ كلمة التقوى ما دام أن هناك ما يقوم مقامها.

٤/ الشرط الرابع: الشهادة، فقد ورد في حديث: (كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء)، فيأتي بالشهادتين. والحكمة في ذلك: أن فيهما تجديد العقيدة، والتذكير بالتوحيد، وبحقوق (لا إله إلا الله، محمد رسول الله)، وتنبيه الناس إلى علامات وضمانات تتضمنها هذه الشهادة.

٥/ الشرط الخامس: أن يقرأ آية من القرآن سواءً في أول الخطبة أو في آخرها أو في وسطها، وذلك لأن مشتهر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يقرأ آيات، ويدرك بمعانيها ويدعو إلى ما تتضمنه.

* * اختلف الفقهاء في حكم اتكاء الخطيب على العصا ونحوها من قوس أو سيف أثناء خطبة الجمعة على قولين:

١/ القول الأول: الندب والاستحباب، وهو مذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة.

يقول الإمام مالك رحمه الله: "وذلك مما يستحب للأئمة أصحاب المنابر، أن يخطبوا يوم الجمعة ومعهم العصي يتوكؤون عليها في قيامهم، وهو الذي رأينا وسمعنا"

٢/ القول الثاني: الكراهة، وهو معتمد مذهب الحنفية.

قال العلامة ابن القيم -رحمه الله-: ولم يكن يأخذ بيده سيفاً ولا غيره، وإنما كان يعتمد على قوس أو عصاً قبل أن يَتَخَذَ المنبر، وكان في الحرب يعتمد على

قوس، وفي الجمعة يعتمد على عصا، ولم يُحفظ عنه أنه اعتمد على سيف، وما يظنه بعض الجهال أنه كان يعتمد على السيف دائمًا، وأن ذلك إشارة إلى أن الدين قام بالسيف: فَمِنْ فَرَطَ جَهْلَهِ، فَإِنَّهُ لَا يُحْفَظُ عَنْهُ بَعْدَ اتِّخَادِ الْمِنْبَرِ أَنَّهُ كَانَ يُرْقَاهُ بِسِيفٍ، وَلَا قَوْسًا، وَلَا غَيْرَهُ، وَلَا قَبْلَ اتِّخَادِهِ أَنَّهُ أَخْذَ بِيَدِهِ سِيفًا الْبَتَّةَ، وَإِنَّمَا كَانَ يَعْتَمِدُ عَلَى عصاً أَوْ قَوْسًا

** لا حرج في قول الخطيب في ختام كلامه: [أقول هذا وأستغفر الله]، أو [أقول قولي هذا]، سواء كان ذلك في خطبة الجمعة الأولى أو الثانية، أو في غيرها من الخطب، فهي كلمة مأثورة من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم-، وكلام الخطباء من أصحابه رضي الله عنهم.

فقد روى ابن حبان عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- خطب يوم فتح مكة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: (أما بعد؛ أيها الناس، فإن الله قد أذهب عنكم عبادة الجاهلية [الكبير أو التعيبة لأن المتكبر ذو تكلف وتعبية خلاف من يسترسل على سجيته]، يا أيها الناس، إنما الناس رجالان: بر تقي كريم على ربه، وفاجر شقي هين على ربه) ثم تلا: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِيلَ لِتَعْارِفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَيْرٌ} ثم قال: (أقول هذا وأستغفر الله لي ولكم)

والحديث صحيحه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه، والألباني في السلسلة الصحيحة

** إذا دعا الخطيب يوم الجمعة وهو على المنبر، فالسنة أن لا يرفع يديه في الدعاء، ولا يرفع المأمومون أيديهم، بل يكفي الإمام بالإشارة بالسبابة روى مسلم عن حصين عن عمارة بن رؤبة قال: رأى بشر بن مروان على المنبر رافعا يديه فقال قبح الله هاتين اليدين لقد رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ما يزيد على أن يقول بيده هكذا وأشار بإصبعه المسبحة.

والمقصود أن الخطيب لا يرفع يديه وهو يدعو على المنبر لا في خطبة الجمعة والأعياد، إلا إذا استسقى في الخطبة يوم الجمعة فإنه يرفع اليدين ويبالغ في الرفع حتى يرى بياض إبطه كما ورد بالسنة، ويكون باطن الكف تجاه السماء؛ وكذلك يرفع المأمورون أيديهم ويؤمنون على دعائهما؛ لما روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: أصابت الناس سنة (أي: جدب وقطن) على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم -، فبينا النبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب في يوم جمعة، قام أعرابي فقال: يا رسول الله، هلك المال، وجاء العمال، فادع الله لنا، فرفع يديه، وما نرى في السماء قزعة، فوالذي نفسي بيده ما وضعها حتى ثار السحاب أمثال الجبال، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتadar على لحيته صلى الله عليه وسلم) لكن الأفضل مطلقاً رفع اليدين في الدعاء إلا ما استثنى لقوله - صلى الله عليه وسلم - (إن ربكم حبي كريم، يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراء)، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - عامة كان يرفع يديه في الدعاء، وأن رفع اليدين من باب الاستجداء والاستعطاء من الله تعالى فهو سبب للعطاء.

** قراءة خطيب الجمعة في آخر الخطبة: {وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ} ليس هذا من السنة، ولم يرد هذا عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: "لا أعلم هذا وارداً عن السلف، أعني قول الخطيب إذا انتهى من الخطبة: {أَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ} وعلى هذا؛ فلا ينبغي للإمام أن يقولها، ولكن إذا انتهى من الخطبة نزل ثم أقيمت الصلاة، كما كان النبي - عليه الصلاة والسلام - يفعله، وكذلك خلفاؤه الراشدون.

** الاحتباء هو أن يجلس على أليته، ويضم فخذيه وساقيه إلى بطنه بذراعيه ليستند. وهذه الجلسة تسمى أيضاً "القرفصاء".

روى الإمام أحمد والترمذى عن معاذ بن أنس - رضي الله عنه -: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنِ الْحَجْوَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ

وقال الترمذى: هذا حديث حسن. لكن الحديث مختلف في تحسينه ومنهم من

ضعفه

وقد ورد الاحتباء يوم الجمعة والإمام يخطب عن بعض الصحابة كابن عمر وأنس رضي الله عنهم، ولهذا ذهب أكثر العلماء [ومنهم الأئمة الأربعة] إلى أنه لا يكره. وروى يعلى بن شداد بن أوس، قال: شهدت مع معاوية بيت المقدس، فجمع بنا، فنظرت، فإذا جلٌ من في المسجد أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرأيتهم محظيين والإمام يخطب.

قال البيهقي رحمه الله: "والذي روی في حديث معاذ بن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحجوة يوم الجمعة: فهو إن ثبت فلما فيه من احتلال النوم، وتعريض الطهارة للانتقاض، فإذا لم يخش ذلك فلا بأس بالاحتباء"

** وضع نغمات الهاتف الجوال على نغمات موسيقية: منكر ومحرم؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - حرم المعافر كلها.

// وعلى من نسي إغلاق جواله أثناء خطبة الجمعة: أن يغلقه إذا رنَّ، حتى لو كانت نغمة الاتصال مباحة؛ لأن في إبقائه تشويشاً على الخطيب والمصلين، وإشغالاً لهم عن واجب الاستماع للخطبة.

ونرجو أن لا يكون إغلاقه للجوال داخلاً في اللغو المنهي عنه أثناء خطبة الجمعة، وهو الوارد ذكره في قوله - صلى الله عليه وسلم -: (مَنْ مَسَّ الْحَصْنِ فَقَدْ لَفَّا) [مسلم]

وإنما ينطبق هذا الحديث على من يبعث بشيء يلهيه عن سماعه الخطبة، كالجوال، والسباحة، ونحو ذلك.

// وقد ذكر الحافظ ابن حجر عن جمهور العلماء أنهم قالوا فيمن احتاج أن يأمر بالمعروف أو ينهى عن المنكر وقت الخطبة أنه يفعل ذلك بالإشارة.

وقال التوسي في شرح صحيح مسلم: "فِي الْحَدِيثِ النَّهْيُ عَنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ حَالَ الْخُطْبَةِ ... وَإِنَّمَا طَرِيقُهُ إِذَا أَرَادَ نَهْيَ غَيْرِهِ عَنِ الْكَلَامِ أَنْ يُشِيرَ إِلَيْهِ بِالسُّكُوتِ إِنْ فَهِمَهُ"

وعلى هذا فالحركة اليسيرة التي تفعل لغرض صحيح، وليس عبثاً، لا حرج فيها أثناء خطبة الجمعة.

// لا يجوز للمأمور الذي يسمع خطبة الإمام يوم الجمعة أن يتكلم، ولو كان كلامه ذكر الله تعالى، أو أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر.

وذلك لما رواه البخاري، ومسلم عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ ، وَإِلَمَامٌ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ)

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة، وبه قال الجمهور في حق من سمعها "

وقال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (مثل الذي يتكلم يوم الجمعة والإمام يخطب مثل الحمار يحمل أسفاراً، والذي يقول له أنصت لا جمعة له) [رواه ابن أبي شيبة، وأحمد، والطبراني، عن ابن عباس] وهو ضعيف قوله (لا جمعة له) لمن لغا أثناء خطبة الجمعة: أنها تكتب له ظهراً، ويحرم ثواب صلاة الجمعة.

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عَنْ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ لَغَى وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ كَانَتْ لَهُ ظُهْرًا) [أبو داود وحسنه الألباني]

قال النضر بن شميل: معنى (لغوت): خبت من الأجر، وقيل: بطلت فضيلة جمعتك، وقيل: صارت جمعتك ظهراً.

قال ابن وهب -أحد رواته-: معناه : أجزاء عنده الصلاة، وحرم فضيلة الجمعة"

وقال بدر الدين العيني رحمه الله: قوله: (كانت له ظهراً) أي: كانت جمعته له ظهراً، بمعنى: أن الفضيلة التي كانت تحصل له من الجمعة: لم تحصل له، لفوات شروط هذه الفضيلة.

// فإذا كان المأمور في مكان بعيد لا يسمع صوت الإمام، فلا حرج عليه أن يذكر الله تعالى سرّاً في نفسه، بل ذلك خير له من السكوت.

قال ابن قدامة في المغني: "وللبعيد أن يذكر الله تعالى، ويقرأ القرآن، ويصلّي على النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولا يرفع صوته".

** روى مسلم عن عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُخْتٍ لِعَمْرَةَ قَالَتْ: "أَحَدْتُ قَوْلَهُنَا الْقُرْآنَ الْمَجِيدَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ يَقُولُ إِلَيْهَا عَلَى الْمِنْبَرِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ".

** روى مسلم قال أبو وائل خطبنا عاماً فأوجز وأبلغ فلما نزل قلنا يا آبا اليقطان لقد أبلغت وأوجزت فلو كنت تنفسست فقال: إنني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: (إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة [علامة] من فقهه، فاطلعوا الصلاة واقصرروا الخطبة، وإن من البيان سحرًا)

وإنما كان قصر الخطبة علامة على فقه الرجل لأن الفقيه هو المطلع على حقائق المعاني وجامع الألفاظ فيتمكن من التعبير بالعبارة الجزلة المفيدة، ولذلك كان من تمام هذا الحديث (فاطلعوا الصلاة واقصرروا الخطبة وإن من البيان سحرًا)

فشبه الكلام العامل في القلوب الجاذب للعقول بالسحر لأجل ما اشتمل عليه من الجزلة وتناسق الدلالة وإفادة المعاني الكثيرة ووقعه في مجازه من الترغيب والترهيب ونحو ذلك، ولا يقدر عليه إلا من فقه في المعاني وتناسق دلالتها فإنه يتمكن من الإتيان بجامع الكلم، وكان ذلك من خصائصه -صلى الله عليه وسلم- فإنه أotti جامع الكلم.

// والمراد من طول الصلاة طول الذي لا يدخل فاعله تحت النهي.

وقد كان -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يصلي الجمعة بسورتي الجمعة والمنافقون وذلك طول بالنسبة إلى خطبته وليس بالتطويل المنهي عنه.

** روى البخاري عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ (فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقْلِلُهَا) وفي رواية: وَقَالَ يَسْأَلُهُ وَوَضَعَ أَنْمُلَتَهُ عَلَى بَطْنِ الْوُسْطَى وَالْخَنْصِرِ قُلْنَا يُرْهِدُهَا.

قوله: (وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي) أجيب عن هذا الإشكال بحمل الصلاة على الدعاء أو الانتظار وبحمل القيام على الملازمة أو المواظبة ومنه قوله تعالى: {إِلَّا مَا دَمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا}

// وفي مسنند أحمد بسند صحيح عن أبي سلمة، قال: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً)، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قُلْتُ: وَاللَّهِ لَوْ جِئْتُ أَبَا سَعِيدِ فَسَأَلْتُهُ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ فَسَأَلْتُ عَنْهَا فَقَالَ: خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَأَهْبَطَ إِلَى الْأَرْضِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَبَضَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَفِيهِ تَقْوُمُ السَّاعَةِ، فَهِيَ آخِرُ سَاعَةٍ، وَقَالَ سُرِيجٌ فَهِيَ آخِرُ سَاعَيْهِ فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: (فِي صَلَاةٍ) وَلَيْسَتْ بِسَاعَةٍ صَلَاةٍ قَالَ: أَوْلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: (مُنْتَظِرُ الصَّلَاةِ فِي صَلَاةٍ) قُلْتُ: بَلَى قَالَ: هِيَ وَاللَّهِ هِيَ.

// وفي صحيح مسلم عن أبي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَسْمَعْتَ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ قَالَ قُلْتُ نَعَمْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ.

ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا عن الصحابة الكرام الدعاء أو الذكر بكلام معين بين خطبتي الجمعة، وإنما ذكر بعض أهل العلم استحباب الدعاء بين

الخطبتيين، تحرّيًّا لساعة الإجابة التي في يوم الجمعة، ومن أقوى الأقوال في تعينها: أنها من أول خروج الإمام للخطبة إلى انتهاء الصلاة.

ولكن لما لم يكن هذا الدعاء وارداً في السنة، فلا ينبغي تأكيده وجعله سنة لازمة.

// عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (يَوْمُ
الْجُمُعَةِ ثَنَتَا عَشْرَةً - يُرِيدُ - سَاعَةً)، لَا يُوجَدُ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا، إِلَّا أَتَاهُ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَالْتَّمِسُوهَا آخِرَ سَاعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ) [أبو داود]

** روى أبو داود وابن ماجه عن عبد الله بن بسرٍ - رضي الله عنه - قال: جاء رجلٌ يتَحَطَّ رقابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اجْلِسْ، فَقَدْ آذَيْتَ). .

وفي رواية: (فَقَدْ آذَيْتَ وَآنَيْتَ) من الأين، وهو الوقت، أي: جئت متأخرًا
فآذيت

تحطي رقاب الجالسين لصلاة الجمعة يدور بين الكراهة والتحريم، قال ابن المنذر معللاً القول بالتحريم: لأن الأذى يحرم قليله وكثيره، وهذا أذى.

ترك صلاة الجمعة

// روى أبو داود والترمذى والنمسائى عن أبي الجعفر الصدرى - رضي الله عنه -
أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: (مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوَنًا بِهَا طَبَعَ اللَّهُ
عَلَى قَلْبِهِ)

// وروى ابن ماجه عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال رسول الله -
صلى الله عليه وسلم -: (مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ)
قال المناوى رحمه الله: (طبع الله على قلبه) أي: ختم عليه وغشاه ومنعه ألطافه،
وجعل فيه الجهل والجفاء والقسوة، أو صير قلبه قلب منافق"

// وقد جاء في بعض الروايات تقييد هذا الترك بالتوكالى، ففي مستند الطيالسي عن
أبي هريرة - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ

جمع متواлиات من غير عذر طبع الله على قلبه)، وفي حديث آخر (من ترك الجمعة ثلاث مرات متواлиات من غير ضرورة طبع الله على قلبه).

ويؤيد حديث أنس ما رواه أبو يعلى برجال الصحيح عن ابن عباس: "من ترك الجمعة ثلاثة جمع متواлиات فقد نبذ الإسلام وراء ظهره".

// الطبع على القلب المذكور في الأحاديث السابقة لا يلزم منه كفر صاحب ذلك القلب، بل هو من الوعيد الذي جاء به الشارع في حق المسلم والكافر.

فقد روى الترمذى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكَتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ سُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدٌ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوْ قَلْبَهُ، وَهُوَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ {كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ})

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "عن مجاهد قال: كانوا يرون الرين هو الطبع".
وقال ابن القيم رحمه الله: "الذنوب إذا تکاثرت طبع على قلب صاحبها، فكان من الغافلين، كما قال بعض السلف في قوله تعالى {كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون} قال: هو الذنب بعد الذنب "

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: "من لم يحضر صلاة الجمعة مع المسلمين لعذر شرعى من مرض أو غيره أو لأسباب أخرى صلى ظهرا، وهكذا المرأة تصلي ظهرا، وهكذا المسافر وسكان البادية يصلون ظهرا كما دلت على ذلك السنة، وهو قول عامة أهل العلم، ولا عبرة بمن شد عنهم، وهكذا من تركها عمدا، يتوب إلى الله سبحانه، ويصليها ظهرا"

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقفات مع صلاة الوتر

الحمدُ للهِ العَلِيِّ الْقَدِيرِ؛ خَلَقَ الْخَلْقَ، وَدَبَرَهُمْ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَقَضَى فِيهِمْ بِأَمْرِهِ،
وَسَلَطَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِحِكْمَتِهِ، وَأَمَدَ لِلظَّالِمِ يَسْتَدِرِجُهُ، وَجَعَلَ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَقِنِينَ،
نَحْمَدُهُ عَلَى قَضَايَاهِ، وَنَشْكُرُهُ عَلَى عَافِيَتِهِ.
وَأَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ مَنْ تَفَكَّرَ فِي خَلْقِهِ وَأَفْعَالِهِ أَقْرَأَ
بِرُبُوبِيَّتِهِ، وَأَذْعَنَ لِأُلُوهِيَّتِهِ، وَعَظَمَهُ تَعْظِيمًا، وَكَبَرَهُ تَكْبِيرًا.
وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؛ اصْطَفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَاجْتَبَاهُ، وَلِلْهُدَى هَدَاهُ، وَمِنَ
الْخَيْرِ أَعْطَاهُ؛ {أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَأَوَى وَوَجَدْكَ ضَالًّا فَهَدَى وَوَجَدْكَ عَائِلًا فَأَغْنَى}
[الصُّحْيَ: ٦-٨]، صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَتَبَاعِهِ إِلَى يَوْمِ
الْدِينِ .. أَمَا بَعْدَ:

فإن صلاة الوتر من العبادات الجليلة التي أوصى بها النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خاصة أهل القرآن من أمته، وقد جمعت فيها عدة مسائل لتسهيل الوقوف
على أحكامها، ومطالعة فضائلها وأسرارها، راجيا المولى أن تقع موقع القبول والأجر
والثواب:

❖ قال إسحق بن إبراهيم: معنى ما روي عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كان
يوتر بثلاث عشرة ركعة أنه كان يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة مع الوتر، يعني من
جملتها الوتر، فنسبت صلاة الليل إلى الوتر.

❖ الوتر سنة مؤكدة وليس بواجب؛ فعن علي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أنه قال: إن الوتر
ليس بحتم كصلاتكم المكتوبة، ولكن رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أوتر، ثم
قال: (يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر).

وروى أبو داود والترمذمي عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قوله: (إِنَّ اللَّهَ وِتْرٌ
يُحِبُّ الْوِتْرَ، فَأَوْتُرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ) .. (إن الله وتر): واحد لا شريك له. (يحب

الوتر): أن يجعل الشيء وترا، ولذا خلق السماوات سبعاً، وجعل الطواف سبعاً .. وهكذا، قال نافع: وكان ابن عمر لا يصنع شيئاً إلا وترا.

قال أهل العلم: والسنة المداومة على الوتر، لكنه ليس بواجب، واستدل الإمام البخاري -رحمه الله- في صحيحه على أن الوتر ليس بواجب لأن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كان يصليها على الراحلة، فقال: ولو كان واجباً لنزل وصلى على الأرض؛ لأنه في الفريضة ما كان يصلى على الراحلة، وإنما كان يقف ويصلى على الأرض، أما النافلة فكان يصلى على راحلته حيث تتجه به، وكذلك الوتر كان يصليها على الراحلة، فكون النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يصلى الوتر على الراحلة فيه دليل على أنه ليس بواجب.

لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك صلاة الوتر في حضر ولا سفر، وقد قال الإمام أحمد في رجل كان يتركه: "رجل سوء لا تقبل شهادته".

❖ وقت الوتر من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر، فعن أبي تميم الجيشهاني -رضي الله عنه- أن عمرو بن العاص -رضي الله عنه- خطب الناس يوم جمعة فقال: أن آبا بصرة حديثي أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: (إن الله زادكم صلاة، وهي الوتر فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر) قال أبو تميم: فأخذ بيدي أبو ذر فسار في المسجد إلى أبي بصرة -رضي الله عنه- فقال: أنت سمعت رسول الله يقول ما قال عمرو؟ قال أبو بصرة: أنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم. [رواه أحمد بإسناد صحيح].

وكلما أحَرَّهُ الإنسان فهو أولى، إلا إذا خشي من فواته، أو صلى القيام مع الإمام في رمضان، فالأفضل التعجيل.

قال جابر -رضي الله عنه- قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (من خافَ أن لا يَقُومَ مِنْ آخرِ اللَّيْلِ فَلَيُوتْرُ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمَعَ أَنْ يَقُومَ آخرَهُ فَلَيُوتْرُ آخرَ الَّيْلِ؛ فَإِنَّ صَلَاتَ آخرِ الَّيْلِ مَشْهُودَةً [تشهدها الملائكة]، وَذَلِكَ أَفْضَلُ). رواه مسلم.

قالت عائشة -رضي الله عنها-: من كل الليل قد أوتر النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- من أول الليل وأوسطه وأخره، فانتهى وتره إلى السحر [رواه الجماعة].

- ❖ وإذا أذن للفجر وأنت توتر فأكمل الصلاة.
- ❖ إذا المرء جمع بين العشاءين [المغرب والعشاء] جمع تقديم دخل وقت الوتر.
- ❖ والوتر أقله ركعة، لقول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (الْوَتْرُ رَكْعَةٌ مِّنْ آخِرِ اللَّيْلِ) [رواه مسلم] وأدنى الكمال ثلاث ركعات، أما أدنى السنية ركعة واحدة. وكان النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يصلّي في الغالب إحدى عشرة ركعة كما في حديث عائشة: "ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة" يعني: في الغالب، وثبت من حديث ابن عباس أنه أوتر بثلاث عشرة ركعة.
- ❖ قال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (لَا توتروا بثلاث تُشَبِّهُوهُ بِالْمَغْرِبِ) [رواه الحاكم، والبيهقي، والدارقطني]. أي لا يجوز لمن أحب أن يوتر بثلاث أن يجعلها كالمغرب .. للوتر بثلاث ركعات صفتان:
 - (الأولى): أن يسرد الثلاث بتشهيد واحد؛ لحديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: "كان النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لا يسلّم في ركعتي الوتر"، وفي لفظ: "كان يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن" [رواه النسائي].
 - (الثانية): أن يسلّم من ركعتين ثم يوتر بواحدة؛ لما ورد عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخبر أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كان يفعل ذلك. [رواه ابن حبان، وقال ابن حجر في الفتح "إسناده قوي"].
- ❖ أما إذا أوتر بخمس أو بسبع فإنها تكون متصلة، ولا يتشهد إلا تشهاداً واحداً في آخرها ويسلم؛ لما روت عائشة -رضي الله عنها- قالت: "كان رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يصلّي من الليل ثلاث عشرة ركعة، يوتر من ذلك بخمس، لا يجلس في شيء إلا في آخرها". [رواه مسلم].
- وعن أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: "كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوتر بخمس وبسبع ولا يفصل بينهن بسلام ولا كلام". [رواه أحمد]
- وإذا أوتر بتسعة فإنها تكون متصلة ويجلس للتشهاد في الشامنة ثم يقوم ولا يسلم ويتشهد في التاسعة ويسلم. لما روت عائشة -رضي الله عنها- كما في مسلم أن النبي

-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُصَلِّي تِسْعَ رَكَعَاتٍ لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي التَّاسِمَةِ، فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَقُولُ فَيُصَلِّ التَّاسِعَةَ ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمِعُنَا".

هذا في صلاة الليل إذا كان الإنسان يصلي وحده، أما إذا كان يصلي بالناس فلا يفعل هذا؛ لأن فيه مشقة على الناس، لكن إذا سرد ثلاث ركعات فلا بأس.

❖ إن أوتر بإحدى عشرة، فإنه يسلم من كل ركعتين، ويوتر منها بواحده.

❖ عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا) [رواه البخاري ومسلم]، والمراد مجموع الصلاة بالليل يكون وترًا، ولو كان المراد أن يختتم بواحدة لقال: "لا تصلوا بعد الوتر". كما قال: (لا تصلوا بعد الفجر) [رواه أبو داود].

وعند مسلم أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كان يصلي بعد الوتر ركعتين جالساً، قال النووي رحمه الله: "وهذا الحديث محمول على أنه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صلى الركعتين بعد الوتر بياناً لجواز الصلاة بعد الوتر" [المجموع للنووي ٥١٢/٣].

وعند ابن خزيمة عن عائشة رضي الله عنها أنه كان يقرأ فيهما بالزلزلة والكافرون.

❖ روى النسائي، عن أبي بن كعب -رضي الله عنه- قال: "كان رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقْرَأُ فِي الْوِتْرِ بِسَبْعِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ".

❖ قوت الوتر سنة علمه النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- للحسن بن علي -رضي الله عنهما-، فلو لازمه فلا بأس في ذلك، وإذا تركه أحياناً فلا بأس.

ثبت في المعجم الكبير للطبراني عن الحسن بن علي -رضي الله تعالى عنهما- قال: "عَلِمْنِي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- دُعَاءَ الْقُنُوتِ فِي الْوِتْرِ: (اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنَا فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنَا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لَنَا فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذْلِ مَنْ وَالَّتَ، تَبَارِكْ وَتَعَالَيْتَ)".

❖ لا بأس من جعل القنوت قبل الركوع أو بعده .. فمحل القنوت في الوتر بعد الركوع، وأما قبله فقد جاء في حديث أنس، وفعله بعض الأئمة أى: قنت قبل الركوع، وقال: إنما قنت لأبين للناس أنه جائز.

والأولى أن يكون بعد الركوع، وجاء في بعض حديث أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت قبل الركوع، لكن هذا قليل، والأحاديث الكثيرة وردت أنه قنت بعد الركوع، وهي السنة الأغلب.

❖ لا بأس من الزيادة على دعاء القنوت، فعن عبد الرحمن بن عبد القاري: "كانوا -أئمة القيام في عهد عمر رضي الله عنه- يلعنون الكفارة في النصف الثاني من رمضان: اللهم قاتل الكفارة الذين يصدون عن سبيلك، ويذبذبون رسليك، ولا يؤمنون بوعدك، وخالفون بين كلمتهم، وألق في قلوبهم الرعب، وألق عليهم رجزك وعداك إله الحق" [رواه ابن خزيمة].

❖ من السنة بعد الفراغ من الوتر أن يقول: سبحان الملك القدوس، ثلاث مرات، يجهر بالثالثة ويمد بها صوته. ثبت عن أبي بن كعب -رضي الله عنه- أنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا سَلَّمَ فِي الْوِتْرِ قَالَ: (سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ) ويرفع صوته في الثالثة [رواه أبو داود والنسائي]، قوله: "ثلاث مراتٍ يطيل في آخرهن". وفي رواية البيهقي .. وكان يقول إذا سلم: "سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ" مررتين يسررهما، والثالثة يجهر بها ويمدد بها صوته. وفي رواية له أخرى .. ثلاث مراتٍ يمد بها صوته في الآخرة يقول: "رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ"

ثم يدعو بما رواه أحمد وأصحاب السنن عن علي أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كان يقول في آخر وتره: (اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك).

❖ من صلى الوتر وأراد أن يصلِّي آخر الليل صلى مثني مشنِي ولم يوتر مرة أخرى، فعن طلاق بن علي -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقول: (لا وتران في ليلة) [رواه أبو داود والترمذى والنسائي].

❖ من فاته الوتر صلى بالنهاي شفعا، قالت عائشة رضي الله عنها: كان -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يوتر بإحدى عشرة، فإذا شغله مرض أو نوم صلاها من النهاي شتى عشرة ركعة. [رواه الشیخان].

وقفات فقهية مع دعاء القنوت

- القنوت: يأتي على معاني عدة، منها: الطاعة، والسكوت، والدعاء، والقيام في الصلاة، والإمساك عن الكلام.

١/ الإمساك عن الكلام، وخاصة في الصلاة، قال زيد بن أرقم -رضي الله عنه-: كنا نتكلّم في الصلاة حتى نزلت: {وَقُومٌ مَا لِلَّهِ قَانِتُينَ} [البقرة: ٢٣٨] فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام، فأمسكنا عن الكلام [البخاري]

٢/ الدعاء في الصلاة، فعن أنس -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قنت شهراً في صلاة الصبح، بعد الركوع يدعو على رغيل وذكوان.

٣/ الخشوع والإقرار بالعبودية، والقيام بالطاعة التي ليس بها معصية، قال تعالى: {وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ} [البقرة: ١١٦] أي مطاعون، وعلى هذا فالقانت المطيع والقانت الذاكر لله تعالى: {أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذِرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ} [الزمر: ٩] وقيل العابد، فالقانت في قوله تعالى: {وَمَرِيمٌ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ} [التحريم: ١٢] أي العبدان، وقنت له أي ذل.

٤/ طول القيام، عن جابر، قال: قيل: يا رسول الله أي الصلاة أفضى؟ قال: (طول القنوت) يريد طول القيام. ولهذا يقال للمصلي قانت. وفي الحديث الذي رواه أبو هريرة -رضي الله عنه- قال عليه الصلاة والسلام: (مثل المجاهد في سبيل الله، كمثل القانت الصائم) [مسلم] أي المصلي.

قال ابن العربي في شرح الترمذى: تتبع موارد القنوت فوجدت لها عشرة: الطاعة، العبادة، دوام الطاعة، الصلاة، القيام، طول القيام، الدعاء، الخشوع، السكوت، ترك الالتفات.

والمشهور في اللغة أن القنوت الدعاء.

وأما في الشرع فالقنوت: اسم للدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام مشتمل على دعاء وثناء، ويشمل: "قنوت الوتر، قنوت النوازل، قنوت رمضان، قنوت الفجر".

• قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ قُنُوتَ الْوَتْرِ مِنْ جِنْسِ الدُّعَاءِ السَّائِعِ فِي الصَّلَاةِ، مَنْ شَاءَ فَعَلَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ.

كَمَا يُخَيِّرُ الرَّجُلُ أَنْ يُوتَرْ بِثَلَاثٍ، أَوْ خَمْسٍ، أَوْ سَبْعٍ، وَكَمَا يُخَيِّرُ إِذَا أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ إِنْ شَاءَ فَصَلَّ، وَإِنْ شَاءَ وَصَلَ.

وَكَذَلِكَ يُخَيِّرُ فِي دُعَاءِ الْقُنُوتِ إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ، وَإِذَا صَلَّى بِهِمْ قِيَامَ رَمَضَانَ فَإِنْ قَنَتَ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَإِنْ قَنَتَ فِي النِّصْفِ الْأَخِيرِ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَإِنْ لَمْ يَقْنُتْ بِحَالٍ فَقَدْ أَحْسَنَ.

كَمَا أَنَّ نَفْسَ قِيَامِ رَمَضَانَ لَمْ يُوقِّتْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ عَدَدًا مُعَيَّنًا؛ بَلْ كَانَ هُوَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ عَلَى ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، لَكِنْ كَانَ يُطِيلُ الرَّكْعَاتِ، فَلَمَّا جَمَعُهُمْ عُمُرُ عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ كَانَ يُصَلِّي بِهِمْ عِشْرِينَ رَكْعَةً، ثُمَّ يُوتَرْ بِثَلَاثٍ، وَكَانَ يُخْفِي الْقِرَاءَةَ بِقَدْرِ مَا زَادَ مِنْ الرَّكْعَاتِ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَخْفَى عَلَى الْمَأْمُومِينَ مِنْ تَطْوِيلِ الرَّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ، ثُمَّ كَانَ طَائِفَةً مِنْ السَّلْفِ يَقُولُونَ بِأَرْبَعِينَ رَكْعَةً، وَيُوتَرُونَ بِثَلَاثٍ، وَآخَرُونَ قَامُوا بِسِتٍّ وَثَلَاثِينَ، وَأَوْتَرُوا بِثَلَاثٍ، وَهَذَا كُلُّهُ سَائِعٌ، فَكَيْفَمَا قَامَ فِي رَمَضَانَ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ، فَقَدْ أَحْسَنَ.

وَالْأَفْضَلُ يُخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْمُصَلِّيَنَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ احْتِمَالٌ لِطُولِ الْقِيَامِ، فَالْقِيَامُ بِعَشْرِ رَكْعَاتٍ وَثَلَاثٍ بَعْدَهَا. كَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي لِنَفْسِهِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ هُوَ الْأَفْضَلُ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَحْتَمِلُونَهُ فَالْقِيَامُ بِعِشْرِينَ هُوَ الْأَفْضَلُ، وَهُوَ الَّذِي يَعْمَلُ بِهِ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُ وَسَطٌ بَيْنَ الْعَشْرِ وَبَيْنَ الْأَرْبَعِينَ، وَإِنْ قَامَ بِأَرْبَعِينَ وَغَيْرِهَا جَازَ ذَلِكَ وَلَا يُكْرَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ الْأَئِمَّةِ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ قِيَامَ رَمَضَانَ فِيهِ عَدْدٌ مُوَقَّتٌ عَنِ اللَّهِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُزَادُ فِيهِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ فَقَدْ أَخْطَأَ، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ السَّعَةُ فِي نَفْسِ عَدْدِ الْقِيَامِ، فَكَيْفَ الظُّنُونُ بِزِيادةِ الْقِيَامِ لِأَجْلِ دُعَاءِ الْقُنُوتِ أَوْ تَرْكِهِ، كُلُّ ذَلِكَ سَائِعٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ يَنْشَطُ الرَّجُلُ فَيَكُونُ الْأَفْضَلُ فِي حَقِّهِ تَطْوِيلُ الْعِبَادَةِ، وَقَدْ لَا يَنْشَطُ فَيَكُونُ الْأَفْضَلُ فِي حَقِّهِ تَحْفِيفُهَا. وَكَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَدِلَةً.

- أشهر أحاديث في موضع القنوت ما روي عن عن أنس بن مالك وقد سُئل عن القنوت في صلاة الصبح فقال: "كُنَّا نَقْنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ". [رواه ابن ماجة وهو صحيح]

وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلَيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: عَلِمْنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وِتْرِي إِذَا رَفَعْتُ رَأْسِي وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا السُّجُودُ: "اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذْلِلُ مَنْ وَالَّتَّ، وَلَا يَعْزُزُ مَنْ عَادَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ" [أحمد الترمذى]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"وَأَمَّا الْقُنُوتُ فَالنَّاسُ فِيهِ طَرْفَانٌ وَوَسْطٌ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَرِي الْقُنُوتَ إِلَّا قَبْلَ الرُّكُوعِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرِي إِلَّا بَعْدَهُ"

وَأَمَّا فَقَهَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ فَيُجَوزُونَ كُلَّ الْأَمْرِينَ لِمَجِيئِ السَّنَةِ الصَّحِيحَةِ بِهِمَا، وَإِنْ اخْتَارُوا الْقُنُوتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ وَأَقْيَسُ فِيَنْ سَمَاعِ الدُّعَاءِ مُنَاسِبٌ لِقُولِ الْعَبْدِ سَمَعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَ فَإِنَّهُ يُشَرِّعُ الشَّنَاءَ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ دُعَائِهِ كَمَا بَيَّنَتْ فَاتِحةُ الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ أُولُهَا ثَنَاءً وَآخِرُهَا دُعَاءً".

- إذا انتهى المصلحي من القراءة، سواء كان إماماً أم منفرداً، وأراد أن يقنت قبل الركوع، فهل يكبر قبل القنوت ثم يقنت ثم يكبر للركوع، أم أنه يبدأ في القنوت فور انتهاءه من القراءة دون تكبير؟

وهذه مسألة خلافية بين أهل العلم، والخلاف فيها سائغ. وقد صح ذلك عن بعض الصحابة والتابعين، ومن هؤلاء:

عمر بن الخطاب رضي الله عنه .. أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"، وابن أبي شيبة في "مصنفه"، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"، من طريق مخارق، عن طارق بن شهاب، "أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْفَجْرَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ كَبَرَ، ثُمَّ قَنَتْ، ثُمَّ كَبَرَ، ثُمَّ رَكَعَ. [إسناده صحيح]

علي بن أبي طالب رضي الله عنه .. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، وابن أبي شيبة في مصنفه، من طريق الشوري عن، عبد الأعلى، عن أبي عبد الرحمن السلمي، أنَّ عَلَيَا، كَبَرَ حِينَ قَنَتْ فِي الْفَجْرِ ثُمَّ كَبَرَ حِينَ يَرْكَعُ. [إسناده حسن لغيره]

البراء بن عازب رضي الله عنه .. أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"، وابن أبي شيبة في "مصنفه"، من طريق مطرفي، عن أبي الجهم، عن البراء، أَنَّهُ قَنَتْ فِي الْفَجْرِ فَكَبَرَ حِينَ فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَكَبَرَ حِينَ رَكَعَ.

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، إلا أنه لا يصح عنه .. أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" من طريق ليث، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، أنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ كَبَرَ ثُمَّ قَنَتْ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقُنُوتِ، كَبَرَ ثُمَّ رَكَعَ.

ومن التابعين إبراهيم النخعي كما في "مصنف ابن أبي شيبة"، والحكم وحماد وأبي إسحاق، كما في "مصنف ابن أبي شيبة".

وهو قول الحنفية، ورواية عن الإمام أحمد.

قال الكاساني في "بدائع الصنائع": "ثُمَّ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ كَبَرَ وَرَفَعَ يَدِيهِ حِذَاءَ أُذْنِيهِ ثُمَّ أَرْسَلَهُمَا ثُمَّ يَقْنُتُ. أَمَّا التَّكْبِيرُ فَلِمَا رُوِيَ عَنْ عَلَيٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْنُتْ كَبَرَ وَقَنَتْ". انتهى

وقال ابن قدامة في "المغني": "وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا قَنَتْ قَبْلَ الرُّكُوعِ كَبَرَ، ثُمَّ أَخْدَى فِي الْقُنُوتِ".

وبناء على ما سبق: فمن قنت قبل الركوع، وكبر قبل قنوطه: لم ينكر عليه، بل هو فعل سائغ، سبقه إلى غير واحد من السلف وأهل العلم، كما سبق.

وإذا كان الإمام، أو المصلحي الذي يفعل ذلك: حنفي المذهب؛ فهو مقلد حينئذ لأبي حنيفة في ذلك، وهذا غاية ما يلزمـه، ولا حرج عليه فيه.

• من صيغ القنوت

"اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافَنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرًّا مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَأَلْيَتَ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ، تَبَارِكْ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ، لَا مَنْجِي مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ"

وعن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي زرعة عن أبيه قال: صلى الله عليه وسلم خلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلاة الصبح، فسمعته يقول بعد القراءة قبل الركوع: "الله إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعي ونحفل" [نسرع في العمل والخدمة، والعرب تقول للخدم الحفدة]، نرجو رحمتك ونخشى عذابك، إن عذابك [الجد] بالكافرين ملحق، اللهم إنا نستعينك ونسأل عفوك، ونشتري عليك الخير ولا نكفرك، ونؤمن بك ونخضع لك، ونخلع من يكفرك". كذا قال قبل الركوع. وهو وإن كان إسناداً صحيحًا فمن روى عن عمر فنوتة بعد الركوع أكثر [السنن الكبرى للبيهقي]

وثبت الدعاء بذلك عن عمر رضي الله عنه، ودعا الناس به في زمانه، في قنوت الوتر في رمضان، ففي صحيح ابن حزمـة:

فكان الناس يقومون أوله، وكانوا يلعنون الكفارة في النصف:

"اللهم قاتل الكفارة الذين يصدون عن سبيلك، ويذبون رسلك، ولا يؤمنون بوعدك، وخالفـ بين كلمتهم، وألقـ في قلوبـهم الرعب، وألقـ عليهم رجزـك وعدـابـك إلهـ الحقـ".

ثم يصلـي علىـ النبيـ صـلـيـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـيـدـعـوـ لـلـمـسـلـمـينـ بـمـاـ اـسـطـاعـ مـنـ خـيـرـ ثـمـ يـسـتـغـفـرـ لـلـمـؤـمـنـينـ.

وكان يقول إذا فرغ من لعنة الكفارة وصلاته على النبي واستغفاره للمؤمنين والمؤمنات ومسئـلـتهـ: "الـلـهـمـ إـيـاـكـ نـعـبـدـ وـلـكـ نـصـلـيـ وـنـسـجـدـ إـلـيـكـ نـسـعـيـ وـنـحـفـلـ، وـنـرـجـوـ رـحـمـتكـ رـبـنـاـ وـنـخـافـ عـذـابـكـ الجـدـ، إـنـ عـذـابـكـ لـمـ عـادـيـتـ مـلـحـقـ" ثم يكبر ويـهـوـيـ سـاجـداـ.

[رواه ابن حزمـةـ فيـ "صـحـيـحـهـ"، وـقـالـ الأـلـبـانـيـ فيـ تـعـلـيقـهـ عـلـيـ ابنـ حـزمـةـ: "إـسـنـادـهـ صـحـيـحـ"]

فواضح من عموم الأدلة أنه لا تقيد بهذا الدعاء، ولو زاد أو نقص أو أتى بدعاء آخر جاز، وإن كان المحافظة على ما ورد أولى.

قال النووي رحمه الله: واعلم أن القنوت لا يتعين فيه دعاء على المذهب المختار، فرأي دعاء دعا به حصل القنوت ولو قنت بآية ، أو آيات من القرآن العزيز وهي مشتملة على الدعاء حصل القنوت، ولكن الأفضل ما جاءت به السنة. [الأذكار]

قال القاضي عياض رحمه الله: "أذن الله تعالى في دعائه، وعلم الدعاء في كتابه لحقيقة، وعلم النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء لأمته، واجتمعت فيه ثلاثة أشياء: العلم بالتوحيد، والعلم باللغة، والنصيحة للأمة؛ فلا ينبغي لأحد أن يعدل عن دعائه صلى الله عليه وسلم".

وقال الماوردي رحمه الله في "الحاوي الكبير": "والمروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أحب إلينا من غيره، وأي شيء قنت من الدعاء المأثور وغيره أجزاء عن قوته".

• النسخ في القرآن ثلاثة أنواع:

١/ نسخ التلاوة والحكم، كنسخ العشر الرضعات التي كانت تحروم الرضيع على المرضعة، فنسخ لفظها، وحكمها.

٢/ نسخ التلاوة دون الحكم، كنسخ آية رجم الزاني والزنانية.

٣/ نسخ الحكم دون التلاوة، كنسخ آية: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ} [البقرة/٤٠].

صح عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يقنت في الصبح بقنوت الخلع والحد، وصح إطلاق اسم «السورتين» على هذا القنوت.

فسورة «الخلع» هي: "اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونشي عليك الخير كله ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك".

وسورة «الحد» هي: "اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعي ونحلف، نرجو رحمتك ونخاف عذابك إن عذابك الجد بالكافار ملحق".

فصح عن عبید بن عمیر، قال: "سمعت عمر يقُول في الفجر يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَنُشَرِّي عَلَيْكَ الْخَيْرَ، وَلَا نَكْفُرُكَ.

ثم قرأ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ إِنَّ عَذَابَكَ الْجِدُّ بِالْكَافِرِينَ مُلْحَقٌ، اللَّهُمَّ عَذَّبْ كَفَرَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِكَ.

رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" وعبد الرزاق في "مصنفه" .. زاد عبد الرزاق: عن عبید بن عمیر قال: "القنوت قبل الرکعة الآخرة من الصبح"، وذكر أنه بلغه أنهما سورتان في مصحف ابن مسعود .

وصح عن طاووس: "أنه سمع ابن عباس يقول: قنت عمر قبل الرکعة بهاتين السورتين".

رواه عبد الرزاق والطبری في "تهذیب الآثار" وروی الطبری أيضاً بسند صحيح عن معبد بن سیرین قال: "صلیت خلف عمر بن الخطاب رضوان الله عليه صلاة الصبح فقنت بعد الرکوع بالسورتين".

وروى أيضاً بسند صحيح عن عبد الرحمن بن أبي زبی قال: "صلیت مع عمر بن الخطاب رضی الله عنه فقنت بالسورتين: "اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونشی عليك ونؤمن بك ونخلع ونترك من يفحرک، اللهم إياك نعبد ولک نصلی ونسجد وإليک نسعي ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكافار ملحق"

هذا الدعاء يمكن أن يكون ثابتاً في مصاحف بعض الصحابة رضي الله عنهم، ولكن ليس على أنه من القرآن الذي استقر أمره بالعرضة الأخيرة؛ فإن مصاحف الصحابة كان فيها الشرح والفقه، وكان فيها ما نسخت تلاوته، وهاتان السورتان كانتا مما نزل من القرآن ثم نسخت تلاوتهما، وبقي بعض الصحابة يقرؤهما في قنوتهم؛ لما فيهما من دعاء وثناء على الله.

وقال الزركشي في "البرهان": "ذكر الإمام المحدث أبو الحسين أحمد بن جعفر المنادي في كتابه الناسخ والمنسوخ مما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب

حفظه سورتا القنوت في الوتر، قال: ولا خلاف بين الماضين والغابرين أنهم مكتوبان في المصاحف المنسوبة إلى أبي بن كعب، وأنه ذكر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أقرأه إياهما، وتسمى سورتي الخلع والحدف "انتهى".

غاية ما في الأمر: أن دعاء القنوت كان من القرآن أول الأمر، ثم نسخ من القرآن الكريم، وبقي لفظه؛ لإطباقي الصحابة على ذلك.

وأما ما يشنع به أعداء الله من التنصيريين والملحدين والرافضة أن مثل هذا يعد طعنا في القرآن، وأن أهل السنة يختلفون فيه، فيزيد بعضهم فيه على بعض: فهو محض افتراء؛ لأن إثبات النسخ في القرآن معلوم من الدين بالضرورة، لا ينكره إلا جاهل أو مكابر، فإذا ثبت هذا كان غاية ما في الأمر ما تقدم من كون ذلك كان قرآنا ثم نسخت تلاوته .

• التغني في الدعاء مذموم .. قال الكمال بن الهمام الحنفي رحمه الله:

"كَمَا أَرَى تَحْرِيرَ النَّغْمِ فِي الدُّعَاءِ كَمَا يَفْعُلُهُ الْقُرَاءُ فِي هَذَا الزَّمَانِ يَصْدُرُ مِمَّنْ فَهِمَ مَعْنَى الدُّعَاءِ وَالسُّؤَالِ وَمَا ذَلِكَ إِلَّا نَوْعٌ لَعِبٌ، فَإِنَّهُ لَوْ قُدِّرَ فِي الشَّاهِدِ سَائِلٌ حَاجَةٌ مِنْ مَلِكٍ أَدَى سُؤَالُهُ وَطَلَبَهُ تَحْرِيرَ النَّغْمِ فِيهِ مِنَ الرَّفْعِ وَالْخَفْضِ وَالتَّغْرِيبِ وَالرُّجُوعُ كَالشَّغْنَى نُسِبَ أَبْتَهَ إِلَى قَصْدِ السُّخْرِيَّةِ وَاللَّعِبِ، إِذْ مَقَامُ طَلْبِ الْحَاجَةِ التَّضَرُّعُ لَا التَّغْنِي !! "

انتهى.

وأما مراعاة حسن الصوت، من غير غلو، أو إخراج للكلام عن جهته في النطق العربي الفصيح، فالظاهر أنه ليس من هذا التغني المذموم الذي أشرنا إليه.

• قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:

"إِذَا قلنا بِالْقُنُوتِ فِي الصَّلَواتِ الْخَمْسِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْجَهْرِيَّةِ فَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَجْهَرُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّرِّيَّةِ فَإِنَّهُ يَجْهَرُ بِهِ أَيْضًا؛ كَمَا ثَبَّتَ بِهِ السُّنْنَةُ: أَنَّهُ كَانَ يَقْنُتُ وَيَؤْمِنُ النَّاسُ وَرَاءَهُ. وَلَا يَمْكُنُ أَنْ يَؤْمِنُوا إِلَّا إِذَا كَانَ يَجْهَرُ. وَعَلَى هَذَا؛ فَيُسَئِّلُ أَنْ يَجْهَرَ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ السَّرِّيَّةِ" [الشرح الممتع]

- يشرع التأمين على الدعاء في القنوت، وعند الشاء على الله سبحانه يكتفيه السكوت، وإن قال «سبحانك» أو «سبحانه» فلا بأس، ويرفع يديه في دعاء القنوت وتكبيرات الجنائز والعيدين، لأنه قد ورد ما يدل على ذلك.
- يستحب رفع اليدين في الدعاء.

روى مسلم عن ابن عباسٍ، قال: "حدثني عمر بن الخطاب، قال: لما كان يوم بدْر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المشركين وهم ألف، وأصحابه ثلاثة مائة وتسعة عشر رجلاً، فاستقبل نبي الله صلى الله عليه وسلم قبلة، ثم مدد يديه، فجعل يهتف بربه: (اللهم أنجز لي ما وعدتني، اللهم آتِ ما وعدتني، اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض)، فما زال يهتف بربه، ماداً يديه مستقبلاً قبلة، حتى سقط رداوه عن منكبيه ... " الحديث.

قال النووي رحمه الله:

"فيه استحباب استقبال قبلة في الدعاء، ورفع اليدين فيه" انتهى .

وصفة رفع اليدين في الدعاء: أن يرفعهما الداعي إلى صدره، ويسلطهما مضمومتين، وبطونهما إلى السماء.

وروى أبو داود عن مالك بن يسار السكوني رضي الله عنه، أنَّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: (إذا سألهُمُ اللَّهَ فَاسأْلُوهُ بِطُولِ أَكْفَكُمْ، وَلَا تَسأْلُوهُ بِظُهُورِهَا).

[صححه الألباني في " صحيح أبي داود"]

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في صفة رفع اليدين في القنوت:

"قال العلماء: يرفع يديه إلى صدره، ولا يرفعها كثيراً؛ لأنَّ هذا الدُّعاء ليس دُعاء ابتهالٍ يبالغ فيه الإنسان بالرُّفع، بل دُعاء رغبة، ويسلط يديه وبطونهما إلى السماء. هكذا قال أصحابنا رحمهم الله."

وظاهر كلام أهل العلم: أنه يضم اليدين بعضهما إلى بعض، كحال المستجدي الذي يطلب من غيره أن يعطيه شيئاً، وأما التفريج والمباعدة بينهما فلا أعلم له أصلاً؛ لا في السنّة، ولا في كلام العلماء" [الشرح الممتع]

وقال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله تعالى في «تصحيح الدعاء»:

"يرفع الداعي يديه إلى منكبيه، أو نحوهما، ضاماً لهم غير مفرقتين؛ باسطاً بطونهما نحو السماء، وظهورهما نحو الأرض، وإن شاء قَطَعَ بهما وجهه، وظهورهما نحو القبلة، وتكونان ظاهرتين، نظيفتين، مكشوفتين غير محجوبتين بحائل " وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الدعاء إذا كان لرفع البلاء، جعل ظهر كفيه إلى السماء، وإذا كان لطلب شيء وتحصيله جعل بطن كفيه إلى السماء.

قل النووي رحمه الله :

"قال جماعة من أصحابنا وغيرهم: السنة في كل دعاء لرفع بلاء، كالقطن ونحوه، أن يرفع يديه ويجعل ظهر كفيه إلى السماء، وإذا دعا لسؤال شيء وتحصيله، جعل بطن كفيه إلى السماء" [شرح النووي على مسلم]

وقد احتجوا بما رواه مسلم عن أنس بن مالك، أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى، فأشار بظهر كفيه إلى السماء .

وذهب آخرون من أهل العلم: إلى أن الدعاء كله يكون ببطون الأكف، وأن ما ورد من أن النبي صلى الله عليه وسلم أشار بظهر كفيه إلى السماء في الاستسقاء محمول على شدة الرفع .

قال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في كتابه "تصحيح الدعاء": تعليقاً على حديث مسلم: (وأشار بظهر كفيه إلى السماء) قال: "أي من شدة الرفع بيده، لأن ظهر كفيه نحو السماء، وهذا هو الذي يلتقي مع جميع أحاديث الرفع التي فيها التصریح بجعل بطونهما إلى السماء، ومع حديث مالك بن يسار رضي الله عنه: (إذا سألتم الله فاسألوه ببطون أكفكم ولا تسألوه بظهورها) [أحمد وأبو داود].

ولم أجد من حل لهذا الإشكال على هذا الوجه إلا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى - فيما نقله عنه العلامة المرداوي - رحمه الله تعالى - في الإنفاق حينما ذكر المذهب بجعل ظهر يديه نحو السماء في الاستسقاء ؛ لأنه دعاء رهبة، وأن ظاهر كلام كثير من الأصحاب أن دعاء الاستسقاء كغيره في كونه يجعل بطون أصابعه نحو السماء، قال ما نصه:

"واختاره الشيخ تقى الدين، وقال: صار كفه نحو السماء لشدة الرفع، لا قصداً له، وإنما كان يوجه بطنهما مع القصد، وأنه لو كان قصده، فغيره أولى وأشهر، قال: ولم يقل أحد من يرى رفعهما في القنوت: إنه يرفع ظهورهما، بل بطنهما".

وهو نقل عزيز حل هذا الإشكال المتعارض ظاهراً، المتألف باطنًا، فيه تألف السنن ظاهراً وباطناً، والحمد لله "انتهى".

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:

"أما الدعاء بظهور الأكف: فقد اختلف أهل العلم فيه، لأنه ورد في صحيح مسلم ما ظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو بظهور كفيه في الاستسقاء، ولكن الظاهر ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من أن الدعاء كله ببطون الأكف، ولكن الرواية ذكر أن ظهور كفي الرسول عليه الصلاة والسلام إلى السماء، لأنه صلى الله عليه وسلم بالغ في الرفع فظن من يراه أنه جعل ظهورهما نحو السماء، وليس المعنى أنه دعا بهما مقلوبتين، وهذا هو الأقرب" [فتاوي نور على الدرب]

وقد اختار ابن رجب الحنبلي العمل بظاهر الحديث الذي رواه مسلم، ونقله عن بعض السلف. وهو قول وجيه محتمل، لا إنكار على من قاله أو عمل به، وقد دل عليه ظاهر الحديث المذكور، وثبت عن بعض السلف.

وإن كان الأقرب: ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهو ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم، كما في حديث أبي داود المتقدم.

• لا يشرع مسح الوجه بعد الدعاء، وقد تواتر في السنة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ربّه، ولم يثبت أنه كان يمسح وجهه بعد دعائه.

وقد استدل من قال بالمسح بأحاديث، لكنها - عند التحقيق - ليست صحيحة، ولا يقوّي بعضها بعضاً.

أما أقوال العلماء بالمنع من المسح، فمنها:

أ. قال أحمد بن حنبل: لا يعرف هذا، أنه كان يمسح وجهه بعد الدعاء إلا عن الحسن. [العلل المتناهية]

بـ. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه في الدعاء: فقد جاء فيه أحاديث كثيرة صحيحة، وأما مسح وجهه بيديه فليس عنه فيه إلا حديث أو حديثان، لا تقوم بهما حجّة.

جـ. قال العز بن عبد السلام: ولا يمسح وجهه بيديه عقب الدعاء إلا جاهمـ. [فتاوي العز بن عبد السلام]

• لم يثبت قنوت الوتر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم نفسه، وثبت من فعل عمر رضي الله عنه، كما رواه البيهقي وصححهـ. ولهذا ذهب بعض أهل العلم إلى أن الأفضل عدم المداومة على القنوتـ، بل يقنتـ ويتركـ.

عن الأسود صحبتـ عمرـ - يعنيـ: ابن الخطابـ - ستة أشهرـ، فـكانـ يقنتـ في الوترـ. وـكانـ عبد اللهـ - يعنيـ: ابن مسعودـ - يقنتـ في الوترـ السنةـ كلـهاـ.

وعن عليـ - يعنيـ: ابن أبي طالبـ - أنهـ كانـ يقنتـ في رمضانـ كلـهـ، وفيـ غيرـ رمضانـ فيـ الوترـ.

أماـ حديثـ أنسـ بنـ مالكـ رضيـ اللهـ عنـهـ: "لمـ يتركـ رسولـ اللهـ صلىـ اللهـ عليهـ وسلمـ القنوتـ فيـ صلاةـ الفجرـ حتىـ توفـاهـ اللهـ" رواهـ أحمدـ والبزارـ والدارقطنيـ والبيهقيـ والحاكمـ ..ـ فـهـذاـ الحـدـيـثـ لاـ يـصـحـ عنـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ،ـ وـلـهـ عنـ أـنـسـ ثـلـاثـ طـرـقـ كلـهاـ ضـعـيفـةـ.

• القنوتـ فيـ الفجرـ

ليسـ منـ السـنـةـ المـداـوـمـةـ عـلـىـ القـنـوـتـ فيـ صـلـاـةـ الـفـجـرـ،ـ إـنـاـهـ لـمـ يـصـحـ عنـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ أـنـهـ خـصـ الصـبـحـ بـالـقـنـوـتـ،ـ وـلـاـ أـنـهـ دـاـوـمـ عـلـيـهـ فيـ صـلـاـةـ الصـبـحـ،ـ وـإـنـماـ الـذـيـ ثـبـتـ عـنـهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ أـنـهـ قـنـتـ فيـ النـوـازـلـ بـمـاـ يـنـاسـبـهـ،ـ فـقـنـتـ فيـ صـلـاـةـ الصـبـحـ وـغـيرـهـاـ مـنـ الـصـلـوـاتـ يـدـعـوـ عـلـىـ رـغـلـ وـذـكـوـانـ وـأـعـصـيـةـ لـقـتـلـهـمـ الـقـرـاءـ الـذـينـ أـرـسـلـهـمـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ إـلـيـهـمـ لـيـعـلـمـوـهـمـ دـيـنـهـمـ.

فـعـنـ اـبـنـ عـبـاسـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـمـ قـالـ:ـ "قـنـتـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ شـهـرـاـ مـُـتـتـابـعـاـ فـيـ الـظـهـرـ وـالـعـصـرـ وـالـمـغـرـبـ وـالـعـشـاءـ وـصـلـاـةـ الصـبـحـ،ـ فـيـ دـبـرـ كـلـ صـلـاـةـ إـذـاـ قـالـ:

سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُخِرَةِ، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، عَلَى رِعْلٍ وَذَكْوَانَ وَعُصَيَّةَ، وَيُؤْمِنُ مَنْ خَلَفَهُ". [أبو داود]

وفي لفظ لمسلم: (اللَّهُمَّ الْعَنْ بَنِي لِحْيَانَ، وَرِعَلًا وَذَكْوَانَ، وَعُصَيَّةَ عَصَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ). وثبت في صلاة الصبح وغيرها يدعوا للمستضعفين من المؤمنين أن ينجيهم الله من عدوهم، كما يدل على ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَنَتْ شَهْرًا إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، يَقُولُ فِي قُنُوتِهِ: (اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ نَجِ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ نَاجِ عَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَيْعَةَ، اللَّهُمَّ نَاجِ الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأْتَكَ عَلَى مُضَرَّ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ) ثم ذكر أبو هريرة رضي الله عنه أنهم نجوا من أيدي الكفار، وقدموا المدينة، فترك الرسول صلى الله عليه وسلم الدعاء لهم. [رواه مسلم]

ولم يداوم على ذلك، وسار على ذلك الخلفاء الراشدون من بعده، فخير للإمام أن يقتصر على القنوت في النوازل اقتداءً برسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ثبت عن أبي مالك الأشعري قال: قلت لأبي: يا أبا قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف أبي بكر وعمرو وعثمان وعلى رضي الله عنهم أفكانوا يقتلون في الفجر ؟ فقال: (أي بنى محدث) رواه الخمسة إلا أبا داود (وصححه الألباني في الإرواء ٤٣٥)، وإن خير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم.

وأصل القنوت في الفجر محل خلاف بين العلماء، فمنهم من رأى مشروعيته كالمالكية والشافعية، ومنهم من لم ير ذلك كالحنفية والحنابلة. كما رأى المالكية أن يكون القنوت في الصبح سراً، وهو أحد الوجهين عند الشافعية. فإذا جهر الإمام أمّن المأموم على دعائه، وإن كان يسر بدعائه، فإن المأموم يقنط في نفسه، حتى يفرغ إمامته.

واستحب مالك القنوت في الركعة الأخيرة من الصبح قبل الركوع، وذهب الشافعي إلى أن القنوت سنة بعد الركوع من الركعة الأخيرة من الصبح، وقال بذلك جماعة من السلف والخلف.

ونوقش بأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في النوازل فقط ثم ترك، وبأن حديث القنوت لم يخص القنوت بالفجر بل دل على مشروعيته في المغرب والفجر

في النوازل، ودللت الأحاديث الأخرى على تعميمه فيسائر الفرائض، وهم يخسرون القنوت بالفجر ويقولون بالاستمرار.

واستدلوا أيضاً بما روي من أن النبي صلى الله عليه وسلم "لم ينزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا"، ونوقش بأن هذه الجملة وردت في بعض الأحاديث لكنها ضعيفة؛ لأنها من طريق أبي جعفر الرازبي، وقد قال فيه عبد الله بن أحمد: ليس بالقوى، وقال علي بن المديني: إنه يخلط، وقال عمرو بن علي الفلاس: صدوق سيئ الحفظ، وإنما أخذ به من أخذ من الأئمة لتوثيق جماعة من أهل الجرح والتعديل أبي جعفر الرازبي ولشهادة بعض الأحاديث له، لكن في سند الشاهد عمرو بن عبيد القدري وليس بحجة.

وقال إبراهيم النخعي: أول من قنت في صلاة الغداة علي -رضي الله عنه-، وذلك أنه كان رجلاً محارباً يدعى على أعدائه.

وروى سعيد في "سننه" عن هشيم، عن عروة الهمذاني، عن الشعبي قال: لما قنت علي في صلاة الصبح، أنكر ذلك الناس. فقال علي: "إنما استنصرنا على عدونا هذا". وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يقتن في صلاة الفجر، إلا إذا دعا لقوم، أو دعا على قوم. [رواوه سعيد]

وبالجملة: فتخصيص صلاة الصبح بالقنوت من المسائل الخلافية الاجتهادية، فمن صلى وراء إمام يقنت في الصبح خاصة قبل الركوع أو بعده فعليه أن يتبعه، وإن كان الراجح الاقتصار في القنوت بالفرائض على النوازل فقط. كما أن من ترك القنوت فصلاته صحيحة حتى عند الشافعية رحمهم الله.

• القنوت في صلاة الجمعة اختلف فيه العلماء، وذهب أكثرهم إلى أنه لا يقنت، أكتفاءً بالدعاء في الخطبة، وأنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قنت فيها. فعن طاوس ومكحول والنخعي أنه بدعة. وأنكره عطاء والحسن وقتادة.

وعن الإمام مالك رحمه الله أنه سُأله ابن شهاب عن القنوت يوم الجمعة فقال: "محدث".

وعنه أيضا قال: "كان الناس في زمن بنى أمية يقتتون في الجمعة، وما ذلك بصواب".
وقال المرداوي في "الإنصاف": "وعنْهُ - يعني الإمام أحمد - يَقْنُتُ فِي جَمِيعِ
الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ خَلَالَ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ الْمَذَهَبِ اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي
شَرْحِهِ، وَالشَّيْخُ تَقِيُ الدِّينِ [ابن تيمية]، وَقِيلَ: يَقْنُتُ فِي الْجُمُعَةِ أَيْضًا اخْتَارَهُ
الْقَاضِي".

وقال ابن المنذر رحمه الله:

"اختلف أهل العلم في القنوت في الجمعة، فكرهت طائفة القنوت في الجمعة، وممن
كان لا يقنت في صلاة الجمعة: علي بن أبي طالب، والمغيرة بن شعبة، والنعمان بن
 بشير، وبه قال عطاء، والزهري، وقتادة، ومالك، وسفيان الثوري، والشافعي، وإسحاق،
 وقال أحمد: بنو أمية كانت تقنوت.

وروي عن محمد بن علي، قال: القنوت في الفجر، والجمعة، والعيددين، وكل صلاة
يجهر فيها بالقراءة . قال ابن المنذر: بالقول الأول أقول "انتهى".

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: ما حكم القنوت في صلاة الجمعة ؟
فأجاب:

"يقول العلماء: إن الإمام لا يقنت في صلاة الجمعة؛ لأن الخطبة فيها دعاء للمؤمنين،
فيُدعى لمن يُراد أن يُقْنَت لهم في أثناء الخطبة، هكذا قال أهل العلم.

فقيل له: وإن قنت ؟

فأجاب: ما دام أن العلماء قالوا: لا يقنت، فعليه أن يترك.

فقيل له: وهل هو جائز ؟

فأجاب: لا بأس؛ لأنه حتى لو قنت فإنه لا يعتبر عاصياً؛ لكن الأحسن أن يدعو لمن
أراد القنوت لهم في أثناء الخطبة"

• قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:

"قنوت النوازل ليس هو قنوت الوتر الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن
علي وهو (اللهم اهدنا فيمن هديت ..)، فإن هذا لا يشرع في قنوت النوازل لأن

الوارد عن النبي عليه الصلاة والسلام في قنوت النوازل: أن يكون دعاؤه في نفس النازلة التي قت من أجلها " [فتاوي نور على الدرب]

- القنوت في الصلوات الخمس، لأجل ما أصاب العبد من هم، أو غم، أو حزن، أو مرض، أو حاجة: فهذا غير مشروع، لما سبق من أن قنوت النوازل في الصلوات الخمس: إنما يكون عند النوازل العامة بال المسلمين.

لكن الدعاء ليس خاصاً بالقنوت ومحله في الصلاة، بل أعظم محل للدعاء في الصلاة: هو السجود: روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثُرُوا الدُّعَاءَ).

وفي صحيح مسلم أيضاً: عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما: (وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ فَقَمِنْ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معاني ودرر دعاء القنوت

لاشك أن الوقوف على معاني الكلمات ومقصود العبارات يجلـي الفكر ويـبهـج الـذهـن ويـفتح آفاقـ الفـهمـ، خـاصـةـ لـوـ كانـ دـعـاءـ منـاجـاهـ لـلـهـ تـعـالـىـ، فـإـنـ التـفـهـمـ لـمـفـرـدـاتـهـ يـجـعـلـ القـلـبـ أـكـثـرـ إـقـبـالـاـ وـالـنـفـسـ أـكـثـرـ تـعـلـقاـ بـمـطـلـوبـهاـ مـنـ الـكـرـيمـ الرـحـمـنـ، وـهـذـاـ مـنـ شـأـنـهـ أـنـ يـجـعـلـ تـحـقـيقـ المـقـصـودـ قـرـيبـاـ، وـدـعـاءـ القـنـوـتـ مـنـ رـوـائـعـ الدـعـاءـ الـذـيـ جـمـعـ الـخـيرـ كـلـهـ وـجـافـيـ الشـرـ كـلـهـ.

• اللـهـمـ اـهـدـنـيـ فـيـمـنـ هـدـيـتـ

الـهـدـاـيـاـتـانـ: هـدـاـيـاـتـ دـلـالـةـ وـإـرـشـادـ، وـهـذـهـ لـكـلـ أـحـدـ، وـهـدـاـيـةـ تـوـفـيقـ وـسـدـادـ وـهـذـهـ لـلـهـ تـعـالـىـ وـحـدـهـ.

«ـفـيـمـنـ هـدـيـتـ»ـ لـوـ اـقـتـصـرـ الدـاعـيـ عـلـىـ قـوـلـهـ «ـالـلـهـمـ اـهـدـنـاـ»ـ حـصـلـ المـقـصـودـ، وـلـكـهـ أـضـافـهـاـ هـنـاـ لـيـكـونـ مـنـ بـابـ التـوـسـلـ إـلـىـ اللـهـ تـعـالـىـ بـنـعـمـهـ عـلـىـ مـنـ هـدـاـهـمـ أـنـ يـجـعـلـنـاـ مـنـ بـيـنـهـمـ، وـالـمـقـصـودـ سـؤـالـ الـهـدـاـيـاـتـ الـتـيـ هـيـ مـنـ مـقـتضـيـاتـ رـحـمـتـهـ وـحـكـمـتـهـ، وـمـنـ سـابـقـ فـضـلـهـ تـعـالـىـ عـلـىـ أـنـاسـ آـخـرـينـ.

وـفـيـهـاـ إـظـهـارـ فـضـلـ الصـحـةـ الصـالـحةـ وـشـرـفـ الـانـخـراـطـ فـيـهـمـ، نـظـيرـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ فـيـ الـفـاتـحةـ {ـاـهـدـنـاـ الصـرـاطـ الـمـسـتـقـيمـ صـرـاطـ الـذـينـ أـنـعـمـتـ عـلـيـهـمـ غـيـرـ الـمـغـضـوبـ عـلـيـهـمـ وـلـاـ الضـالـلـينـ}ـ

وـقـدـ طـلـبـ الـهـدـاـيـةـ فـيـ صـدـرـ الدـعـاءـ لـأـهـمـيـتـهـ وـشـدـةـ الـحـاجـةـ إـلـيـهاـ.

• وـعـافـيـنـيـ فـيـمـنـ عـافـيـتـ

أـيـ الـمـعـافـةـ مـنـ أـمـرـاـضـ الـقـلـوبـ وـالـأـبـداـنـ، وـقـيـلـ الـمـعـافـةـ أـنـ يـعـافـيـكـ اللـهـ مـنـ النـاسـ. وـيـعـافـيـهـمـ مـنـكـ.

• وـتـوـلـنـيـ فـيـمـنـ تـوـلـيـتـ

الـوـلـاـيـةـ تـشـمـلـ معـانـيـ الـعـنـاـيـةـ وـالـرـعـاـيـةـ .. أـيـ كـنـ وـلـيـاـ لـنـاـ وـلـاـيـةـ خـاصـةـ، فـالـوـلـاـيـةـ مـنـهـاـ الـعـامـةـ وـالـخـاصـةـ، أـمـاـ الـعـامـةـ فـهـيـ لـكـلـ الـخـلـقـ، قـالـ تـعـالـىـ: {ـثـُمـ رـُدـواـ إـلـىـ اللـهـ مـؤـلـاـهـمـ الـحـقـ أـلـاـ

لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ} [الأنعام: ٦٢] فهو تعالى مولى الخلق جميماً لأنّه ربهم وخالقهم.

أما الولاية الخاصة فهي للمؤمنين، قال تعالى: {اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [البقرة: ٢٥٧]

• وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَغْطَيْتَ

البركة هي الخير والنماء والزيادة سواء كانت حسية أو معنوية، وهي مفتاح الديمومة والثبات لأن كل عطية لا بركة فيها فهي إلى نقصان أو زوال، فالبركة ترياق النعم ومفتاح الغنية التي بدونها لا يستلزم المرء ب涅مة ولا ينتفع بفضيلة.

• وَقَنِي شَرًّا مَا قَضَيْتَ

الله عز وجل يقضي بالخير وبالشر، فقضاء الخير هو خير محض في القضاء والمقضي، كالرزق والعلم والأمن .. أما القضاء بالشر فهو خير في القضاء وشر في المرضى، مثل المرض والفقر.. مما فيه حكمة الله تعالى في عباده من نحو تكبير ذنوب أو إحلال عقوبة على الذنوب.

قضاء الله ليس شرًا محض، بل هو شر باعتبار العبد، ولذلك قال -صلى الله عليه وسلم-: (والخير بيديك والشر ليس إليك) [البخاري ومسلم]
وقالت الجن متأدبة مع ربها: {وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أُرِيدُ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رُبُّهُمْ رَشَدًا} [الجن: ١٠]

• إِنَّكَ تَقْضِي

أي إنك تقدر وتحكم بكل ما أردت سبحانه، لا راد لأمرك، ولا معقب لحكمك، تفعل ما تشاء، وتحكم بما تريده .. والقضاء منه الشرعي وهي أحکامه، ومنه الكوني وهي أقداره.

• وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ

فك كل العباد لا يحكمون على الله جل وعلا، والله يحكم عليهم. {لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ} [الأنبياء: ٢٣]

• إِنَّهُ لَا يَذْلِلُ مَنْ وَالَّتْ، وَلَا يَعْزُزُ مَنْ عَادَيْتَ

أي لا يذل حقيقة من وليته، والمولاة ضد المعاذة. ولا تقوم عزة لمن عاديته وأبعدته عن رحمتك وغضبت عليه. قال تعالى: {الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَّتَنْفَعُونَ بِعِنْدِهِمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا} [النساء: ١٣٩]

وهذه الجملة تعيل لما سبق من قولنا: "تولنا فيمن توليت". وفي الحديث: (من عادى لي ولها فقد آذنته بالحرب) [البخاري] أي أعلمته بأنني ساحاربه، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنَّ لَمْ تَفْعَلُوا فَأَذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ} [البقرة: ٢٧٨/٢٧٩] ومن حاربه الله عامله معاملة المحارب، من التجلی عليه بمظاهر القهر والغلبة .. وهذا في الغاية القصوى من النهديد، والمراد أيضاً عادى ولها لأجل ولاته لا مطلقاً، فخرج نحو محاكمة لخلاص حق أو كشف غامض.

• تَبَارَكَتْ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ

الشأن بالبارك هنا للمبالغة أي كثرت خيراتك ورحماتك فعمت الخلائق كلها، أما "تعاليت" فيها إثبات صفة العلو لل العلي القدير .. علو الذات والصفات.

أي علو ذاتي {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] فهو سبحانه مستوي على عرشه، فوق جميع خلقه، مباين لهم، وهو منه هذا مطلع على أحوالهم، مشاهد لهم، مدبر لأمورهم الظاهرة والباطنة.

وعلو وصفي، فله سبحانه من صفات الكمال أعلىاتها وأتمها {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١]

• لَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ.

أي لا مفر للعبد من ربها إلا إلى ربها جل وعلا.

• اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ

هذا من دعاء سيدنا عمر -رضي الله عنه- في دعاء القنوت .. والمعنى: نخصك وحدك بالعبادة، والعبودية لله تعالى تستلزم كمال الذل وكمال الحب له تعالى.

• وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ

أي نتوجه لك وحدك بصلاتنا ونضع أشرف ما فينا من الجبار على الأرض موضع الأقدام لك وحدك.

• **وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفَدُ**

أي نسرع في العمل والخدمة، والعرب تقول للخدم الحفدة.

• **نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجِدُّ بِالْكَافِرِينَ مُلْحَقٌ**

الجد بكسر الجيم تعني التعظيم، وقيل الحق لا اللعب، فعذاب الله تعالى حق عظيم.

مُلْحَقٌ: أي لاحق بهم لا محالة في الدنيا والآخرة.

• **اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ، وَنُشْتَرِيكُ الْخَيْرَ وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَخْضَعُ لَكَ، وَنَخْلُعُ مَنْ يَكْفُرُكَ.**

• **هُبَ الْمَسِيَّئِينَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**

هذا من باب الشفاعة، أي واقبل شفاعة المحسنين منا في المسيئين منا.

صلاة الأوابين

«صلوة الأوابين» هي ما اشتهرت عند جمهور الفقهاء بصلوة الضحى، ولقد صح عن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- تسميتها بكل الأسماء .. قال العيني: الضحى بالضم والكسر، فوق الضحوة، وهي ارتفاع أول النهار، والضحاء بالفتح والمد، هي إذا علت الشمس إلى ربع السماء فما بعده، وقال القاري في المرقاة: قيل صلاة وقت الضحى، والظاهر أن إضافة الصلاة إلى الضحى يعني (في) كصلاحة النهار وصلوة الليل.

فضلها

- عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: أوصاني خليلي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بثلاث: بصوم ثلاثة أيام في كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام [رواه البخاري ومسلم] ورواه ابن خزيمة لفظه قال: أوصاني خليلي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بثلاث لست بتاركهن: أن لا أنام إلا على وتر، وأن لا أدع ركعتي الضحى، فإنها صلاة الأوابين، وصوم ثلاثة أيام من كل شهر.

- عن أبي ذر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة، وكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة، ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى» [رواه مسلم]

- وروى الإمام أحمد من حديث بريدة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال سمعت رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقول: «في الإنسان ثلاثمائة وستون مفاصلا، فعليه أن يتصدق عن كل مفصل منه بصدقة» قالوا: ومن يطيق ذلك يا نبي الله؟ قال: «النخامة في المسجد تدفنها، والشيء تحييه عن الطريق، فإن لم تجد فركعتا الضحى تجزئك» [صحيح الترغيب، المنذري، الألباني].

- وعن نعيم بن همار -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقول: «يقول الله عز وجل: يا ابن آدم لا تعجزني من أربع ركعات في أول نهارك أكفك آخره» [أبو داود، صحيح الترغيب، الألباني].

قال الشوكاني: واستدل به على مشروعية صلاة الضحى لكنه لا يتم إلا على تسلیم أنه أريد بالأربع المذكورة صلاة الضحى، وقد قيل يحتمل أن يراد بها فرض الصبح وركعتا الفجر لأنها هي التي في أول النهار حقيقة، ويكون معناه كقوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله» قال العراقي: هذا يبني على أن النهار هل هو من طلوع الفجر أو طلوع الشمس، والمشهور الذي يدل عليه كلام جمهور أهل اللغة وعلماء الشريعة أنه من طلوع الفجر، قال: وعلى تقدير أن يكون النهار من طلوع الفجر فلا مانع من أن يراد بهذه الأربع الركعات بعد طلوع ذلك الوقت ما خرج عن كونه أول النهار، وهذا هو الظاهر من الحديث وعمل الناس، فيكون المراد بهذه الأربع ركعات صلاة الضحى. [نيل الأوطار]

- وعن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما- قال: بعث رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سرية فغنمو وأسرعوا الرجعة، فحدث الناس بقرب مغراهم وكثرة غنيمتهم وسرعة رجعتهم، فقال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «ألا أدلكم على أقرب منهم مغزى وأكثر غنيمة وأوشك رجعه؟ من توضأ ثم غدا إلى المسجد لسبحة الضحى فهو أقرب مغزى وأكثر غنيمة وأوشك رجعه» [أحمد، صحيح الترغيب، الألباني]

قال الحافظ في الفتح: المراد بقوله السبحة أي النافلة، وأصلها من التسبیح، وخصت النافلة بذلك لأن التسبیح الذي في الفريضة نافلة، فقيل لصلاة النافلة سبحة لأنها كالتسبيح في الفريضة.

- عن أبي أمامة -رضي الله عنه- أن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «من خرج من بيته متظهراً إلى صلاة مكتوبة فأجره كأجر الحاج المحرم، ومن خرج إلى تسبيح الضحى لا ينصبه إلا إياه فأجره كأجر المعتمر، وصلاه على أثر صلاة لا لغو بينهما كتاب في علين» [أبو داود، حديث حسن، الترغيب، الألباني].

- وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لا يحافظ على صلاة الضحى إلا أواب» قال: «وهي صلاة الأوابين» قال الألباني رحمه الله: وفي الحديث رد على الذين يسمون الست ركعات التي يصلونها بعد فرض المغرب بصلاة الأوابين، فإن هذه التسمية لا أصل لها وصلاتها بالذات غير ثابتة.

حكم صلاة الضحى

اختلف العلماء في حكم صلاة الضحى على عدة أقوال:

** يقول الجمهوّر أنها عبادة مستحبة فمن شاء ثوابها فليؤدّها وإنّما لا تشريّب عليه في تركها، واستدلّ أصحاب هذا القول بجملة الأحاديث الصحيحة التي ذكرناها آنفاً في الحديث عن فضل صلاة الضحى، ورغم أنه أصح الأقوال، فلا مانع من ذكر رأي مخالفيهِم، وكيف رد جمهور العلماء عليهم مما يكشف لنا كيف تجتهد العقول وتعمل الأدلة لإدراك الصواب.

** قال بعض العلماء أنها لا تشرع إلا لسبب، واحتجوا بأنه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لم يفعلها إلا لسبب، فاتفق وقوعه وقت الضحى واستدلّوا بعدة أحاديث منها:
١ / ما رواه البخاري عن عبد الله بن أبي ليلى يقول: ما حدثنا أحد أنه رأى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يصلّى الضحى غير أم هانىء، فإنّها قالت إنّ النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- دخل بيته يوم فتح مكة فاغتسل وصلّى ثماني ركعات، فلم أر صلاة قط أخف منها، غير أنه يتم الركوع والسجود.

قال المحتاجون بهذا الحديث: وصلاته -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يوم الفتح ثمان ركعات ضحى إنما كانت من أجل الفتح، وأن سنة الفتح أن تصلي عنده ثمان ركعات، وكان الأمراء يسمونها صلاة الفتح، وذكر الطبرى في تاريخه عن الشعبي قال: لما فتح خالد بن الوليد الحيرة صلى صلاة الفتح ثمان ركعات لم يسلم فيهن ثم انصرف. قالوا: وقول أم هانىء (وذلك ضحى) في بعض روایات الحديث ت يريد أن فعله لهذه الصلاة كان ضحى لا أن الضحى اسم تلك الصلاة.

٢ / ما رواه البخاري عن ابن شهاب، قال: أخبرني محمود بن الريبع الأنصاري أن عتبان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ممن شهد بدرًا

من الأنصار أنه أتى رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فقال: يا رسول الله، قد أنكرت بصرى، وأنا أصلى لقومى، فإذا كانت الأمطار سال الوادى الذى بينى وبينهم لم أستطع أن آتى مسجدهم فأصلى بهم، ووددت يا رسول الله أن تأتيني فتصلى في بيتي فاتخذه مصلى. قال: فقال له رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «سأفعل إن شاء الله» قال عتبان: فغدا رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وأبو بكر حين ارتفع النهار، فاستأذن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فأذنت له، فلم يجلس حتى دخل البيت ثم قال: «أين تحب أن أصلى من بيتك؟» قال: فأشرت له إلى ناحية من البيت. فقام رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فكبر فقمنا فصفينا فصلى ركعتين ثم سلم.. الحديث.

قالوا: وصلاته في بيته عتبان كانت لسبب، فاختصر الحديث بعض الرواية عن عتبان، فقال إن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صلى في بيته سبحة الضحى، فقاموا وراءه فصلوا.

٣/ حديث عائشة -رضي الله عنها- عن عبد الله بن شقيق قال: قُلْتُ لِعَائِشَةَ هَلْ كَانَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُصَلِّي الضُّحَى فَأَلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ [رواه مسلم] يعني: إذا جاء من سفر

قالوا فهذا من أبين الأمور أن صلاته لها إنما كانت لسبب.

لكن ما ذكره أصحاب هذا القول من أدلة لا تقوى على دفع الأحاديث الصحيحة التي وردت في فضلها مطلقة غير مقيدة بسبب، والتي احتاج بها جمهور العلماء، أما عن حديث عائشة -رضي الله عنها- فروى البخاري في صحيحه عن عروة عن عائشة -رضي الله عنها- قال: "ما رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَحَ سُبْحَةَ الضُّحَى وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا". وعند مسلم عن عائشة قال: "كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبِعًا وَيَزِيدُ مَا شاءَ اللَّهُ".

قال الشوكاني: وقد جمع هذه الروايات بأن قولها كان يصلى الضحى أربعًا لا يدل على المداومة بل على مجرد الواقع على ما صرخ به أهل التحقيق من أن ذلك مدلول (كان) كما تقدم وإن خالف في ذلك بعض أهل الأصول، ولا يستلزم هذا

الإثبات أنها رأته يصلى بجواز أن تكون روت ذلك عن طريق غيرها وقولها (إلا أن يجيء من مغيبه) يفيد يقييد ذلك المطلق بوقت المجيء من السفر، وقولها: (ما رأيته يصلى سبحة الضحى) نقلًا للرؤية، ولا يستلزم أن لا يثبت لها ذلك بالرواية أو نقلًا لما عدا الفعل المقيد بوقت القدوم من السفر.

وغاية الأمر أنها أخبرت عما بلغ إليه علمها، وغيرها من أكابر الصحابة أخبر بما يدل على المداومة وتأكد المشروعية، ومن علم حجة على من لم يعلم، لاسيما وذلك الوقت الذي تفعل فيه ليس من الأوقات التي تعتمد فيها الخلوة النساء [نيل الأوطار].

** وقال بعض العلماء أنها لا تستحب أصلًا، وذهبت هذه الطائفة إلى أحاديث الترك ورجحتها من جهة صحة إسنادها وعمل الصحابة بموجبها ومن هذه الأحاديث:

١/ عن مورق قال: قلت لابن عمر -رضي الله عنه- ما أتصلى الضحى؟ قال: لا. قلت فعمر؟ قال: لا. قلت: فأبو بكر؟ قال: لا. قلت: فالنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؟ قال: لا إخالة. [البخاري]

٢/ وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: ما رأيت رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صلى صلاة الضحى إلا يوماً واحداً [إسناده صحيح]

٣/ وعن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال: رأى أبو بكرة ناساً يصلون الضحى، قال: إنكم لتصلون صلاة ما صلاتها رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ولا عامة أصحابه. لكن الحافظ في الفتح قال مفتداً هذا الاستدلال: وفي الجملة ليس في أحاديث ابن عمر هذه ما يدفع مشروعية صلاة الضحى لأن نفيه محمول على عدم روئته لا على عدم الواقع في نفس الأمر أو الذي نفاه سنة مخصوصة كما سيأتي نحوه في الكلام على حديث عائشة، قال عياض وغيره: إنما أنكر ابن عمر ملازمتها وإظهارها في المساجد وصلاتها جماعة لا أنها مخالفه للسنة، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه رأى قوماً يصلونها فأنكر عليهم، وقال: إن كان ولابد ففي بيتكم.

** وفي رأى آخر أنه يستحب فعلها تارة وتركها أخرى، وحجـة هؤلاء هذه الطائفة من الآثار:

١/ عن أبي سعيد -رضي الله عنه- قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يصلى الضحى حتى نقول لا يدعها ويدعها حتى نقول لا يصليها. [الترمذى] إلا أن هذا الحديث ضعيف لا يقوى على قيام الحجة به [ضعيف المشكاة، والترمذى للألبانى]

٢/ وعن عكرمة قال: كان ابن عباس يصلى يوماً ويدعها عشرة أيام .. يعني صلاة الضحى.

٣/ وعن ابن عمر أنه كان لا يصلى الضحى، فإذا أتى مسجد قباء صلى، وكان يأتيه كل سبت.

٤/ وعن منصور: كانوا يكرهون أن يحافظوا عليها كالمكتوبة، ويصلون ويدعون .. يعني صلاة الضحى.

٥/ وعن سعيد بن جبير قال: إني لأدع صلاة الضحى وأنا أشتاهيها مخافة أن أراها حتماً علي.

٦/ وقال مسروق: كنا نقرأ في المسجد فنبقي بعد قيام ابن مسعود ثم نقوم فنصلى الضحى فبلغ ابن مسعود ذلك فقال: لم تحملون عباد الله ما لم يحملهم الله؟! إن كنتم لابد فاعلين ففي بيتكم.

٧/ وكان أبو مجلز يصلى الضحى في منزله. قال أصحاب هذا القول: وهذا أولى لئلا يتوهם متوجه وجوبها والمحافظة عليها أو كونها سنة راتبة، ولهذا قالت عائشة -رضي الله عنها-: (لو نشر لي أبواي ما تركتها). فإنها كانت تصليها في البيت حيث لا يرها الناس.

لكن كل هذه الآثار التي استدل بها هؤلاء لا تتعارض مع قول الجمهور في أنها سنة مستحبة من شاء ثوابها فإذا فليؤدتها فلا تشريب عليه في تركها، والجمع بين هذه الآثار والأحاديث الصحيحة التي وردت في فضلها غير مستبعد، بل أولى ويفكك قول الجمهور في أنها سنة.

** أما آخر الأقوال فتقول أنها بدعة روى ذلك عن ابن عمر وإليه ذهب الهدى والقاسم وأبو طالب:

١/ روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن مجاهد عن ابن عمر قال: إنها محدثة، وإنها لمن أحسن ما أحدثوا. ومن وجه آخر عن مجاهد قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله ابن عمر جالس إلى حجرة عائشة وإذا ناس يصلون الصحي فسألناه عن صلاتهم فقال بدعة.

٢/ وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الحكم بن الأعرج عن الأعرج قال: سألت ابن عمر عن صلاة الصحي؟ فقال: بدعة، ونعمت البدعة.

٣/ وروى عبد الرزاق في المصنف عن سالم عن أبيه عبد الله ابن عمر قال: لقد قتل عثمان وما أحد يسبحها (يعني صلاة الصحي) وما أحدث الناس شيئاً أحب إلي منها (إسناد صحيح).

ولا مانع من أن نكرر رد الحافظ ابن حجر على أصحاب هذا القول حيث يقول في الفتح: وفي الجملة ليس في أحاديث ابن عمر هذه ما يدفع مشروعية صلاة الصحي لأن نفيه محمول على عدم رؤيته لا على الواقع في نفس الأمر أو الذي نفاه سنة مخصوصة كما سيأتي نحوه في الكلام عن حديث عائشة. قال عياض وغيره: إنما أنكر ابن عمر ملازمتها وإظهارها في المساجد وصلاتها جماعة لا أنها مخالفة للسنة، ويفيد ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه رأى قوماً يصلونها فأنكر عليهم وقال: إن كان ولابد ففي بيتكم.

بعد هذا العرض الموجز لأقوال العلماء يظهر لنا جلياً صحة ما ذهب إليه الجمهور وقوة دليلهم في ذلك. قال الشوكاني رحمه الله: ولا يخفاك أن الأحاديث الواردة بإثباتها قد بلغت مبلغاً لا يقتصر البعض منه عن اقتضاء الاستحباب، وقد جمع الحاكم الأحاديث في إثباتها في جزء منفرد عن نحو عشرين نفساً من الصحابة، وكذلك السيوطي صنف جزاً في الأحاديث الواردة في إثباتها، وروى فيه عن جماعة من الصحابة أنهم كانوا يصلونها منهم أبو سعيد الخدري، وقد روى ذلك عنه سعيد بن منصور وأحمد بن حنبل، وعائشة وقد روى ذلك عنها سعيد بن منصور وابن أبي شيبة، وأبو ذر وقد روى ذلك عنه ابن أبي شيبة، وعبد الله بن غالب وقد روى ذلك عنه أبو نعيم. وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن أنه سُئل هل كان أصحاب رسول

الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يصلونها؟ فقال: نعم كان منهم من يصلى ركعتين، ومنهم من يصلى أربعاً، ومنهم من يمد إلى نصف النهار. وأخرج سعيد بن منصور أيضاً في سننه عن ابن عباس أنه قال: طلبت صلاة الضحى في القرآن فوجدتها هاهنا {يُسَبِّحُ
بِالْعَشِّيِّ وَالْإِشْرَاقِ} [ص: ١٨]

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف والبيهقي في الإيمان من وجه آخر عن ابن عباس أنه قال: إن صلاة الضحى لفي القرآن، وما يغوص عليها إلا غواص، في قوله تعالى: {في بيوت أذن الله أن ترفع ويدرك فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال} وأخرج الأصبهاني في الترغيب عن عون العقيلي في قوله تعالى {إنه كان للأوابين غفوراً} قال: الذين يصلون صلاة الضحى.

وقتها

يتدئ وقتها بارتفاع الشمس قدر رمح، وينتهي حين الزوال، ولكن المستحب أن تؤخر إلى أن ترتفع الشمس ويشتد الحر لما ثبت في الحديث عن زيد بن أرقم - رضي الله عنه - قال خرج النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- على أهل قباء وهم يصلون الضحى فقال: (صلاة الأوابين إذا رمضان الفصال من الضحى) [أحمد ومسلم (الأوابين) جمع أواب وهو الراجع إلى الله تعالى من آب إذا رجع (ورمضت) أي احترق من حر الرمضاء وهي شدة الحر، ولا يكون ذلك إلا عند ارتفاع الشمس و(الفصال) جمع فصيل وهو ولد الناقة].

وعن عاصم بن ضمرة قال: سألنا علياً عن تطوع النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بالنهار؟ فقال: كان إذا صلى الفجر أمهل حتى إذا كانت الشمس من هاهنا يعني من المشرق مدارها من صلاة العصر من هاهنا قبل المغرب قام فصلى ركعتين ثم يمهل حتى إذا كانت الشمس من هاهنا يعني من قبل المشرق مدارها من صلاة الظهر من هاهنا يعني من قبل المغرب قام فصلى أربعاً وأربعاً قبل الظهر إذا زالت الشمس وركعتين بعدها وأربعاً قبل العصر، يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبيين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين [رواية الخمسة إلا أبو داود].

وفيه دليل على استحباب أربع ركعات إذا زالت الشمس. قال العراقي: وهي غير الأربع التي هي سنة الظهر قبلها، وسماها بعض العلماء بالضحوة الكبرى، والأولى التي هي ركعتين عند ارتفاع الشمس قدر رمح بالضحوة الصغرى.

عدد ركعاتها

أقل ركعاتها اثنتان، وأكثر ما ثبت من فعل رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ثمانى ركعات، وأكثر ما ثبت من قوله اثنتا عشرة ركعة.

فعن أبي الدرداء -رضي الله عنه- قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين، ومن صلى أربعاً كتب من العابدين، ومن صلى ستاكفي ذلك اليوم، ومن صلى ثمانياً كتبه الله من القانتين، ومن صلى ثنتي عشرة ركعة بني الله له بيته في الجنة، وما من يوم ولا ليلة إلا لله مَنْ يَمْنَ به على عباده صدقة، وما مَنَّ الله على أحد من عباده أفضل من أن يلهمه ذكره) [حديث حسن رواة الطبراني في الكبير، صحيح الترغيب].

وذهب قوم منهم أبو جعفر الطبراني وبه جزم الحليمي والروياني من الشافعية إلى أنه لا حدّ لأكثرها، وقال العراقي في شرح الترمذى: لم أرو عن أحد من الصحابة والتابعين أنه حصرها في ثنتي عشرة ركعة وكذا قال السيوطي.

وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن أنه سُئل هل كان أصحاب رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يصلونها؟ فقال نعم .. كان منهم من يصلى ركعتين، ومنهم من يصلى أربعاً، ومنهم من يمد إلى نصف النهار.

وعن إبراهيم النخعي أن رجلاً سأله الأسود بن يزيد كم أصلى الضحى؟ قال: كما شئت.

وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: كان النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يصلى الضحى أربع ركعات ويزيد ما شاء الله. [أحمد ومسلم].

تحریک اللسان بالذکر

ذِکرُ اللهِ تَعَالَى مِنْ أَشْرَفِ أَعْمَالِ الْمُسْلِمِ، وَلَا يَقْتَصِرُ الذِّكْرُ عَلَى اللِّسَانِ، بَلْ
يَكُونُ الذِّكْرُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ.

قال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي -رحمه الله- في «الرياض النبرة»: "إذا
أطلق ذكر الله: شمل كل ما يقرب العبد إلى الله من عقيدة، أو فكر، أو عمل قلبي، أو
عمل بدني، أو ثناء على الله، أو تعلم علم نافع وتعلمه، ونحو ذلك، فكله ذكر الله
تعالى".

وقال الشيخ ابن عثيمين: وذَكْرُ اللهِ يَكُونُ بِالْقَلْبِ، وَبِاللِّسَانِ، وَبِالْجَوَارِحِ،
فَالْأَصْلُ: ذِكْرُ القَلْبِ كَمَا قَالَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مَضْغَةٌ
إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ؛ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ؛ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ)
[البخاري ومسلم]، فالمدار على ذكر القلب؛ لقوله تعالى: {وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ
عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ} [الكهف: ٢٨]؛ وذَكْرُ اللهِ بِاللِّسَانِ أَوْ بِالْجَوَارِحِ بِدُونِ ذَكْرِ
الْقَلْبِ قَاسِرٌ جَدًّا، كَجَسَدٍ بِلَا رُوحٍ.

وصفة الذِّكْرِ بِالْقَلْبِ: التَّفْكِيرُ فِي آيَاتِ اللهِ، وَمَحْبَبَتِهِ، وَتَعْظِيمِهِ، وَالإِنْابَةِ إِلَيْهِ،
وَالخُوفِ مِنْهُ، وَالتَّوْكِيلُ عَلَيْهِ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ.

وَأَمَّا ذَكْرُ اللهِ بِاللِّسَانِ: فَهُوَ النُّطُقُ بِكُلِّ قَوْلٍ يَقْرُبُ إِلَى اللهِ تَعَالَى؛ وَأَعْلَاهُ قَوْلُ:
«لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»

وَأَمَّا ذَكْرُ اللهِ بِالْجَوَارِحِ: فِي كُلِّ فَعْلٍ يَقْرُبُ إِلَى اللهِ كَالْقِيامِ فِي الصَّلَاةِ، وَالرُّكُوعِ،
وَالسُّجُودِ، وَالْجَهَادِ، وَالزَّكَاةِ.. كُلُّهَا ذَكْرُ اللهِ؛ لِأَنَّكَ عِنْدَمَا تَفْعَلُهَا تَكُونُ طَائِعًا لِلهِ؛
وَحِينَئِذٍ تَكُونُ ذَاكِرًا لِلهِ بِهَذَا الْفَعْلِ؛ وَلَهُذَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: {إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ
الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللهِ أَكْبَرُ} [العنكبوت: ٤٥]؛ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَيْ: لَمَّا
تَضَمَّنَتْهُ مِنْ ذَكْرِ اللهِ أَكْبَرُ؛ وَهَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

** الواجب في النطق بالتكبير والقراءة وسائل الأذكار أن يحرك الإنسان لسانه وشفتيه على الأقل؛ لأنه بدون ذلك لا يحصل الكلام، وإنما يكون تفكراً وحديث نفس، كما دل على ذلك قول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (إِنَّ اللَّهَ تَجَوَّزُ لِأَمْتَيِّ ما حَدَّثَتْ بِهِ أَنفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ) [البخاري ومسلم] فميزة بين حديث النفس والكلام.

وقد اشترط الجمهور مع ذلك سماع الإنسان صوت نفسه. وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يجزئ أن يحرك لسانه ويخرج الحروف دون صوت، وهو مذهب المالكية، والحنفية في قول، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

قال الزيلعي -رحمه الله- في «تبين الحقائق»: "اختلفوا في حد الجهر والإخفاء فقال الهنداوي: الجهر أن يسمع غيره، والمخافته أن يسمع نفسه. وقال الكرخي: الجهر أن يسمع نفسه، والمخافته تصحيح الحروف؛ لأن القراءة فعل اللسان دون الصماخ. والأول أصح؛ لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت. وعلى هذا الخلاف: كل ما يتعلق بالنطق، كالتسمية على الذبيحة، ووجوب السجدة بالتلاوة، والعتاق والطلاق والاستثناء".

وقال ابن ناجي في «شرح الرسالة»: "والقراءة التي يُسر بها في الصلوات كلها: هي بتحريك اللسان بالتكلم بالقرآن، وأما الجهر فأن يسمع نفسه ومن يليه إن كان وحده. اعلم أن أدنى السر أن يحرك لسانه بالقرآن، وأعلاه أن يسمع نفسه فقط، فمن قرأ في قلبه فكالعدم، ولذلك يجوز للجنب أن يقرأ في قلبه. وأدنى الجهر أن يسمع نفسه ومن يليه، وأعلاه لا حد له".

وقال ابن أبي زيد المالكي في الرسالة مع شرحه: "والقراءة التي يُسر بها في الصلاة كلها هي بتحريك اللسان بالتكلم بالقرآن، وأما الجهر فأن يسمع نفسه ومن يليه، وأما إجراء القرآن على قلبه من غير تحريك لسانه فإنه لا يكفي في الصلاة إذ لا يُعد قراءة، ولا يحرم على الجنب ولا يحث الحالف لا يقرأ به [أي لو حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها وفهمها ولم يحرك لسانه لم يحث لأنه لم يقرأ، وإنما نظر

فقط] ... ولا بُدَّ في جَمِيعِ أذْكَارِ الصَّلَاةِ مِنْ حَرْكَةِ اللِّسَانِ .. إِذْ مُجَرَّدُ الْإِجْرَاءِ عَلَى القُلُوبِ لَا حُكْمَ لَهُ فِي قِرَاءَةٍ وَلَا ذِكْرٍ وَلَا أَدْعِيَةٍ".

وقال الحطاب في «مواهب الجليل»: قال في التوضيح في قول ابن الحاجب في كتاب الصلاة: ولا يجوز إسرار من غير حركة لسان؛ لأنه إذا لم يحرك لسانه لم يقرأ، وإنما فكر، وانظر هل يجوز للجنب ذلك؟.

قلت: نقل البرزلي في مسائل الأيمان عن أبي عمران: الإجماع على أن القراءة بالقلب لا يحث بها، ووقع الإجماع على أن للجنب أن يقرأ ولا يحرك لسانه".

وقال النووي -رحمه الله- في «المجموع»: "وأدنى الإسرار أن يسمع نفسه، إذا كان صحيح السمع ولا عارض عنده من لغط وغيره. وهذا عام في القراءة والتكبير والتسبيح في الركوع وغيره والتشهد والسلام والدعاء، سواء واجبها ونفلها؛ لا يحسب شيء منها حتى يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع ولا عارض. فإن لم يكن كذلك رفع بحيث يسمع لو كان كذلك، لا يجزيه غير ذلك، هكذا نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب".

وقال في «الأذكار»: "اعلم أن الأذكار المشروعة في الصلاة وغيرها، واجبة كانت أو مستحبة، لا يحسب شيء منها ولا يعتد به حتى يتلفظ به بحيث يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع لا عارض له".

وقال المرادوي -رحمه الله- في «الإنصاف»: " قوله (وبالقراءة بقدر ما يسمع نفسه) يعني أنه يجب على المصلي أن يجهر بالقراءة في صلاة السر، وفي التكبير وما في معناه، بقدر ما يسمع نفسه. وهذا المذهب، وعليه الأصحاب. وقطع به أكثرهم. واختار الشيخ تقي الدين الاكتفاء بالإتيان بالحروف، وإن لم يسمعها، وذكره وجها في المذهب. قلت: والنفس تميل إليه".

واعتبر بعض الأصحاب سماع من بُقريه. قال في الفروع: ويتجه مثله في كل ما يتعلق بالطق كطلاق وغيره. قلت: وهو الصواب.

تبنيه: مراده بقوله (بقدر ما يسمع نفسه) إن لم يكن ثم مانع، كطرش أو أصوات يسمعها تمنعه من سماع نفسه، فإن كان ثم مانع أتى به، بحيث يحصل السماع مع عدم المعارض".

وقال الشيخ ابن باز -رحمه الله- في «فتاوي ابن باز»: كونه ينوي بقلبه، ويدرك بقلبه، ولا يتكلم بلسانه، ما يسمى قارئاً، ولا يسمى داعياً، ولا يسمى ذاكراً، فهذا ذكر بالقلب، يسمى ذكر القلب، لكن المأمور في الصلاة أن تقرأ كما أمرك الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- تقرأ، وكذلك المأمور في الدعاء أن تدعوا، ولا تسمى داعياً، ولا قارئاً إلا إذا تلفظت ...

وذكر العمل اللسان. فإذا ذكر بقلبه تذكر عظمته، وخوفه، ورجاءه، والشوق إليه -سبحانه وتعالى-، ومحبته.. هذا ذكر في القلب، وذكر اللسان: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر والحوقة، وذكر العمل كونه يصلٍ، ويصوم، ويتصدق يرجو ثواب الله، هذا ذكر بالعمل مع القلب".

** التهاب الأحبال الصوتية، أو التهاب الحلق أيضاً: لا يمنع من تحريك اللسان والشفتين دون صوت، فاحرص على تحريك اللسان والشفتين، لتصح صلاتك فهذا واجب عند الجمهور؛ وتعوذ بالله من وساوس الشيطان، وكسل النفس الأمارة بالسوء.

** الأذكار التي تقال باللسان كقراءة القرآن والتسبيح والتحميد والتهليل، وأذكار الصباح والمساء والنوم ودخول الخلاء.. وغيرها لا بد فيها من تحريك اللسان، ولا يعد الإنسان قد قالها إلا إذا حرك بها لسانه.

نقل ابن رشد في «البيان والتحصيل» عن الإمام مالك -رحمه الله- أنه سُئل عن الذي يقرأ في الصلاة، لا يُسمع أحداً ولا نفسه، ولا يحرك به لساناً. فقال: "ليست هذه قراءة، وإنما القراءة ما حرك له اللسان".

وقال الكاساني في «بدائع الصنائع»: "القراءة لا تكون إلا بتحريك اللسان بالحروف، ألا ترى أن المصلي القادر على القراءة إذا لم يحرك لسانه بالحروف لا

تجوز صلاته. وكذا لو حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها وفهمها ولم يحرك لسانه لم يحث". يعني لأنه لم يقرأ، وإنما نظر فقط.

ويدل على ذلك أيضاً: أن العلماء منعوا الجنب من قراءة القرآن باللسان، وأجازوا له أن ينظر في المصحف، ويقرأ القرآن بالقلب دون حركة اللسان. مما يدل على الفرق بين الأمرين، وأن عدم تحريك اللسان لا يعد قراءة.

وسئل الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-: هل يجب تحريك اللسان بالقرآن في الصلاة؟ أو يكفي بالقلب؟

فأجاب:

القراءة لابد أن تكون باللسان، فإذا قرأ الإنسان بقلبه في الصلاة فإن ذلك لا يجزئه، وكذلك أيضاً سائر الأذكار، لا تجزئ بالقلب، بل لابد أن يحرك الإنسان بها لسانه وشفتيه؛ لأنها أقوال، ولا تتحقق إلا بتحريك اللسان والشفتين".

فالحاصل أن الأذكار التي تقال باللسان في الصلاة وخارجها كالتكبير وقراءة القرآن والتسبيح والتحميد والتهليل، وأذكار الصباح والمساء واليوم ودخول الخلاء وغيرها لا بد فيها من تحريك اللسان، ولا يعد الإنسان قد قالها إلا إذا حرك بها لسانه.

واشترط جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة أن يكون مع ذلك صوت يسمعه من نفسه، وذهب المالكية والحنفية في قول إلى أنه لا يشترط سماع الصوت، ويكتفى تحريك اللسان، وهو الراجح وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. وإذا لم يحرك الإنسان لسانه وشفتيه ولو قليلاً، كان هذا نظراً بالعين أو تفكراً بالقلب، ولا يكون قوله باللسان، والمطلوب هو القول.

** إذا كنت فيما مضى لا تحرك لسانك بالقراءة أو بالتكبير جهلاً منك بوجوب ذلك، فنسأل الله أن يغفو عنك، ولا يلزمك إعادة شيء من هذه الصلوات.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» في تقرير عذر الجاهل بما يجب عليه أو بما يشترط لصحة عبادته: "وعلى هذا لو ترك الطهارة

الواجبة لعدم بلوغ النص، مثل: أن يأكل لحم الإبل ولا يتوضأ ثم يبلغه النص ويتبين له وجوب الوضوء، أو يصلى في أطعana الإبل ثم يبلغه ويتبين له النص: فهل عليه إعادة ما مضى؟ فيه قولان هما روایتان عن أَحْمَدَ . ونظيره: أن يمس ذُكْرَه ويصلى، ثم يتبيّن له وجوب الوضوء من مس الذكر.

والصحيح في جميع هذه المسائل: عدم وجوب الإعادة؛ لأن الله عفا عن الخطأ والنسيان؛ ولأنه قال: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا} [الإسراء: ١٥] ، فمن لم يبلغه أمر الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في شيءٍ معينٍ: لم يثبت حكم وجوبه عليه، ولهذا لم يأمر النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عمر وعمرًا لما أجبنا فلم يصل عمر وصلّى عمار بالتمرغ أن يعيد واحد منهما، وكذلك لم يأمر أبا ذر بالإعادة لما كان يجنب ويمكت أيامًا لا يصلى، وكذلك لم يأمر من أكل من الصحابة حتى يتبيّن له الحبل الأبيض من الحبل الأسود بالقضاء، كما لم يأمر من صلى إلى بيت المقدس قبل بلوغ النسخ لهم بالقضاء .

ومن هذا الباب: المستحاضة إذا مكثت مدة لا تصلى لاعتقادها عدم وجوب الصلاة عليها، ففي وجوب القضاء عليها قولان، أحدهما: لا إعادة عليها - كما نقل عن مالك وغيره - ؛ لأن المستحاضة التي قالت للنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: إني حضرت حيضةً شديدةً كبيرةً منكرةً منعتني الصلاة والصيام. أمرها بما يجب في المستقبل، ولم يأمرها بقضاء صلاة الماضي .

وقد ثبت عندي بالنقل المتواتر أن في النساء والرجال بالبودي وغير البودي من يبلغ ولا يعلم أن الصلاة عليه واجبة، بل إذا قيل للمرأة: صَلَّى، تقول: حتى أكبر وأصير عجوزة ! ظانة أنه لا يخاطب بالصلاة إلا المرأة الكبيرة كالعجز ونحوها، وفي أتباع الشيوخ [أي من الصوفية] طوائف كثيرون لا يعلمون أن الصلاة واجبة عليهم، فهولاء لا يجب عليهم في الصحيح قضاء الصلوات سواء قيل: كانوا كفاراً أو كانوا معدورين بالجهل

** من ابتي بالآخر [الرائحة الكريهة في الفم] ولم يتيسر له ما يزيله به من علاج ودواء، فهو معدور في عدم حضور الجماعة، بل يكره حضوره؛ لثلا يؤذى المصلين، فإن أمكنه إزالته وعلاجه لم يكن معذوراً.

قال في «مطالب أولى النهى»: «وكره حضور مسجد وجماعته لأكل نحو بصل أو فجل أو كرات، وكل ما له رائحة كريهة، حتى يذهب ريحه للخبر، ولإيذائه. وظاهره: ولو لم يكن بالمسجد أحد، لتأذى الملائكة وكذا نحو من به بخر وصنان، وجزار له رائحة منتنة، يستحب إخراجهم دفعاً للأذى».

** الدعاء من جملة الذكر الذي ينبغي معه تحريك اللسان والشفاة، وقد علل الفقهاء ذلك بأنه: دون تحريك اللسان، لا يحصل الكلام، وإنما يكون تفكراً وحديث نفس، كما دل على ذلك قول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (إِنَّ اللَّهَ تَجَازَّ لِأَمْتَيْ مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ) [البخاري ومسلم] فميزة بين حديث النفس والكلام.

والتفكير والتدبر أو الذكر القلبي: يثاب الإنسان عليه، لكن لا يقال لمن تفكراً إنه دعا، ولا نعلم ما يفيد أن الدعاء يكون بالقلب.

قال تعالى: {إِذْ عَوْا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَحُقْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ} [الأعراف: ٥٥]
وقال تعالى: {وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَحِيقَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقُولِ بِالْغُدُوِّ وَالْآَصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ} [الأعراف: ٢٠٥]
وقال تعالى: {وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا} [الإسراء: ١١٠] قالت عائشة -رضي الله عنها-: "نَزَّلتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الدُّعَاءِ" [البخاري ومسلم]

قال أبو العباس القرطبي -رحمه الله- في «المفهم»: "قد ذكر في الأصل اختلاف عائشة وابن عباس في سبب نزولها، وأيهما كان، فمقصود الآية التوسط في القراءة والدعاء، فلا يُفْرِط في الجهر، ولا يُفْرِط في الإسرار، ولكن بين المخافته والجهر، وخير الأمور أوساطها".

وقال ابن الهمام -رحمه الله-: "واعلم أن القراءة، وإن كانت فعل اللسان، لكن فعله الذي هو كلام، والكلام بالحروف، والحرف كيفية تعرض للصوت، وهو أخص من النفس، فإنه النفس المعروض بالقرع، فالحرف عارض للصوت، لا للنفس، فمجرد تصريحها بلا صوت: إيماءً إلى الحروف بعضلات المخاج، لا حروف؛ فلا كلام" [فتح القدير]

والحاصل: أن في المسألة قولين معتبرين: وجوب أن يسمع الإنسان نفسه، أو الاكتفاء بالإتيان بالحروف، ولا يكون ذلك إلا بحركة اللسان والشفتين، ولو قليلا. ومن تأمل النصوص الواردة في الدعاء يجد فيها التصریح بالقول، وتارة بالنداء وهو رفع الصوت.

قال تعالى: {هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ} [آل عمران: ٣٨]

وقال: {قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلَاخِي وَأَدْخِنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ} [الأعراف: ١٥١]

وقال: {قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي} [طه: ٢٥]

وقال: {قَالَ رَبِّ انْصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ} [المؤمنون: ٢٦]

وقال: {وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لَيْ عَنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجَّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمِيلِهِ وَنَجَّنِي مِنْ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ} [التحريم: ١١]

وقال: {وَتُؤْحَى إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلٍ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ العَظِيمِ} [الأنبياء: ٧٦].

وقال: {وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِي الصُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ} [الأنبياء: ٨٣]

وقال: {وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرِدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ} [الأنبياء: ٨٩].

ولم نقف على شيء في الدعاء بالقلب دون اللسان.

وسائل الشيخ ابن باز -رحمه الله- ما نصه: "قال بعض أهل العلم: إن الدعاء إذا لم يتلفظ به الإنسان لا يستجاب.

فأجاب: "ما يسمى دعاء. ما يسمى دعاء إلا إذا تلفظ. لابد أن يحرك لسانه"

** لا مانع من النظر في القرآن من دون قراءة للتدبر والتعقل وفهم المعنى، لكن لا يعتبر قارئاً ولا يحصل له فضل القراءة إلا إذا تلفظ بالقرآن ولو لم يسمع من حوله، لقول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (اقرءوا القرآن فإنه يأتي يوم القيمة شفيعاً لأصحابه) [مسلم].

وقال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (من قرأ حرفًا من القرآن فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها) [الترمذى، والدارمى بإسناد صحيح]، ولا يعتبر قارئاً إلا إذا تلفظ بذلك.

قراءة القرآن بالعين فقط دون تحريك اللسان لا تعتبر قراءة، ولا يثاب عليها ثواب القراءة، وإنما هي تدبر للقرآن ويجدر عليها المسلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: الناس في الذكر أربع طبقاتٍ: إحداها: الذكر بالقلب واللسان وهو المأمور به.

الثاني: الذكر بالقلب فقط، فإن كان مع عجز اللسان فحسنٌ، وإن كان مع قدرته فسترٌ للأفضل.

الثالث: الذكر باللسان فقط، وهو كون لسانه رطباً بذكر الله.

الرابع: عدم الامررين وهو حال الخاسرين

والأكمل أن يجمع المرء بين القراءة باللسان، والتدبر بالقلب، ولا يشترط لذلك الجهر بالقراءة، بل يكفي تحريك اللسان، ولو كان ذلك بدون صوت.

وينبغي التتبه إلى أن هذا التدبر لا يثاب عليه الإنسان ثواب القراءة، فما رتب من الشواب على القراءة فلا بد فيه من تحريك اللسان، ولا يكون المسلم قد ختم القرآن قراءةً حتى يحرك لسانه بالقراءة، ولهذا اتفق العلماء على أنه يجب على المصلي أن يحرك لسانه بقراءة القرآن وبالآذكار الواجبة، فإن لم يفعل لم تصح صلاته.

قال في «مواهب الجليل»: قال ابن الحاجب في كتاب الصلاة: ولا يجُوز إسْرَارٌ مِنْ غَيْرِ حَرْكَةٍ لِسانٍ؛ لأنَّه إذا لم يُحرِّك لسانه لم يقْرأً وإنما فَكَرٌ انتهى.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "يجب أن يحرك لسانه بالذكر والواجب في الصلاة من القراءة ونحوها مع القدرة"

** من شروط انعقاد اليمين، أن يتلفظ الحالف بيمنيه، أي: يحرك لسانه، فإن لم يحرك لسانه، فاليمين غير منعقدة؛ لعموم قوله عليه الصلاة والسلام: (إِنَّ اللَّهَ تَحَاوَرَ عَنْ أُمَّتِي، مَا حَدَثْتُ بِهِ أَنفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ، أَوْ تَتَكَلَّمْ) قال قَتَادَةُ: "إِذَا طَلَقَ فِي نَفْسِهِ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ" [البخاري]
جاء في «فتاوي اللجنة الدائمة»: "إذا كان الحال كما ذكرت من أنك لم تتلفظ بالطلاق جهراً أو سراً، ولا الحلف به، وإنما هو حديث نفس فقط - فهذا لا أثر له، فلا يترتب عليه شيء، لا طلاق ولا كفارة" انتهى
وتحريك الشفتين أقوى من تحريك اللسان، فإن تحريكتهما لا يكاد يحصل إلا مع تحريك اللسان.

وقد روى الإمام أحمد في مسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: أَنَا مَعَ عَبْدِي إِذَا هُوَ ذَكَرْنِي، وَتَحْرَكْتُ بِي شَفَتَاهُ). [صححه الألباني، ومحقو المسند].

وقد ترجم الإمام البخاري -رحمه الله-: باب قُولُ اللَّهِ تَعَالَى: {لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ} [القيامة: ١٦]، وذكر في الترجمة هذا الحديث القدسي.

قال الملا علي القاري في «مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايب» (إذا ذكرني)
أَيْ: بِالْقَلْبِ وَاللُّسَانِ (وَتَحْرَكْتُ بِي) أَيْ: بِذِكْرِي (شفتاه): قال الطيبي: وفيه مِنَ الْمُبَالَغَةِ مَا لَيْسَ فِي قَوْلِهِ: إِذَا ذَكَرَنِي بِاللُّسَانِ .. "انتهى.
فهذا يدل على أن تحريك الشفتين يلزم منه تحريك اللسان، وأقوى.

** لا يلزم الجهر بالتسمية قبل الأكل، فلو قالها سراً فقد امتنع أمر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، بالتسمية قبل الأكل، ولكن أقل ذلك أن يحرك بها لسانه، وإن لم يجهر بالصوت. والأفضل له أن يجهر بها حتى يُذَكَّر الناس، ويُعلَم الجاهل.

فقد سُئل ابن حجر الهيثمي -رحمه الله- عن سبب قول بعض العلماء باستحباب الجهر بالتسمية للأكل، والإسرار بالتحميد إذا انتهى، فقال: "إنما سُن له الجهر بالتسمية لينبه الآكلين عليها، وعلى الأخذ في الأكل [يعني إذا كان هو كبير القوم فلا يأكلون حتى يبدأ هو]، بخلاف الحمد، فإنه قد يكون فيهم من لم يكتف بعد، ومن ثم لو علم فراغهم وكفايتهم ينبغي أن يُسن له الجهر لينبههم عليه، ولما لم يوجد ذلك المعنى في الشرب [أي أنه سيشرب بمفرده، فليس هناك أحد ينبهه على التسمية]، كان مخيّراً بين الجهر والإسرار، ما لم يكن عالماً يقتدي به، فيحسن له الجهر، كما هو ظاهر، ليعلم من عنده السنة".

** يُسن الجهر بالتكبير وبالقراءة في الصلاة الجهرية، ولا يجب، فمن أسر بهما فلا شيء عليه، وصلاته صحيحة. لكن يلزم تحريك اللسان وإخراج الحروف، ولا يكفي النطق بدون ذلك، لا في الصلاة الجهرية ولا في الصلاة السرية. واشتُرط بعض الفقهاء أن يسمع صوت نفسه، والراجح أنه يكفي تحريك اللسان وإخراج الحروف.

وتفصيل القول في ذلك كما يلي:

١ - ذهب جمهور أهل العلم من الشافعية والحنابلة والحنفية في أصح القولين إلى أنه يجب أن يتلفظ المصلي بالتكبير بحيث يسمع صوت نفسه، ولا يجزئه أن يحرك لسانه من غير صوت، وهكذا في كل ذكر قولي، لا يعتد به إذا كان بدون صوت.

٢ - وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يجزئ أن يحرك لسانه ويخرج الحروف دون صوت، وهو مذهب المالكية، والحنفية في قولهم الآخر، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

قال الشوكاني: "لم يرد ما يدل على اشتراط أن يسمع نفسه بل يصدق عليه أنه قول بمجرد التلفظ وهو تحريك اللسان وإن لم يسمع نفسه".

وقال ابن قدامة رحمه الله في «المغني»: يجب على المصلي أن يسمعه نفسه [يعني: التكبير] إماماً كان أو غيره، إلا أن يكون به عارض من طرش، أو ما يمنعه السمع، فيأتي به بحيث لو كان سمعياً أو لا عارض به سمعه، وأنه ذكر محله اللسان، ولا يكون كلاماً بدون الصوت، والصوت ما يتلقى سمعاه، وأقرب السامعين إليه نفسه، فمتي لم يسمعه لم يعلم أنه أتى بالقول، ولا فرق بين الرجل والمرأة فيما ذكرناه".

وقال خليل -رحمه الله- في مختصره: "واتحة بحركة لسان على إمام وفدي، وإن لم يسمع نفسه".

وقال ابن عرفة: وسمع سحنون ابن القاسم يقول: تحريك لسان المسرّ فقط يجزئه وأحب إسماع نفسه" واختار الشيخ تقي الدين (ابن تيمية) الاكتفاء بالإتيان بالحروف، وإن لم يسمعها، وذكره وجهاً في المذهب. قلت: والنفس تميل إليه" انتهى .

ورجح الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ما ذهب إليه المالكية وشيخ الإسلام، قال: "وقوله: ويقول إذا قلنا: إن القول يكون باللسان؛ فهل يُشترط إسماع نفسه لهذا القول؟ في هذا خلافٌ بين العلماء، فمنهم من قال: لا بُدَّ أن يكون له صوتٌ يُسمع به نفسه. وهو المذهب، وإن لم يسمعه منْ بجنبه، بل لا بُدَّ أنْ يُسمع نفسه، فإنْ نطقَ بدون أن يُسمع نفسه فلا عِبرة بهذا النطقِ، ولكن هذا القول ضعيف. والصَّحيحُ: أنه لا يُشترط أن يُسمع نفسه؛ لأن الإسماع أمرٌ زائدٌ على القول والنطقِ، وما كان زائداً على ما جاءت به السُّنَّةُ فعل المُدَعِي الدليلُ. وعلى هذا: فلو تأكَّدَ الإنسان من خروج الحروف من مخارجها، ولم يُسمع نفسه، سواء كان ذلك لضعف سمعه، أم لأصوات حوله، أم لغير ذلك؛ فالراجح أنَّ جميع أقواله معتبرة، وأنه لا يُشترط أكثر مما دلت النصوصُ على اشتراطِه. وهو القول" [الشرح الممتع]

** ذكر الله تعالى له ثلاثة أحوال: تارة يكون بالقلب واللسان وهو أفضله وتارة بالقلب وحده وهي الدرجة الثانية وتارة باللسان وحده وهي الدرجة الثالثة.

قال الحافظ في الفتح: "ولا يشترط استحضاره لمعناه ولكن يشترط ألا يقصد به غير معناه وإن انصاف للنطق الذكر بالقلب فهو أكمل". اهـ.

وعليه فإن ذكر العبد لله بلسانه وحده أو بقلبه دون تحريك شفتيه مقبول سواء كان منشغلًا بقيادة السيارة أو غير ذلك ولكن أكمله ما تواظأ عليه القلب واللسان - كما أشرنا - ولا حرج في رفع الصوت به ما لم يكن فيه تشويش على الغير، والأفضل الإسرار به لأنه أدعى للخشوع وأبعد عن الرياء.

فلا توقف عن التسبيح وذكر الله تعالى بقلبك وإن كان الأفضل أن تجمع معه الذكر باللسان أيضًا ففي الصحيحين أن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: (يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي و أنا معه إذا ذكرني فإن ذكرني في نفسي ذكرتني في نفسي وإن ذكرني في ملائكة خير منهم..) الحديث.

وتحريك اللسان والشفتين لا يجب إلا في الأذكار التعبدية مثل الفاتحة وتكبيرة الإحرام وأذكار الصلاة فلا يكفي فيها مجرد الذكر القلبي.

وأما توقفك عن هذه القرابة العظيمة لمجرد أنك تكره أن يراك الناس: فهو خطأ بين فأكثر من تسبيح الله تعالى وذكره -بالقلب واللسان أو بأحدهما- واستعد به من الرياء ومن الشيطان ولا تترك العمل الصالح خشية أن يراك الناس، وقد علمت أن ترك العمل لأجل الناس رباء.

** خارج الصلاة يؤجر الإنسان على إجراء القرآن أو الذكر على قلبه، لكنه لا يؤجر بذلك أجر من قرأ بتحريك لسانه وتضرع لربه، وقد جاء في الحديث الذي رواه ابن ماجه وصححه الألباني عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: (إن الله -عز وجل- يقول: أنا مع عبدي إذا هو ذكرني وتحركت بي شفتاه).

** كتابة الأذكار – كما في موقع التواصل مثلاً – دون تحريك اللسان يرجى أن يثاب المسلم عليه ولا سيما إن صحب الكتابة قصد بالقلب.

قال الإمام النووي في «الأذكار»: "الذكر يكون بالقلب ويكون باللسان والأفضل منه ما كان بالقلب واللسان جمياً فإن اقتصر على أحدهما فالقلب أفضل ثم لا ينبغي أن يترك الذكر باللسان مع القلب خوفاً من أن يظن به الرياء بل يذكر بهما جمياً ويقصد به وجه الله تعالى...". اهـ.

ومن القواعد المقررة عند العلماء أن الكتابة تقوم مقام النطق.

جاء في «المغني» لابن قدامة: "الكتابة تقوم مقام قول الكاتب بدلالة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان مأموراً بتبلیغ رسالته فحصل ذلك في حق البعض بالقول وفي حق آخرين بالكتابة إلى ملوك الأطراف". اهـ.

ولما في ذلك من نشر للخير فربما ينظر مسلم في تلك الكتابة فيذكر الله بسببيها.

لكن الأصل في الذكر هو تحريك اللسان به وأعلى مراتب الذكر ما كان بتحريك اللسان مع حضور القلب ولا يجب على المسلم أن يحرك لسانه بالذكر المستحب وإنما يستحب له ذلك.

قال ابن تيمية كما في «مختصر الفتاوى المصرية»: "يجب أن يحرك لسانه في الذكر الواجب في الصلاة من القراءة ونحوها مع القدرة... ويستحب ذلك في الذكر المستحب... وأكمل الذكر: بالقلب واللسان ثم بالقلب ثم باللسان فقط". اهـ.

** كل عمل صالح يحتسبه المسلم يؤجر عليه، ويكتفى في حصول الاحتساب أن يكون الدافع للعمل هو طلب ثواب الله، والقصد من ورائه امتثال أمره تعالى، وحصول أصل الاحتساب يكتفى صاحبه لتحصيل ثواب الطاعة كاماً وإن كان جاهلاً بفضائلها تفصيلاً، وعلى ذلك فكتابة أو قراءة عبارات الذكر إن احتسب فاعلها فهو مأجور بلا إشكال، وبيقى ما يقع من ذلك دون احتساب محل نظر، والذي يظهر أن صاحبه مأجور أيضاً، وإن كان دون الأول في الأجر بلا شك.

قال ابن حجر في «الفتح»: "أفاد العز بن عبد السلام أن النية إنما تشترط في العبادة التي لا تتميز بنفسها، وأما ما يتميز بنفسه فإنه ينصرف بصورته إلى ما وضع له، كالآذكار والأدعية والتلاوة؛ لأنها لا تتردد بين العبادة والعادة. ولا يخفى أن ذلك إنما هو بالنظر إلى أصل الوضع، أما ما حدث فيه عرف كالتسبيح للتعجب فلا، ومع ذلك فلو قصد بالذكر القرابة إلى الله تعالى لكان أكثر ثواباً، ومن ثم قال الغزالى: حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه تحصل الشواب؛ لأنه خير من حركة اللسان بالغيبة، بل هو خير من السكوت مطلقاً، أي المجرد عن التفكير. قال: وإنما هو ناقص بالنسبة إلى عمل القلب انتهى. وبيؤيده قوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (في بعض أحدكم صدقة). ثم قال في الجواب عن قولهم: أيأتي أحدهنا شهوته ويؤجر؟: (رأيت لو وضعها في حرام" اهـ.

هذا في حصول أصل الأجر، وأما قدره فيحتاج تعينه إلى دليل، كما لا يخفى، ولا نعلم دليلاً في تقدير ثواب كلمة: (سبحان الله ولا حول ولا قوة إلا بالله) بمائتين وأربعين حسنة، وقد قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (إن الله اصطفى من الكلام أربعاً: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر)، فمن قال: سبحان الله، كتبت له عشرون حسنة وحطت عنه عشرون سيئة. ومن قال: الله أكبر، فمثل ذلك. ومن قال: لا إله إلا الله، فمثل ذلك. ومن قال: الحمد لله رب العالمين، من قبل نفسه كتبت له ثلاثون حسنة وحطت عنه ثلاثون سيئة). [أحمد]. وصححه الألباني].

وفي صحيح مسلم عن سعد قال: كنا عند رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فقال: (أيعجز أحدكم أن يكسب كل يوم ألف حسنة؟ فسألته سائل من جلسائه: كيف يكسب أحدهنا ألف حسنة؟ قال: يسبح مائة تسبيحة فيكتب له ألف حسنة أو يحط عنه ألف خطيئة).

** الذكر بالقلب عبادة يثاب عليها المسلم والأكمل أن يجمع في ذلك بين ذكر القلب واللسان. والله تعالى قد يطلع الملائكة على ما في نفس الإنسان فتكتب له ما يستحق من الشواب أو العقاب.

وقد سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية: عن قوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (إذا هم العبد بالحسنة فلم يعملاها كتبت له حسنة..) الحديث، فإذا كان لهم سراً بين العبد وبين ربه فكيف تطلع الملائكة عليه؟

فأجاب: الحمد لله، قد روي عن سفيان بن عيينة في جواب هذه المسألة قال: "إنه إذا هم بحسنة شم الملك رائحة طيبة وإذا هم بسيئة شم رائحة خبيثة" والتحقيق: أن الله قادر أن يعلم الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء كما هو قادر على أن يطلع بعض البشر على ما في الإنسان فإذا كان بعض البشر قد يجعل الله له من الكشف ما يعلم به أحياناً ما في قلب الإنسان: فالملك الموكل بالعبد أولى بأن يعرفه الله ذلك.

وقد قيل في قوله تعالى: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} [ق: ١٦]. أن المراد به الملائكة، والله قد جعل الملائكة تلقي في نفس العبد الخواطر كما قال عبد الله بن مسعود: إن للملك لمة وللشيطان لمة، فلمة الملك تصدق بالحق ووعد بالخير ولمة الشيطان تكذيب بالحق وإبعاد بالشر.

وقد ثبت عنه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في الصحيح أنه قال: ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الملائكة وقرينه من الجن قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: وأنا إلا أن الله قد أعاني عليه فلا يأمرني إلا بخوب.

فالسيئة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الشيطان: علم بها الشيطان والحسنة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الملك علم بها الملك أيضاً بطريق الأولى وإذا علم بها هذا الملك أمكن علم الملائكة الحفظة لأعمالبني آدم. انتهى.

خلاصة البحث

// يجوز أن تقرأ القرآن وتذكر الله تعالى وتستغفره بإمارار ذلك على قلبك دون التلفظ به بلسانك بشرط أن يكون ذلك في غير الصلاة لكنها مرتبة في الذكر أقل من التي اجتمع معها تحريك اللسان.

// روي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال: "ما دام قلب الرجل يذكر الله تعالى فهو في صلاة، وإن كان في السوق، وإن تحرك بذلك اللسان والشّفتان، فهو أعظم".

قال الطبرى: "والصواب عندي أنَّ إخْفَاء النَّوافِلَ أَفْضَلُ مِنْ ظَهُورِهَا لِمَنْ لَمْ يَكُنْ إِيمَانًا يُقْتَدِي بِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي مَحْفَلٍ اجْتَمَعَ أَهْلُهُ لغَيْرِ ذِكْرِ اللهِ أَوْ فِي سُوقٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ أَسْلَمَ لَهُ مِنَ الرِّبَاءِ.

// ولمن كان بالخلاف أن يذكُر الله بقلبه ولسانه؛ لأنَّ شغل جارحتين بما يُرضي الله تعالى أَفْضَلُ مِنْ شُغْلٍ جَارِحةً وَاحِدَةً، وَكَذَلِكَ شُغْلٌ ثَلَاثَ جَوَارِحٍ أَفْضَلُ مِنْ شُغْلٍ جَارِحتَيْنِ، وَكَلَّمَا زادَ فَهُوَ أَفْضَلُ، إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى.

// روى أبو يعلى وأحمد وأبو عوانة وابن حبان عن سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه- أن النبي -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: (خير الذكر الخفي) وصححه ابن حبان، لكن ضعفه ابن معين كما في مجمع الزوائد، قال النووي: ليس ثابت، وذكره العجلوني في كشف الخفاء: وعلى فرض صحته فالمراد به الذكر الذي لا يطلع عليه إلا الله، وليس المراد الذكر القلبي، كما قال تعالى عن زكريا عليه السلام: {إِذْ نَادَ رَبَّهُ نَدَاءً خَفِيًّا} [مريم: ٣] وقوله تعالى: {ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضْرِعًا وَخَفِيَّةً} [الأعراف: ٥٥] هذا قول أكثر شراح الحديث وأكثر المفسرين.

// الذكر بلفظه بلسانه دون تفكير يحصل له أجر الذكر باللسان فقط، وهو دون أجر من قاله مع التمعن والتفكير في معناه وهكذا سائر الأذكار.

وينبغي للمسلم أن يحرص على حضور قلبه وتدبر ما يذكُر الله به، فالتدبر في الذكر مطلوب كما هو مطلوب في قراءة القرآن لاشتراكهما في المعنى المقصود منهما، وهو التعبد لله.

فالمدار على ذكر القلب؛ لقوله تعالى: {وَلَا تَطْعَ مِنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ} [الكهف: ٢٨]؛ وذكر الله باللسان أو بالجوارح بدون ذكر القلب قاصر جدًا، كجسد بلا روح.

وصفة الذّكر بالقلب: التّفكير في آيات الله، ومحبّته، وتعظيمه، والإِنابة إليه، والخوف منه، والتّوكل عليه، وما إلى ذلك من أعمال القلوب.

// ومن هذا تعلم أن ذكر اللسان فقط أقل درجة من ذكر القلب واللسان، ولكن فيه أجر في الجملة، وهذا لأن الذّكر باللسان - وإن كان أقل درجات الذّكر كما تقدم - إلا أنه يحقق فوائد عديدة منها:

تعويذ الإنسان على الذّكر، وقد أشار النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، إلى ذلك بقوله لمعاذ: (لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله) [أحمد]

كما أن فيه شغلاً للسان عن الباطل من الغيبة والنّيمية واللغو، كما قيل: "نفسك إن لم تشغلها بالحق شغلتك بالباطل"، كما أنه أعنون على طرد الشّيطان وأبعد عن الغفلة، قال ابن عباس: في قوله تعالى: {مَنْ شَرَّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ} [الناس: ٤]، الشّيطان جاثم على قلب ابن آدم إذا سها وغفل وسوس، فإذا ذكر الله خنس قال الغزالى رحمه الله في الإِحياء: الاستغفار باللسان أيضاً حسنة؛ إذ حركة اللسان بها عن غفلة خير من حركة اللسان في تلك الساعة بغية مسلم أو فضول كلام، بل هو خير من السّكوت عنه، فيظهر فضله بالإضافة إلى السّكوت عنه وإنما يكون نقصاناً بالإضافة إلى عمل القلب.

// إذن للذكر ثلات أحوال:

١/ تارة يكون بالقلب واللسان، وذلك أفضل الذّكر.

٢/ وتارة بالقلب وحده، وهي الدرجة الثانية، قال الدهلوi في شرح سنن ابن ماجه في شرح حديث: "كان يذكر الله على كل أحواله". قال: لا يتصور هذا الذّكر إلا بالقلب.

٣/ وتارة باللسان وحده، وهي الدرجة الثالثة.

مرور المرأة أمام المصلي

* إذا مرت امرأة بين يدي المصلي قريبا منه، أو بينه وبين ستته، قطعت صلاته، على الراجح، إماما كان أو مأموما؛ لما روى مسلم عن أبي ذر، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (إذا قام أحذكم يصلّى، فإنّه يستتره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل، فإنه يقطع صلاته الحمار، والمرأة، والكلب الأسود). قلت: يا أبا ذر، ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر؟ قال: يا ابن أخي، سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كمَا سألتني، فقال: (الكلب الأسود شيطان).

وروى ابن خزيمة في "صحيحة" عن أبي ذر - رضي الله عنه - ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: (تعاد الصلاة من ممر الحمار والمرأة والكلب الأسود) [صححه الألباني في "الصحيفة"]

والأقرب أن الحديث غير محفوظ بهذا اللفظ: (تعاد الصلاة)؛ قال الشيخ ياسر آل عيد، حفظه الله: "فهذا الحديث قد رواه بهذا اللفظ من الثقات: شعبة، ويونس بن عبيد، ومنصور بن زاذان، وأبي السختياني، وقنادة، وجرير بن حازم، وخالد الحذاء، وحبيب بن الشهيد، وسليمان بن المغيرة، وعاصم الأحول، وقرة بن خالد، وسهل بن أسلم العدوبي، وسلم بن أبي الذيال، وأشعث بن عبد الملك، وعمر بن عامر السلمي، وقيس بن سعد المكي، والحسن بن ذكوان، وهم سبعة عشر رجلاً، وتابعهم غيرهم. وانفرد منهم هشام بن حسان فأتى دونهم بهذا اللفظ: (تعاد الصلاة من: ممر الحمار، والمرأة، والكلب الأسود)، فإنه رواه بالمعنى الذي ظهر له، والله أعلم، وهو لفظ شاذ لمخالفته فيه عامة من روى الحديث من الثقات عن حميد بن هلال، والله أعلم. [فضل الرحيم الودود تحرير سنن أبي داود]

قال الشوكاني رحمه الله: " وأحاديث الباب تدل على أن الكلب والمرأة والحمار تقطع الصلاة. والمراد بقطع الصلاة: إبطالها، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من

الصحابة، منهم: أبو هريرة وأنس وابن عباس في رواية عنه، وحكي أيضاً عن أبي ذر وابن عمر، وجاء عن ابن عمر أنه قال به في الكلب، وقال به الحكم بن عمرو الغفاري في الحمار. وممن قال من التابعين بقطع الثلاثة المذكورة: الحسن البصري وأبو الأحوص صاحب ابن مسعود.

ومن الأئمة: أحمد بن حنبل، فيما حكاه عنه ابن حزم الظاهري، وحكي الترمذى عنه أنه يُخص بالكلب الأسود، ويتوقف في الحمار والمرأة. قال ابن دقيق العيد: وهو أجود مما دل عليه كلام الأثر من جزم القول عن أحمد بأنه لا يقطع المرأة والحمار.

وذهب أهل الظاهر أيضاً إلى قطع الصلاة بالثلاثة المذكورة" [نيل الأوطار] والمذهب المعتمد عند الحنابلة: أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود البهيم. وأما قطعها بمرور المرأة والحمار: فرواية عن أحمد. قال المرداوى: "اختارها المجد، ورجحه الشارح، وقدمه في المستوعب وابن تميم، وحواشي ابن مفلح، وجزم به ناظم المفردات، وهو منها. واختاره الشيخ تقى الدين، وقال: هو مذهب أحمد" انتهى [الإنصاف]

وقال ابن المنذر رحمه الله: "أما حجة من قال: يقطع الصلاة الكلب، والمرأة، والحمار، فظاهر خبر عبيد الله بن الصامت، عن أبي ذر قال: وهو خبر صحيح لا علة له، فالقول بظاهره يجب، وليس فيما يثبت عن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إلا التسليم له، وترك أن يحمل على قياس أو نظر" انتهى [الأوسط]

وجاء في «فتاوی اللجنة الدائمة للإفتاء»: "السترة للمصلى سنة في حق الرجل والمرأة، ولا يجوز لكل منهما المرور بين يدي المصلى أو بينه وبين ستنته، سواء كان المصلى رجلاً أو امرأة، سواء كان المار امرأة أو رجلاً، لكن إن كان المار امرأة قطعت صلاة من مرت بين يديه أو بينه وبين ستنته إلا في المسجد الحرام، فيعفى عن ذلك لعدم إمكان التحرز منه، وقد قال الله عز وجل: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أُسْتَطَعْتُمْ}، وقال سبحانه: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} " انتهى

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: "المرأة تقطع صلاة المرأة كما تقطع صلاة الرجل".

وقال الشيخ الألباني رحمه الله: "الصلاوة تنقطع ولو كانت المصلية امرأة والمارة امرأة؛ لأن الخطاب لجميع الأمة" انتهى

إذا لم يكن للمصلي ستة، فمر واحد من الثلاثة المذكورة بين يديه، فإن مر قريبا منه، على بعد ثلاثة أذرع من قدميه، فأقل: بطلت صلاته.

فإن مر فيما وراء ذلك، أي على بعد أكثر من ثلاثة أذرع: لم تبطل صلاته.

قال البهوتى رحمه الله في «كشاف القناع»: "(وإن مر بينه) أي المصلى (وبينها)، أي سترته، كلب أسود بهيم (أو لم تكن له ستة، فمر بين يديه، قريبا منه، كقربه من السترة)، أي ثلاثة أذرع فأقل، من قدميه [أي: تحسب المسافة من مكان وقوفه] = (كلب أسود بهيم، وهو ما لا لون فيه سوى السواد: بطلت صلاته)؛ لقوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (إذا قام أحدكم يصلى، فإنه يستره، إذا كان بين يديه مثل مُؤخرة الرحل، فإن لم يكن، فإنه يقطع صلاته: المرأة والحمار والكلب الأسود) ..."

انتهى.

وإنما قدروا ذلك بثلاثة أذرع؛ لأن هذا هو موضع السترة؛ لما روى النسائي عن عبد الله بن عمر، "أنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- دَخَلَ الْكَعْبَةَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالُ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَجِيِّ فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَسَأَلَتُ بِلَالٌ حِينَ خَرَجَ مَاذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؟ قَالَ: جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَعَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةَ وَرَاءَهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى وَجَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ" [صححه الألباني].

ورواه البخاري عن نافع، أنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ مَسَى قَبْلَ وَجْهِهِ حِينَ يَدْخُلُ، وَجَعَلَ الْبَابَ قَبْلَ ظَهْرِهِ، فَمَسَى حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قَبْلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ، صَلَّى؛ يَتَوَكَّلُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِهِ بِلَالٌ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صَلَّى فِيهِ.

وإذا قطعت صلاة الإمام، بطلت صلاته وصلاة المأمومين.

قال البهوي -رحمه الله- في «كتاب القناع»: "(وإن من ما يقطع الصلاة) وهو الكلب الأسود البهيم (بين الإمام وستره قطع صلاته وصلاتهم) لأنه من بينهم وبين سترته" انتهى.

والثلاثة الأذى، بالمقياس العصري: قريب من متر ونصف المتر.

** ذهب جمهور أهل العلم إلى أن سترة المصلي سنة وليس وجهاً، وذهب بعضهم إلى وجوبها. ويستوي في هذا الحكم الرجل والمرأة. وتأثر الصلاة أو بطلانها بالمرور أمام المصلي فقد ذهب الجمهور إلى أن الصلاة لا يطلها المرور أمام المصلي، سواء كان المار رجلاً أو امرأة أو حيواناً. وذلك لأدلة منها:

ما رواه أبو داود عن أبي سعيد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يقطع الصلاة شيءٌ وادرءوا ما استطعتمْ فِإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ)

[الحديث ضعفه الألباني وقال محقق المسند: حديث أبي سعيد أخرجه أبو داود، والدارقطني، والبيهقي، وفي سنته مجاهد بن سعيد، وهو سيء الحفظ، لكنه يتقوى بما أخرجه الطبراني والدارقطني من طريق سليم بن عامر، عن أبي أمامة مرفوعاً: (لا يقطع الصلاة شيء) وذكره الهيثمي في "المجمع" عن الطبراني وحسن إسناده، مع أن فيه عفيراً بن معدان، وهو ضعيف، وبما رواه الدارقطني أيضاً من طريق زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً: (لا يقطع صلاة المرأة امرأة، ولا كلب، ولا حمار)، وبما رواه من حديث أنس مرفوعاً: (لا يقطع الصلاة شيء)، وهذه الشواهد يشد بعضها بعضاً، فيتقوى بها الحديث.

وفي "الموطأ": عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر كان يقول: "لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي". وهذا إسناد صحيح على شرطهما.

وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن علي وعثمان، قالا: "لا يقطع الصلاة شيء، وادرءوه عنكم ما استطعتمْ".

وهذا مع اتفاقهم على أن من تعمد المرور أمام المصلي آثم، وكذلك المصلي إذا خشي المرور أمامه ولم يتخذ سترة فإنه آثم أيضاً، فقد قال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقْفَ أَرْبَعِينَ حَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمْرُ بَيْنَ يَدَيْهِ) قال أبو النضر: لا أدرى أقال أربعين يوماً أو شهراً أو سنة.

[البخاري]

وذهب بعض أهل العلم إلى أن الصلاة تبطل بمروor المرأة أو الحمار أو الكلب الأسود أمام المصلي إذا لم تكن له سترة أو كانت له سترة فمررت بينها وبينه، وذلك لما رواه أحمد والنسائي وابن ماجه أن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: (إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّجُلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّجُلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْحِمَارُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ).

وتأنول ذلك الجمهور بأنه نقص للأجر لشغله القلب بهذه الأشياء عن الصلاة، وليس المراد بطلانها بالكلية.. أي أنه قطع نقصان لا قطع بطلان.

قال الإمام النووي وغيره: اختلف العلماء في هذا فقال بعضهم: يقطع هؤلاء الصلاة، قال أحمد بن حنبل: يقطعها الكلب الأسود، وفي قلبي من المرأة والحمار شيء، إلى أن قال: وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي -رضي الله عنهم- وجمهور العلماء من السلف والخلف: لا تبطل الصلاة بمروور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم.

وتأنول هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغله القلب بهذه الأشياء وليس المراد بطلانها.

وفي صحيح مسلم عن مسروقٍ عن عائشةَ وَذُكِرَ عِنْهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ فَقَالَتْ عَائِشَةُ قَدْ شَبَهْتُمُونَا بِالْحِمَارِ وَالْكِلَابِ وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مُضْطَحِعَةً فَتَبَدُّلِي الْحَاجَةُ فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُوذِيَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَأَنْسَلُ مِنْ عِنْدِ رِجْلِيهِ.

وفي مسلم عن عروة بْنِ الربَّير قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ مَا يَقْطُعُ الصَّلَاةَ قَالَ فَقُلْنَا الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ فَقَالَتْ إِنَّ الْمَرْأَةَ لَدَابَّةٌ سَوْءٌ لَقَدْ رَأَيْتُ بَيْنَ يَدَيِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِضَةً كَاعْتِرَاضِ الْجَنَازَةِ وَهُوَ يُصَلِّيْ .

وروى أحمد بسنده حسن عن عطاء، قال: سمعت آنَّه: يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض، قال عطاء: حدثني عروة بْنِ الربَّير: أنَّ عائشة أخبرته أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى وَهِيَ مُعْتَرِضَةً بَيْنَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: "أَيْسَرْ هُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَأَخْوَاتِكُمْ وَعَمَّاتِكُمْ؟"

فتبيين من هذا أن الصحيح عن جل أهل العلم أن الصلاة لا تبطل بمرور هذه الأشياء الثلاثة، وأن المقصود بالقطع: نقص الأجر بشغل القلب بمرور أحدها، وعليه فمن مر أمامه واحد من هذه الثلاثة فلا يقطع صلاته وليستمر فيها، وليعلم أن الصلاة لا تقطع بالشك، فمن دخل فيها لزمه إكمالها إلا إذا طرأ عليه مبطل يقينا، أو ترتب على التمادي فيها هلاك نفس محترمة كأعمى أو صبي أمامه نار سيقع فيها إن لم يقطع المصلي صلاته، فيجب عليه قطعها لإنقاذ حياته.

فالصحيح الذي عليه الجمهور: أنه لا تبطل الصلاة بمرور المرأة بين يدي المصلي رجلاً كان أم امرأة.

أما من ذهبوا إلى أنها تقطع الصلاة فاختلقو في قطع المرأة صلاة المرأة: فذهب طائفة -منهم ابن حزم -إلى أن المرأة لا تقطع صلاة المرأة لحديث أبي ذر في المسند وغيره أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: (يقطع صلاة الرجل إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل: المرأة والحمار والكلب الأسود) وقال الآخرون: بل ذكر الرجل من باب التغليب والمرأة مثله في الحكم تقطع المرأة صلاتها كما يقطع الكلب الأسود والحمار صلاتها كصلاة الرجل.

قال الشيخ ابن عثيمين: المرأة تقطع صلاة المرأة كما تقطع صلاة الرجل وتوجيه الحديث الذي ذكرته: هو أن الأحكام التي تذكر للرجال ثبت للنساء إلا بدليل والأحكام التي ثبت للنساء ثبت للرجال إلا بدليل هذه هي القاعدة وهو الأصل فإذا لم يكن هناك دليل صريح يدل على أن مرور المرأة بين يدي المرأة لا يقطع الصلاة أو

مرور الكلب بين يدي المرأة لا يقطع الصلاة وأريد بالكلب الكلب الأسود أو مرور الحمار لا يقطع يعني: قد يقول قائل: مرور المرأة بين يدي المرأة لا يقطع الصلاة لأن نفس المرأة لا تتعلق بأختها بخلاف مرور المرأة بين يدي الرجل لكن يرد على هذا الكلب الأسود والحمار فهذا لا يفترق فيه الرجال والنساء فالصحيح: أنه عام للرجال والنساء وأن تقييده بالرجل كغيره من النصوص الكثيرة التي تذكر الحكم معلقا بالرجال أو معلقا بالنساء والأصل تساويهما في الأحكام. اهـ. [لقاء الباب المفتوح]

فعلى القول بأن مرور المرأة أمام المصلي يقطع صلاته فإن هذا عام سواء مررت أمام رجل أو أمام امرأة،

وإن اتخد المصلي سترا لم يضره ما مر بين يديه من ورائها ولا يمنعه ** المشروع للمصلي إذا أراد الصلاة أن يجعل بين يديه سترا تكف نظره عما وراءه وتمنع من المرور بين يديه.. قال الصناعي -رحمه الله-: "يندب للمصلي اتخاذ سترا، ويكتفيه مثل مؤخرة الرجل؛ وهي قدر ثلثي ذراع، وتحصل بأي شيء أقامه بين يديه.

قال العلماء: والحكمة في السترة كف البصر عما وراءها، ومنع من يجتاز بقربه".
انتهى بتصرف يسير.

إذا صلى المرأة إلى سترا لم يجز لزوجته أن تمر بينه وبين سترا، وإذا قصر المصلي في اتباع السنة وصلى إلى غير سترا لم يجز لزوجته أن تمر بين يديه قريبا منه كذلك، فعن أبي جheim بن الحارث -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه). متفق عليه.

جاء في «الروض مع حاشيته»: "ويحرم المرور بين المصلي وستره ولو بعيدة، وإن لم يكن سترا ففي ثلاثة أذرع فأقل أي فيحرم المرور في ثلاثة أذرع من قدم المصلي فأقل. وحكي ابن حزم الاتفاق على إثمه، وقيل: أبعد من موضع السجود، وأما البعيد فلا يتعلق به حكم. وقال الموفق: لا أعلم أحدا حد البعيد في ذلك، ولا

القريب، وقال: الصحيح تحديد ذلك بما إذا مشى إليه المصلي، ودفع المار بين يديه، للأمر به فتقيد بدلالة الإجماع بما يقرب منه. انتهى.

وقيد بعض العلماء القرب بموضع السجود وبعضهم بثلاثة أذع وبعضهم حده بالعرف، فإنها إن خالفت ومرت بين يديه حيث لا يجوز لها المرور أثمت بالاتفاق، وتبطل صلاته بذلك عند بعض أهل العلم. واستدلوا على ذلك بما رواه مسلم عن أبي ذر الغفاري -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (يقطع صلاة الرجل المسلم -إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل -المرأة، والحمار، والكلب الأسود).

ومذهب الجمهور أن الصلاة لا تبطل بذلك.

قال ابن القاسم رحمة الله في الحاشية: قال الشيخ -أي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله- والصواب أن مرور المرأة والكلب الأسود والحمار بين يدي المصلي دون ستة يقطع الصلاة، وقال ابن القيم: صح عنه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- من طرق أنه يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الأسود. فثبت ذلك عنه من روایة أبي ذر وأبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن مغفل، ومعارض هذه الأحاديث قسمان صحيح غير صحيح، وصريح غير صحيح، فلا يترك لمعارض هذا شأنه. اهـ.

وذهب مالك والشافعي، وحكاه النووي عن جمهور العلماء من السلف والخلف أنه لا يبطل الصلاة مرور شيء، ولم يأمر أحدا بإعادة صلاته من أجل ذلك، وتأولوا أن المراد نقص الصلاة بشغل القلب بهذه الأشياء، قالوا: وصح عن عمر: لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي، وأوردوا أحاديث . انتهى.

وفي المسألة مناقشات تطول، ولكن تجنب الدخول في مثل هذا الخلاف أولى وأحرى بالمكلف، وأما إذا مرت من وراء الستر أو بعيداً منه إن كان يصلى إلى غير ستة على الخلاف المبين في حد البعد، ورجح الشيخ ابن عثيمين رحمة الله أنه يقيد بموضع السجود فإن صلاته لا تتأثر بذلك.

** ترجم البخاري بابا بعنوان: «مَنْ قَالَ لَا يَقْطُعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ». وروى فيه حديثاً عن عائشة رضي الله عنها، وأثراً عن ابن أخي ابن شهابٍ أنَّه سأله عممه - يعني الزهري - عَنِ الصَّلَاةِ يَقْطَعُهَا شَيْءٌ فَقَالَ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ.

وروى أبو داود في سننه بسنته عَنْ مُحَاجِلٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (لَا يَقْطُعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ وَادْرُءُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ). وفي إسناده مجالد بن سعيد وهو متكلم فيه. والحديث ضعيف: ابن تيمية، وابن حجر، وعبد الحق الإشبيلي، وابن الجوزي، وابن عبد الهادي وغيرهم من المعاصرين كالألباني.

ولأن الحديث لم يثبت فلم يأخذ به من قال بأن الصلاة تقطعها المرأة والحمار والكلب الأسود لأن هذا هو الثابت عنده في الحديث، فقد روى مسلم في صحيحه بسنته عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (يَقْطُعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ وَيَقْبِي ذَلِكَ مِثْلُ مُؤْخَرَةِ الرَّحْلِ).

وأما عن الخلاف في مسألة قطع الصلاة، فذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أن مرور شيء بين المصلي والسترة لا يقطع الصلاة ولا يفسدها، أيًا كان، ولو كان بالصفة التي توجب الإثم على المار، وقال الحنابلة مثل ذلك، إلا أنهم استثنوا الكلب الأسود البهيم فرأوا أنه يقطع الصلاة، ولهم روایات أخرى في المسألة ونبه إلى أنه لا يوجد أحد من العلماء المعتبرين يتعمد ترك حديث ثابت عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في مقدمة كتابه «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»: وَلِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ الْأَئِمَّةِ -الْمَقْبُولِينَ عِنْدَ الْأُمَّةِ قَبْلًا عَامًا- يَتَعَمَّدُ مُخَالَفَةَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي شَيْءٍ مِنْ سُنْنَتِهِ؛ دَقِيقٌ وَلَا جَلِيلٌ. فَإِنَّهُمْ مُتَفَقُونَ اتَّفَاقاً يَقِينِيًّا عَلَى وُجُوبِ اتِّبَاعِ الرَّسُولِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. وَعَلَى أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مِنْ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتَرَكُ، إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. وَلَكِنْ إِذَا وُجِدَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ قَوْلٌ قَدْ جَاءَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِخِلَافِهِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عُذْرٍ فِي تَرْكِهِ. وَجَمِيعُ الْأَعْذَارِ ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ:

أَحَدُهَا: عَدَمُ اعْتِقَادِهِ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَهُ.

وَالثَّانِي: عَدَمُ اعْتِقَادِهِ إِرَادَةً تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بِذَلِكَ الْقَوْلِ.

وَالثَّالِثُ: اعْتِقَادُهُ أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ مَنْسُوخٌ.

وَهَذِهِ الْأَصْنَافُ التَّلَاثَةُ تَتَفَرَّغُ إِلَى أَسْبَابٍ مُتَعَدِّدَةٍ. ثُمَّ ذَكَرَهَا رَحْمَهُ اللَّهُ.

* هل شبه الإسلام المرأة بالكلاب؟؟

يمكننا أن نجيب هذا المعترض أو صاحب الشبهة من خلال تذكيره بأمور أساسية

لا بد من مراعاتها في فهم هذا الموضوع والتدقيق فيه:

أولاً: ليس ثمة شيء في الوجود إلا وبينه وبين الأشياء الأخرى وجه شبه، ولو في بعض المعاني المطلقة، فالإنسان يشبه الجماد في كون كل منهما موجوداً مخلوقاً، ويشبه الحيوان في أوجه كثيرة، وكل منهما كائن حي يأكل ويسرب ويشرب ويحيا ويموت، بل يُعرَّفُ المناطقةُ الإنسان بأنه: «حيوان ناطق».

وكذلك بين الإنسان والنبات أوجه شبه كثيرة من جهة حياة كل منهما، وإثماره، و حاجته للغذاء، ونحو ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "كل موجودين فلا بد أن يكون بينهما نوع مشابهة ولو من بعض الوجوه البعيدة ورفع ذلك من كل وجه رفع للوجود" [بيان تلبيس الجهمية]

ولا يعرف عن العقلاة والمفكرين أن أحداً عد كل أوجه الشبه السابقة عيباً في الإنسان يستوجب الذم والقدح فيه؛ فهي أوجه شبه إما محمودة، وإما أنها خلقية لا توصف بمدح ولا ذم.

ثانياً: التشبيه في اللغة والمنطق يشتمل على أربعة أركان: المشبه، والمتشبه به، وجهاً الشبه، وأداة التشبيه.

وإذا طلبنا الحكم على تشبيه معين هل نعده ذماً أو مدحاً، فإن من الخلل الاقتصر في النظر على (المتشبه به)، بل لا بد من النظر في (وجه الشبه) أيضاً.

وقد ورد عن بعض الصحابة تشبيه فعل نفسه بفعل الدابة، كما قال عمار بن ياسر -رضي الله عنه-: "بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغَ الدَّابَّةُ" [البخاري، ومسلم]
ولم يفهم أحد من الناس أنه يقصد تشبيه نفسه بالدابة من كل وجه، تشبيهاً مذموماً لا قدر الله، إذ لا تحتمل لغة العرب ذلك أبداً.

إذن فلا بد من فهم اللغة العربية التي هي لغة القرآن والسنّة، قبل الخوض في هذه الشبهات الساقطة، التي تدل على جهل تام بالأسلوب العربي.
ولا بد من التدقّيق في وجه الشبه قبل الاتهام بأن التشبيه ذم للمرأة مطلقاً أو قدح لجنس النساء.

ثالثاً: من نظر في الحديث المقصود في سؤال السائل، وهو حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (يُقطَعُ الصَّلَاةُ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ، وَيَقْبَلُ ذَلِكَ مِثْلُ مُؤْخِرَةِ الرَّاحِلِ) [مسلم]، علم أن (وجه الشبه) المقصود ليس شيئاً يتعلق بالصفات السيئة لكل من الحمار والكلب، أو أن المرأة في درجة هذه الدواب والعياذ بالله، فهذا من ساقط الظن وتافه القول، وعائشة -رضي الله عنها- لم تقصد ذلك مطلقاً عندما سمعت هذا الحديث فقالت: "شَهَّتُمُونَا بِالْحُمْرِ وَالْكِلَابِ" [البخاري]

وإنما (وجه الشبه) المراد هنا هو: مجرد الاشتراك في فعل معين، يتعلق بالصلوة؛ وهو إخراج المصلي عن خشوعه واتصاله بالله سبحانه وتعالى، وعائشة رضي الله عنها لا تتوافق على أن مرور المرأة يخرج الصلاة عن هيئتها الخاشعة لله سبحانه، وخالفها في ذلك كثير من الصحابة الكرام.

وينبغي أن ننتبه إلى أن أصل المرور بين يدي المصلي، وتأثير صلاة المصلي بمن يمر من أمامه، كائناً ما كان المار، رجلاً أو امرأة، إنساناً أو حيواناً هذا كلّه ممنوع من حيث الأصل؛ كما قال عليه الصلاة والسلام في منع الجميع من هذا الفعل المذموم: (لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقْفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمْرُ بَيْنَ يَدَيْهِ) قال أبو النضر: لا أَدْرِي أَقَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً. [البخاري]

بل روى البخاري، ومسلم: "أن أبا سعيد الخدري كان في يوم جمعة يصلّي إلى شيء يُسْتَرُه من الناس، فَأَرَادَ شَابٌ مِنْ بَنِي أَبِي مُعِيْطٍ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ، فَنَظَرَ الشَّابُ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاغًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَعَادَ لِيَجْتَازَ، فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى، فَنَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَاهُ إِلَيْهِ مَا لَقِيَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلْفَهُ عَلَى مَرْوَانَ، فَقَالَ: مَا لَكَ وَلَا بْنُ أَخِيكَ، يَا أَبَا سَعِيدٍ؟ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: (إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يُسْتَرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَيْدَفَعَهُ، فَإِنْ أَبَى فَلِئَقَاتِلُهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ) قال النووي -رحمه الله-: "قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: (فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ) قال القاضي: قيل: معناه إنما حمله على مروره وامتلاكه من الرجوع الشيطان، وقيل: معناه يفعل فعل الشيطان؛ لأن الشيطان بعيد من الخير وقبول السنة، وقيل: المراد بالشيطان القرين كما جاء في الحديث الآخر (فإن معه القرین) والله أعلم " انتهى [شرح مسلم]

ومن الواضح هنا: أن هذا الحديث عام في كل من أراد أن يجتاز بين يدي المصلي، وأن قصة أبي سعيد هذه: لا مدخل للنساء فيها البتة !!

رابعا: إذا كان المرور بين يدي المصلي ممنوعا كله، سواء في ذلك الرجل أو المرأة، وإذا كان ذلك يؤثر أيضا في صلاته؛ فقد ذهب بعض أهل العلم في تأويل القطع المذكور في هذه الأحاديث، إلى أنه ليس المراد به إبطال الصلاة، وإنما إعادتها، وإنما المراد به القطع عن إكمالها والخشوع فيها بالاشتغال بها، والالتفات إليها.

قال القرطبي -رحمه الله-: "ذلك أن المرأة تفتن، والحمار ينهق، والكلب يروع، فيتشوش المتفكر في ذلك حتى تنقطع عليه الصلاة وتفسد، فلما كانت هذه الأمور آيلة إلى القطع، جعلها قاطعة". [المفهوم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم]

وقال ابن رجب رحمه الله، بعد ما ذكر نحوه من هذا التأويل: "وأقرب من هذا التأويل: أن يقال: لما كان المصلي مشغلا بمناجاة الله، وهو في غاية القرب منه والخلوة به، أمر المصلي بالاحتراز من دخول الشيطان في هذه الخلوة الخاصة،

والقرب الخاص؛ ولذلك شرعت السترة في الصلاة خشية من دخول الشيطان، وكونه ولبيحة في هذه الحال، فيقطع بذلك مواد الأنس والقرب؛ فإن الشيطان رجيم مطرود بعد عن الحضرة الإلهية، فإذا تخلل في محل القرب الخاص للمصلي: أوجب تخلله بعدها وقطعاً لمواد الرحمة والقرب والأنس.

فلهذا المعنى - والله اعلم - خصت هذه الثلاث بالاحتراز منها، وهي: المرأة ؛
فإن النساء حبائل الشيطان، وإذا خرجت المرأة من بيتها استشرفها الشيطان، وإنما
توصل الشيطان إلى إبعاد آدم من دار القرب بالنساء.

والكلب الأسود: شيطان، كما نص عليه الحديث. وكذلك الحمار؛ ولهذا يستعاذ بالله عند سماع صوته بالليل، لأنه يرى الشيطان.

فلهذا أمر -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بالدنو من السترة، خشية أن يقطع الشيطان عليه صلاته، وليس ذلك موجبا لإبطال الصلاة وإعادتها، والله أعلم؛ وإنما هو منقص لها، كما نص عليه الصحابة، كعمر وابن مسعود، كما سبق ذكره في مرور الرجل بين يدي المصلي، وقد أمر النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بدفعه وبمقاتلته، وقال: (إنما هو شيطان)، وفي رواية: أن معه القرین؛ لكن النقص الداخل بمرور هذه الحيوانات التي هي بالشيطان أخص: أكثر وأكثر، فهذا هو المراد بالقطع، دون الإبطال والإلزام بالإعادة. والله أعلم "[فتح الباري]" لابن رجب]

خامساً: ليس من الإنصاف ولا من العدل في شيء: أن يعمد الباحث، أيا ما كان دينه، ومذهبه، إلى نص منفرد، مشتبه، يحتمل من الدلالات، ما لا علاقة له بموضوع نظره وبحثه، ثم يجعله طعناً في دين كامل متكمّل التشريعات والآداب، كدين الإسلام، متعاملاً عن عشرات النصوص والأصول التي تكرم المرأة في ذلك الدين، بما لم يكرمهها غيره من الأديان ولا الشرائع ولا القوانين.

فَعَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: إِنَّ النِّسَاءَ شَقَائِقَ الرِّجَالِ) [التَّرمِذِيُّ، وَصَحَّهَ الْأَلْبَانِيُّ فِي "صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ"]
قال الخطابي: "وقوله النساء شقائق الرجال؛ أي نظائرهم وأمثالهم في الخلق والطبع، فكأنهن شققن من الرجال... وفيه من الفقه... أن الخطاب إذا ورد بلفظ

الذكور كان خطابا للنساء إلا مواضع الخصوص التي قامت أدلة التخصيص فيها"
[معالم السنن]

واستدل أهل العلم بهذا الحديث على أن الأصل أن ما يجب للذكور يجب للإناث، وما يجوز للذكور يجوز للإناث ولا يفرق بينهما إلا بنص.
ولهذا القرآن يخاطب المرأة كما يخاطب الرجل والخصوص على هذا كثيرة.

كقوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ اُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيهِ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [النحل: ٩٧].

وكقوله تعالى: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاسِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجُهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالْدَّاكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالْدَّاكِرَاتِ أَعَدَ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} [الأحزاب: ٣٥]

** من أراد أن يمر من أمام المصلي، فهذا لا يخلو من أحوال:

١ - أن يمر بين يدي المصلي، يعني في المنطقة التي بين سجوده ووقفه، فهذا محرم، بل هو كبيرة من الكبائر، كما قال النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه). قال أبو النضر - وهو أحد الرواة -: لا أدرى أقال: أربعين يوما أو شهرا أو سنة. [البخاري، ومسلم عن أبي جهيم رضي الله عنه.]

وهنا لا فرق بين أن يكون له ستة أو لا يكون له ستة.

٢ - أن يمر في المنطقة التي من بعد موضع سجوده، وهذه لها حالان:
الأولى: أن يكون المصلي يتخد ستة، فهنا يجوز المرور من خلف الستة، لقول النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (إذا صلَّى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا، فإن لم يجد فلينصب عصا، فإن لم يكن فليخط خطأ ثم لا يضره من مر بين يديه) [أحمد، وابن ماجه، وابن حبان، قال ابن حجر في البلوغ: ولم يصب من زعم أنه مضطرب، بل هو حسن].

وعن طلحة -رضي الله عنه-: قال رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل ولا يبالي من مر وراء ذلك) [مسلم]
الثانية: أن لا يتخذ ستراً، فهنا ليس له إلا موضع سجوده، وهذا الأقرب من أقوال أهل العلم، ويجوز لمن أراد أن يجتاز أن يمر فيما يلي موضع سجوده، وذلك لأن النهي الوارد في الحديث إنما هو في المرور بين يدي المصلي، وما يلي موضع سجوده ليس بين يدي المصلي.

قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- بعد أن ذكر اختلاف العلماء في المسافة التي يمنع المصلي أحداً أن يمر فيها أمامه: "أقرب الأقوال: ما بين رجلين وموضع سجوده، وذلك لأن المصلي لا يستحق أكثر مما يحتاج إليه في صلاته، فليس له الحق أن يمنع الناس مما لا يحتاجه". [الشرح الممتع]

وهذا كله فيما لو كان منفرداً أو إماماً، أما لو كان مأموراً، فإن ستراً الإمام ستراً لمن خلفه.

قال البخاري رحمه الله: «باب ستراً الإمام ستراً لمن خلفه».
وعن ابن عباس قال: أقبلت راكباً على حمار أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحلام ورسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يصلي بمني إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع، فدخلت في الصف، فلم ينكِر ذلك علي. [البخاري، ومسلم]

ومن أقوال أهل العلم أن مكة وغيرها سواء لعموم الأدلة، ولا يوجد ما يخرج مكة من هذا العموم، وهو اختيار الشيخ ابن عثيمين. [الشرح الممتع]

واستثنى جماعة من أهل العلم المسجد الحرام، فرخصوا للناس المرور فيه بين يدي المصلي، وذهبوا إلى أن مرور المرأة وغيرها بين يدي المصلي لا يقطع صلاته. قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني»: "ولا بأس أن يصلي بمكة إلى غير ستراً، وروي ذلك عن ابن الزبير وعطاء ومجاهد. قال الأثرم: قيل لأحمد: الرجل يصلي بمكة، ولا يستتر بشيء؟ فقال: قد روي عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أنه صلى ثم ليس بينه وبين الطواف ستراً. قال أحمد: لأن مكة ليست كغيرها، كأنّ مكة

مخصوصة. وقال ابن أبي عمار: رأيت ابن الزبير جاء يصلي، والطُّواف بينه وبين القبلة، تمر المرأة بين يديه، فينتظرها حتى تمر، ثم يضع جبهته في موضع قدمها. رواه حنبل في كتاب «المناسك». وقال المعتمر: قلت لطاووس: الرجل يصلي - يعني بمكة - فيمر بين يديه الرجل والمرأة؟ فإذا هو يرى أن لهذا البلد حالاً ليس لغيره من البلدان، وذلك لأن الناس يكترون بمكة لأجل قضاء نسائهم، ويزدحمون فيها، فلو مَنْعَ المصلي من يجتاز بين يديه لضاق على الناس" انتهى باختصار.

وسائل الشيخ ابن باز رحمه الله: لقد وجدت حديثاً مثبتاً وهذا نصه: إذا كان أحدكم في صلاة، فمر أمامه حمار أو كلب أسود أو امرأة فإن صلاته باطلة إذا كان نص الحديث صحيحاماً رأيكم في الذين يصلون في الحرم الشريف وتمر النساء أمامهم وهن طائفات؟

فأجاب: "الحديث صحيح يقول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (يقطع صلاة المرأة المسلم إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل: المرأة والحمار والكلب الأسود) رواه الإمام مسلم في صحيحه، فإذا مر بين يدي المصلي أو بينه وبين ستنته كلب أسود أو حمار أو امرأة، كل واحد يقطع صلاته. هكذا جاء الحديث عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وهو الأصح من أقوال أهل العلم وفي ذلك خلاف بين أهل العلم، منهم من يقوله على أن المراد قطع الثواب، أو قطع الكمال.

ولكن الصواب أنها تقطع الصلاة وأنها تبطل بذلك. لكن ما يقع في المسجد الحرام معفو عنه عند أهل العلم؛ لأن في المسجد الحرام لا يمكن للإنسان أن يتقي ذلك بسبب الزحام ولا سيما في أيام الحج فهذا مما يعفى عنه في المسجد الحرام ويستثنى من عموم الأحاديث، مما يقع من مرور بعض النساء أو الطائفات بين يدي المصليين في المسجد الحرام لا يضرهم وصلاتهم صحيحة: النافلة والفرضية، هذا هو المعتمد عند أهل العلم" [فتاوي الشيخ باز]

وسائل علماء اللجنة الدائمة للإفتاء: هل يجوز المرور بين يدي المصلي في المسجد؟ فأجابوا: يحرم المرور بين يدي المصلي، سواء اتخذ ستة أم لا، لعموم حديث: (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من

أن يمر بين يديه) واستثنى جماعة من الفقهاء من ذلك الصلاة بالمسجد الحرام، فرخصوا للناس في المرور بين يدي المصلي؛ لما روى كثير بن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده قال: رأيت رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حيال الحجر والناس يمرون بين يديه، وفي رواية عن المطلب أنه قال: رأيت رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إذا فرغ من سبعه جاء حتى يحاذي الركن بينه وبين السقيفة فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطواف أحد.

وهذا الحديث وإن كان ضعيف الإسناد غير أنه يعتمد بما ورد في ذلك من الآثار، وبعموم أدلة رفع الحرج لأن في منع المرور بين يدي المصلي بالمسجد الحرام حرجاً ومشقة غالباً" [فتاوي اللجنة الدائمة]

لكن لا ينبغي التساهل في أمر السترة، ولو مع الرحام، ما دام الأمر ممكناً. كما لا ينبغي التساهل في المرور بين يدي المصلي إلا عند الاضطرار لذلك.

فقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: ما حكم من يمرون أمام المصلين خاصة في الحرم من النساء والرجال ويقطعون الصلاة؟

فأجاب: "أما الرجال فإنهم لا يقطعون الصلاة، لكن الإنسان مأمور بأن يردهم، وأما النساء فالمرأة البالغة تقطع الصلاة إذا مرت بينك وبين سترتك، أو بينك وبين موضع سجودك إذا لم يكن لك ستة سواً في الحرم أو في غير الحرم، إلا إذا كان الإنسان لم يتيسر له مكان إلا في مكان مرور الناس مثل عند الأبواب فهذا للضرورة لا تقطع صلاته؛ لأنه لو أخذ يرد الناس لكثرة الحركة في صلاته فأبطلتها.

السائل: لكن ما الحكم إذا ساروا من بعيد قليلاً؟ الشيخ: إذا ساروا من بعيد من وراء موضع سجوده فهذا لا يضر" [لقاء الباب المفتوح]

جمع وترتيب

د/ خالد سعد النجار

alnaggar66@hotmail.com

٠٠٢٠١٢٢٩٥٩٦٦٥٨